البعث

الأسبوعية

مجلة أسبوعية شاملة تصدر عن دار البعث للصحافة والطباعة والنشر

الأربعاء ٢٦ آب ٢٠٢٠ العدد الثالث



آن لمجلس الشعب أن يحاسب

«قانون قيصر».. اللعبة خاسرة بالنس



«البعث الأسبوعية» ـ تقرير العدد

في كانون الأول الماضي، أقر دونالد ترامب عقوبات جديدة واسعة ضد الحكومة السورية ورغم أن سورية تخضع لعقوبات أمريكية منذ عام ٢٠١١، إلا ن التدابير الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في منتصف حزيران تتسم بالجذرية، وهي تنطبق على أي شخص، سوري أو غير سوري، يساعد الحكومة السورية، أو أي كيان يتبع لها.

والحقيقة، وبالمقارنة مع العديد من الإجراءات التي اتخذت في عهد ترامب في الشرق الأوسط، فإن لهذه العقوبات ميزة الاتساق، بيد أنها لا تعزز أياً من المصالح الأساسية للولايات المتحدة، كما أنها تزيد من بؤس الشعب السوري وتخنق الاقتصاد وتقوض جهود إعادة الإعمار وقدرة السوريين على مواجهة الأزمات الإنسانية والصحية المتفاقمة.

ووفقاً للممثل الأميركي الخاص في سورية، جيمس جيفري، فإن أهداف سياسة الأرض المحروقة هذه هي تحويل سورية إلى «مستنقع» لروسيا، وكسب ما يكفي من النفوذ لـ «إعادة بناء نظام الحكم»، تماماً كهدف العقوبات التي فرضتها واشنطن على اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ووفقاً لجيفري، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى إحداث «تغيير جذري» في سلوك «النظام».

من الناحية النظرية، يتهيأ لواشنطن أن «الإفلاس» المفترض للحكومة السورية قد يجبرها على الانصياع للرغبات الأمريكية ولمضاعفة الضغط، وافقت الولايات المتحدة على توجيه «ضربات» إسرائيلية إلى الأراضي السورية، وعلى مصادرة تركيا لموارد الطاقة السورية كما أغلقت الطريق الرئيسي المؤدي إلى بغداد لخنق التجارة السورية

السياسة الأمريكية

تفترض حملة العقوبات الجديدة مسبقاً أن المستنقع الذي خلقته الولايات المتحدة سوف يستنزف روسيا بطريقة أو بأخرى، وبالنسبة لمؤيدي هذه السياسة، وخاصة أولئك الذين نشأوا في فيتنام، فإن «المستنقع» مصطلح لا معنى له والواقع أنه يذكّر بحرب أزهقت حياة ٥٨ ألف أمريكي، ودمرت مصداقية الولايات المتحدة، وأضعفت النسيج الاجتماعي لذلك البلد. ومع ذلك، فإن مجرد تكرار هذا المصطلح «التعويذة» لن يقود روسيا إلى تجربة مثل هذا المستنقع [في بلاد الشام] فضلاً عن ذلك، ليس لدى واشنطن ما تكسبه من خلق مستنقع لموسكو، ومثل هذا النهج لن يحسن من موقعها الاستراتيجي في المنطقة، ولن ينقذ أرواح السوريين، ولن يقلل من «التهديد الذي تشكله روسيا على الديمقراطية الأمريكية».

ببساطة، في العالم الحقيقي، «المستنقع» هو مصطلح مضلل للدول الفاشلة، فهو يعرض شعوبها للجوع والمرض والفقر وجنرالات الحرب، ولكن إدارة ترامب تتحايل على هذا الواقع الكئيب من خلال الإصرار على أن العقوبات الاقتصادية تعمل ومع ذلك، لا دليل على أن هذه التدابير تحقق أهدافها. بل وحتى أكثر العقوبات تطوراً يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية إن تدمير الطبقة الوسطى في العراق في التسعينيات هو مثال في محله: قتلت العقوبات الأمريكية مئات الآلاف من العراقيين وكانت آثارها تمييزية، وعاقبت النساء والأطفال بشكل غير متناسب إن فكرة أن العقوبات تعمل هي وهم لا رحمة فيه والحقيقة أن أولئك الذين لديهم أسلحة يأكلون أولاً، وما عدا ذلك فاللعبة خاسرة بالنسبة لواشنطن.

منطق الجزاءات

لقد صممت إدارة ترامب العقوبات التي فرضتها على سورية لجعل إعادة الإعمار مستحيلة وتستهدف هذه التدابير قطاعات البناء والكهرباء والنفط، وهي قطاعات ضرورية لإعادة سورية للوقوف على قدميها. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تزعم أنها «تحمي» حقول النفط، شمال شرق البلاد، إلا أنها لم تسمح للحكومة السورية بالوصول إليها لإصلاحها. وتحظر العقوبات الأمريكية أعمال الإصلاح لأي شركة من أي جنسية لكن تسرب النفط لا يزال يتدفق إلى نهري الخابور والفرات؛ ولا تعاقب العقوبات الأميركية الأشخاص الذين يحصلون على الكهرباء لمدة ساعة أو ساعتين في اليوم فحسب، بل تُسمّم بيئتهم أيضاً.

وتمنع العقوبات حتى المنظمات الإنسانية غير الأمريكية من تقديم مساعدات إعادة الإعمار، فالإعفاءات الإنسانية غامضة بشكل متعمد، وكذلك المطالب التي يتعين على الحكومة السورية تلبيتها من أجل الحصول على تخفيف العقوبات ويُقصد من هذا الغموض ردع مقدمي المساعدات والمستثمرين الذين يمكنهم دعم إعادة إعمار سورية

عليه أن يتخلى عن «قانون قيصر»..

في حزيران الماضي، أشارت الصحافة الدولية إلى أن تنفيذ إدارة ترامب لقانون قيصر سيكون له تأثيره المدمر على لبنان ولكن في أعقاب مأساة بيروت، قال وزير الخارجية مايك بومبيو إن واشنطن مستعدة لمساعدة بلد الأرز. ومع ذلك، ونظراً لأن الولايات المتحدة تعتبر حزب الله منظمة إرهابية، فمن غير المرجح أن تتخلى عن حربها الاقتصادية على بلاد الشام وللأسف، فإن هذه السياسات تؤثر بشكل رئيسي على المدنيين وبالتالي، وفي السياق الضار للسوريين واللبنانيين، هناك حاجة إلى إلغاء هذه العقوبات التي تشجع على البؤس والمعاناة وعدم الاستقرار دون تحقيق أهداف سياسية كبرى.

بعد وقت قصير من المأساة في بيروت، تجرأ بومبيو على تأكيد «التزام الولايات المتحدة بمساعدة الشعب اللبناني على مواجهة عواقب هذا الحدث المروع»، وهذه التأكيدات جريئة على أقل تقدير، لأن تطبيق ما يسمى «قانون قيصر» - كما توقع العديد من الخبراء - قد تكون له عواقب وخيمة على لبنان إن استهداف سورية بهذا «القانون» يمكن أن يضرب فعلاً المشرق العربي بقوة، علماً أن جميع القطاعات الاقتصادية في سورية، الخاضعة لسيطرة الحكومة، مستهدفة كما أن الترابط غير الرسمي بين لبنان وسورية يجعل هاتين الدولتين عرضة لسياسات العقوبات، فضلاً عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب التي عصفت بسورية منذ عام ٢٠١١.

في الواقع، كان لـ «قانون قيصر» تأثير على الاقتصاد اللبناني حتى قبل تنفيذه وقد ربط بعض المحللين التسارع المفاجئ لانخفاض قيمة العملة اللبنانية في السوق السوداء، في الأيام الأخيرة، بالمخاوف من التطبيق الوشيك لـ «قانون قيصر»، في حين كان السوريون، القلقون من ضغوط وشيكة على العملات الأجنبية، يشترون الدولار في لبنان

ومع ذلك، في أيار الماضي، كان هناك نقص متزايد في الدولارات في النظامين الماليين اللبناني والسوري وترجع هذه العملية إلى حقيقة أن «الطلب على الدولار الأمريكي في سورية ولبنان قد زاد بشكل حاد مع سعي الناس إلى جمع الدولارات الأمريكية مع دخول الموعد النهائي لعقوبات قيصر حيز التنفيذ»، وقد شهد الاندفاع نحو الدولار الأمريكي هبوط قيمة العملتين السورية واللبنانية بشكل حاد في الأسواق الموازية وبالتالي يمكن تصور الأسوأ بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من هذه الجولة الجديدة من العقوبات، بما في ذلك المجاعة، أو زيادة انقطاع التيار الكهربائي، أو زيادة عدم الاستقرار السياسي.

إن الانفجار الأخير في ميناء بيروت سيؤثر تأثيراً عميقاً على الشعب اللبناني، مع العلم أن صوامع الحبوب، بطاقة ١٢٠ ألف طن، قد دُمرّت، وأن تدمير هذه المنطقة من المرفأ يثير بالفعل مخاوف من نقص كبير - وكل ذلك في سياق الكساد الاقتصادي كما سيؤثر ذلك على ملايين السوريين، حيث أصبحت الموانئ اللبنانية «ضرورية» للالتفاف على العقوبات الأمريكية والأوروبية، وتوريد البضائع إلى سورية.

ومع ذلك، ومن أجل الحصول على موافقة واشنطن على قرض بقيمة ١٠ مليارات دولار من صندوق النقد الدولي، من المرجح أن تضغط الولايات المتحدة على الحكومة اللبنانية لإغلاق حدودها مع سورية، الأمر الذي سيكون كارثياً على شعبي البلدين.

بة لواشنطن!!

ومن المفارقات أن مسؤولاً في وزارة الخارجية الأمريكية جادل مؤخراً بأن الولايات المتحدة لا تزال «شريكاً ثابتاً للشعب اللبناني، وقد ساهمت بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار في قطاع التنمية الاقتصادية والمساعدات الإنسانية والمساعدات الأمنية [من أجل بلاد الأرز] في عام ٢٠١٩». وبعبارة أخرى، وكما يقول كبار المسؤولين في إدارة ترامب، من المفترض أن تستهدف العقوبات المفروضة على لبنان حزب الله فقط، تماماً كما أن «قانون قيصر» لن يؤثر إلا على الحكومة السورية. ومع ذلك، وكما أشار أحد الخبراء اللبنانيين، عام ٢٠١٧، فإن تأثير العقوبات الأمريكية على لبنان كان له بالفعل تأثير كبير على النظام المالي المحلي. وفيما يتعلق بسورية، والدول المحيطة بها، كتب الباحث كمال علم مؤخراً أن «قانون قيصر هو أكبر برنامج عقوبات في التاريخ، وسيكون له تأثير اقتصادي مدمر على سورية وجيرانها، وخاصة لبنان».

وللأسف، يبدو أن الاستراتيجيين في واشنطن غير قادرين على فهم أن الرئيس الأسد سيقاوم الضغوط، وعلى الرغم من أن «حزب الله» يواجه مشاكل في السياق الراهن، إلا أنه لا يزال مؤثراً جداً على الساحة السياسية الداخلية اللبنانية. ويعتقد منتقدوه أن حالة الأزمة الاقتصادية الكبرى في بلد الأرز قد عززت الحزب. وللأسف، من غير المرجح أن تتخلى إدارة ترامب عن سياسات العقوبات هذه، متجاهلة تماماً تأثير هذه التدابير على شعوب المشرق العربي. وكما لاحظ فيليب غراسيه، فإن السمتين النفسيتين الرئيسيتين لمهندسي السياسة الخارجية الأمريكية هما التلقين و«عدم القابلية للرد، أو على التوالي استحالة الشعور بالذنب والاعتراف بالهزيمة. ومن خلال فرض عقوبات أصابت شعوب الدول المستهدفة بشدة، ومن خلال رفض الاعتراف بفشل حربها السرية الواسعة في الإطاحة بـ «االنظام» في دمشق، فإن الإدارة الأمريكية تثبت ذلك مرة أخرى.

لقد شرع باراك أوباما والقادة الأوروبيون في حملة صليبية ضد سورية، في عام ٢٠١١. افترضوا أن حكومة بديلة «فاضلة» تنتظر وراء الكواليس. وقد أثبتت شخصيات «المعارضة» التي تلقت تعليمها في الغرب، والتي تدعمها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أنها لا تملك أي تأثير على الأرض، وفشلت المحاولات الأمريكية لتوحيد ما يسمى «معارضين». وفي عام ٢٠١٢، أحصت وكالة الاستخبارات المركزية أكثر من ١٥٠٠ من ميليشيات المعارضة السورية.

لماذا لا تعمل العقوبات؟

وعلى الرغم من أن جيمس جيفري قال إن الولايات المتحدة لم تعد تريد تغيير النظام في سورية، لايزال العديد من مؤيدي العقوبات يأملون في التوصل إلى نتيجة. ويقولون إن المعاناة الحالية للسوريين العاديين سوف تؤتي ثمارها.

وعلى الرغم من كل الصعاب، انتصر الرئيس السوري وأنصاره: لم ينحن السوريون عندما فجر عندما المتمردون مقر الأمن القومي في بداية الحرب، كما لم تفل إرادتهم عندما خسروا تدمر، أو إدلب، أو نصف حلب، أو حقول النفط، أو الشمال الشرقي أو الجنوب الشرقي. لم يشعروا بالجزع خلال حملة القصف لدونالد ترامب. وقاوموا جهوداً قوية من جانب الولايات المتحدة [وحلفائها] لتجهيز وتدريب المعارضة الإرهابية. وإذا لم تكن تسع سنوات من العنف الوحشي، الذي أودى بحياة نحو عشرات الآلاف، قد هزمت الرئيس الأسد وشعبه، فمن غير المرجح أن يهزمهما الحصار الاقتصادي.

في الماضي، قادت الولايات المتحدة نظاماً ليبراليا دولياً قائماً على الاعتقاد بأن التجارة الحرة والطبقة الوسطى الحيوية من شأنها ضمان الحكم الديمقراطي ورفاه المجتمع. واليوم، تحاول إدارة ترامب إقناع العالم بعكس ذلك — بأن الفقر وتقييد التجارة سيجلبان التقدم والحرية. وكلما أسرعت الولايات المتحدة في إعادة النظر في سياستها العقابية تجاه سورية، كلما أسرعت في تقديم مساهمة إيجابية في التنمية الإقليمية.

كلمة البعث

قراءة في فكرة من أفكار خطاب الدور التشريعي الثالث:

الحاجة إلى بنية نفسية صامدة وثقافة عقلانية قويّة

د. عبد اللطيف عمران

كان خطاب السيد الرئيس بشار الأسد في افتتاح الدور التشريعي الثالث تاريخياً لأسباب واضحة في دلالاته العديدة والمتنوّعة، وهو بالمقابل لم يأخذ حتى تاريخه -كما يرى كثيرون- حقه من القراءة لأسباب أيضاً.

في الواقع عادة ما يبني خطاب افتتاح الدور التشريعي، وخطاب القسم لولاية دستورية جديدة، استراتيجية مرحليّة متكاملة الأبعاد، وهما في هذا يختلفان عن غيرهما كرسالة إلى عدد كبير ومتنوّع من المتلقّين. فالرسالة المنشودة من الخطابين تكون منتظرة ومترقّبة وفق ما يعرف في علم النص بـ(أفق الانتظار ومسافة التوتر) في هكذا ظروف تمرّ بها البلاد والأمة، ومعروف تاريخياً عند العرب الأهمية السياسية والاجتماعية للخطاب.

فقد كان تلقي خطاب الدور التشريعي الثالث في هذا السياق، ليس متكئاً على البنية الكتابية لنص الخطاب فقط، بل على الحالة الذهنية التفاعلية والتوالدية التي واكبت ساعة الإلقاء بخروج لمرات عديدة عن النص إلى مناخ من الشفاهيّة والتقريرية التي عزّزت وصول الرسالة بوضوح إلى جمهور المخاطبين (المتلقين) -والفرق معروف بين الشفاهيّة والكتابيّة-، وهذا ما أغنى الوحدة الموضوعية لنص الخطاب، في وقت حافظ فيه على وحدته العضوية كمناخ إستراتيجي متماسك من حيث الهدف.

أمّا المتلقون فهم أنواع: المواطن- المسؤول- السلطة التشريعية الجديدة- السلطة التنفيذية القادمة، والتي يبدو أنها ليست الحكومة وحدها أو الوزير بحدّ ذاته فرئيس القسم، والمدير الفرعي والعام، والمحافظ. كلّ من هؤلاء مسؤول تنفيذي من باب: توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار - وباب: كلكم راعٍ وكلكم مسؤول، وباب حاجة الجميع إلى بنية نفسية قوية صامدة بعيدة عن الروح الانهزامية وآثار هذه الروحً ومضارها على الفرد والمجتمع والدولة، والأخيرة أسهب فيها السيد الرئيس بتركيز واضح أن الضرورة اقتضته، والظروف تطلبته.

من الواضح أن تخيّر فكرة واحدة للوقوف عليها من أفكار الخطاب ينبغي ألا يصرف المهتم عن أهمية بقية الأفكار، وألا يشعره أن هذا التخيّر هو اختزال أو إغفال، لكن فكرة مواجهة النفسية المنهزمة من الداخل هي غاية في الأهمية، في وقت تأكّد فيه أن أعداء الشعب والوطن والأمة استهدفوا أول ما استهدفوا البنى الفوقية للشعب: الوعي- الهوية- الانتماء- الوحدة الوطنية، قبل أن يستهدفوا البنى التحتية للدولة: الطرق والجسور والمنشآت والمؤسسات، فكان الاستهداف المعنوي (الفوقي) مقدّمة وأساساً للاستهداف المادي (التحتي)، وفي هذا السياق يستمر هذا الاستهداف - كما أكد السيد الرئيس-: (لتحطيم المعنويات- اهتزاز ثقة المواطن بالدولة- تحويل المواطن إلى كائن مهزوم من الداخل- خلق مواطن يسوّق تشاؤمه وسوداويته قسراً لدرجة أن جملة تدعو إلى التفاؤل أو الثبات والصمود تصبح بالنسبة إليه معيبة، ويصبح قائلها منفصلاً عن الواقع- تعميم المزاج السلبي على الآخرين. وصولاً إلى حالة الاستسلام المجاني).

هذه النفسية الخطرة والمحبِطة -بفتح الباء وكسرها- طبيعي أن تظهر في هكذا ظروف صعبة، لكن من الطبيعي، والواجب أيضاً درء خطرها بتأكيد الحاجة إلى بنية نفسية صلبة صامدة ينتجها وعي مطابق، وثقافة عقلانية قويّة، فـ(الإنسان المحبط لا يعمل) و(لا أعتقد أن هناك شخصاً يملك الحدّ الأدنى من الوطنية يقبل بالطروحات الانهزامية اليوم بعد كل هذه التضحيات التي ليست هي بالمجان، إذ لها ثمن، ثمنها الصمود، ثم الانتصار).

ووفق الرؤية الدقيقة والموضوعية اللازمة لمواجهة الانهزام والتشاؤم، فإن الدعوة إلى الصمود، والأمل والعمل، وصولاً إلى التفاؤل بالانتصار، لم تكن إلا واقعية، ليست حالمة، ولا تعني أبداً غضّ النظر عن الخلل، والجرأة في ذكر مواطنه، وسبُل تجاوزه، ذلك بناء على أننا (في منطقة من صفاتها العيش في حالة إنكار للمشكلات، وإهمال لمعالجتها)، ولذلك يغدو تحرير الأرض من الإرهاب بالصمود نظير تطهير المؤسسات من الفساد بالقانون، فـ(القانون والفساد لا يلتقيان في مكان واحد- والوطن لا يمكن أن يصمد وهو يُنهش من قبل الإرهابيين، ويُنهب من قبل الفاسدين).

ومن هذا القبيل كان الحديث عن الفساد من جهة، والقانون من جهة ثانية غاية في الأهمية لتعزيز الثقة والأمل، ودحر الانهزامية والتشاؤم. لكن ليس هذا موضوعنا على أهميته.

كان حديث الفساد في هذا السياق -كظاهرة تاريخية- مهماً جداً، فتاريخيته تؤكد استمراريته وقدرته على التجدّد، وللأسف هو ظاهرة إنسانية من قبيل الآية الكريمة (أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء؟)، فكان لا لأعواد المشانق (لأن القال والقيل، والآراء الشخصية - الأهواء - تبني غابة ولا تبني دولة- والقضية قضية إصلاح وليست انتقاماً ولا فشة خلق).

أما حديث القانون والتشريعات، فإعادة التركيز عليه ليس من قبيل أن تقادمه عبر الزمن يعطي الفاسدين منَعة ولقاحاً، بل إن هكذا ظروف تنعكس فيها عوامل عديدة منها العلاقة الشائكة بين النص القانوني ومعطيات الواقع عند القاضي، على سبيل المثال، الأثر السلبي لعدم استقرار سعر صرف (ليرتنا) في قانون الأحوال الشخصية، وأثر ذلك في تباين تقدير قيمة تعويض النفقة على الزوجة والأطفال، وهنا نقع فيما يُعرف بالمدرسة الواقعية في فلسفة القانون، وتعني في بعض ما تعنيه أن القانون ليس هو النص فحسب، بل هو (ما تطبقه المحاكم)، فكثيراً ما تكون الأحكام القضائية ليست عنواناً للحقيقة. وهذا له أهله المختصون، لكنه مهمّ في تعزيز الثقة بالمؤسسات وفي إضعاف سلبيات القال والقيل والأهواء.

نعم، نحن بأمسّ الحاجة إلى تعزيز الثقة بأنفسنا وبمؤسساتنا الوطنية بناء على ثقافة عقلانية موضوعية، نواجه فيها من يستهدفنا بتعويم الانهزامية والتشاؤم والإحباط، وقد نهض خطاب السيد الرئيس بجانب واضح في هذا المجال -تعزيز الروح المعنوية-، وعلى المؤسسات المعنيّة -وهي عديدة- أن تتضافر جهودها لتنفيذه واقعياً.

«اتفاق أبراهام»:

إسماعيل ينتظر الفداء

«البعث الأسبوعية» ـ أحمد حسن

ربما كان أبرز ما في الاتفاق الإماراتي «الإسرائيلي»، المعلن عنه مؤخراً، كمّ المفارقات المحزنة التي حفل بها. وإذا كانت أولى هذه المفارقات هو التكذيب «الإسرائيلي» الفوري لقصة «تعليق» – مجرد تعليق – ضم أراض فلسطينية جديدة الذي أعلنته الإمارات إنجازاً أولياً للاتفاق، فإن المفارقة الثانية تمثّلت بالصلف الواضح في إعلان نتنياهو أن الاتفاق ما كان له أن يبصر النور لولا «قوة إسرائيل السياسية والاقتصادية التي دعت دولاً عربية إلى التخلّي عن مبدأ الأرض مقابل السلام، واستبداله بمبدأ جديد هو السلام مقابل السلام»، فيما كان وصف كاتب مثل توماس فريدمان – بما يمثّل – للاتفاق بـ «الزلزال الجيوبوليتكي» المفارقة الثالثة، لأنه، على خطورته، لم يكن حدثاً منشئاً لواقع جديد بل كان، ببساطة ووضوح، حدثاً كاشفاً عن واقع قديم في التطبيع العربي – الخليجي تحديداً – يمكن قراءة دوافعه، موضوعياً، بتشابه عوامل وظروف نشأة هذه المشيخات و«إسرائيل»، ووحدة القابلة القانونية المولّدة لهما، وبالتالي وحدة الوظيفة والأهداف والمسار والمصير والتحديات، ما يعني أنه، وما سيليه، أمر منتظر من كيانات تابعة من المهد إلى اللحد.



سرد تاريخي: لزوم ما لا يلزم

يعيد البعض تاريخ التطبيع إلى زيارة السادات الشهيرة إلى القدس، وهي زيارة كان للخليج وأمواله وبعض رجاله، وخاصة كمال أدهم، رئيس مخابرات آل سعود حينها، دور بارز فيها، وقد كانت أولى نتائجها إخراج مصر من الصراع العربي، الوجودي، مع الصهيونية الاستيطانية، وتحويله، في الوعي العربي الجمعي، إلى نزاع على أراض يمكن، ويجب، حلّه بتنازل هنا وهناك، والقول للعالم إن ذلك ممكن بين «أبناء إبراهيم» المعتدلين!!

لكن لحظة السادات العلنية هذه لم تكن نبتاً شيطانياً برز فجأة في صحراء العرب السياسية القاحلة، بل هي نتاج طبيعي لمسار بدأ، فعلياً، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حين احتضنت المدمّرة «كوينسي» لقاءً بين عبد العزيز آل سعود وبين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، أهدر فيه الأول دم مائة خروف ومعها الثروات العربية – ثم القضايا العربية – مقابل إسباغ الثاني حمايته الكاملة عليه، ولاحقاً امتدت ثنائية «الإهدار والحماية» لتشمل كل مشيخات الخليج التي ورثتها واشنطن – باعتبارها «روما العصر الحديث» – من ضمن ما ورثته من «ممتلكات» لندن بعد أن غابت عنها شمس الإمبراطورية الكبرى.

وبالتالي، أصبحت المعادلة واضحة جداً: بقاء المشيخة كيانياً، والسلالة الحاكمة أيضاً، مرتبط طرداً بالتزامها التام بأوامر وضرورات البيت الأبيض، وبوابة هذا «البيت» النفط، ثم أضيفت إليه لاحقاً «إسرائيل»، باعتبارها الولاية الأمريكية الثانية والخمسين، وهي معادلة حماها حكام هذه المشيخات بتفان مطلق وبذلوا في سبيلها الغالي والنفيس.

وفي هذا الإطار، جرت مياه غزيرة في نهر التطبيع والتخادم المتبادل بين الطرفين، ففيما شاركت طائرات «إسرائيلية» في قصف اليمن حماية للسعودية في خمسينيات القرن الماضي – وهو ما يتكرر اليوم – حاربت هذه المشيخات مصر الناصرية في الستينيات – وقد اعترف وزير خارجية آل سعود السابق، عادل الجبير، علناً بذلك – ثم كل مشروع استقلالي لاحق – وقصة نادي «السفاري» وعملياته السرية «الوسخة» معبّرة هنا – ثم كان دورهم، تحريضاً وتمويلاً، جلياً في «قادسية» العراق لحرف البوصلة عن «اسرائيل» وتدمير بغداد وطهران معاً، وتلا ذلك مبادرة الملك فهد الاستسلامية الشهيرة في الثمانينيات، واللقاءات التنسيقية السريّة في «هرتسيليا» وغيرها.

الانتقال إلى العلن

في بداية التسعينيات، راهن قادة «تل أبيب» على التزاوج بين المال الخليجي والتكنولوجيا الإسرائيلية والعمالة العربية الرخيصة، والحقيقة أنه كان رهاناً متبادلاً، لكن الواقع العربي والدولي الموضوعي حينها كان يتطلّب عدم الانتقال إلى العلن انتظاراً لأن يكون التطبيع عربياً شاملاً، وفق مسارات السلام التي كانت قائمة حينذاك، والتي توّجتها «مبادرة بيروت»، الخليجية الإخراج الأمريكية «المصدر» – كان عرّابها الفعلي وكاتب بنودها توماس فريدمان ذاته – لكن ذلك كله انتهى بعد غزو العراق وتدميره عام ٢٠٠٣؛ فقد بدأ، لأسباب داخلية وخارجية، موسم الانهيارات العربية الكبرى، وهو موسم تسارعت وتيرته بدءاً من عام ٢٠١١، ومعها انهارت القيادة الثلاثية، السورية – السعودية – المصرية، للعالم العربي لصالح قيادة خليجية كاملة لم يكن لها، موضوعياً، سوى إدخال المنطقة في عصر الاستسلام العلني الكامل وغير المشروط.

وهنا، من الضروري الإشارة إلى أن الإعلام «الإسرائيلي» ذاته كشف عن وجود سفارة «إسرائيلية» قائمة في أبو ظبي، منذ تشرين الأول ٢٠١٧، عملت تحت غطاء «وكالة الطاقة المتجدّدة» التابعة للأمم المتحدة، ويقيم فيها ممثّل دبلوماسي دائم يحمل جواز سفر إسرائيلياً، وفي مكتب معترَف به من السلطات الإماراتية، ويرتفع داخله العلم «الإسرائيلي»، وهذه السفارة ترعى شؤون نحو ٥٠٠ شركة «إسرائيلية» تعمل هناك – تقدّر التجارة بين «إسرائيل» ودول الخليج بأكثر من مليار دولار في السنة — إضافة إلى تنسيق أمني كامل ضد التحديات المشتركة، وليس من نافل القول هنا أن هذه التحديات تتمثل أولاً، وقبل كل شيء آخر، بكل من يطالب بالحق العربي الفلسطيني سواء بلسانه أو قلمه أو سلاحه، وهم قلة على أي حال.

دور إعلام البلاط

بالطبع، لم يتأخر «إعلام البلاط» عن القيام بدوره في إنتاج «وعي شقي» بالواقع، أو «خلق ادراك وهمي بالعالم الحقيقي»، عبر التضليل والتمويه واللعب بالمصطلحات وتغيير مدلولاتها؛ وهنا شهدنا شيطنة المقاومة والمقاومين مقابل أنسنة العدو، واعتبار كلام المدافعين عن الحق الفلسطيني والعربي كلاماً خشبياً ينتمي إلى «مطحنة الكلام الفارغ وعموم تجار الكلام»، والتركيز على حجم الفوائد التي يمكن جنيها من علاقات طبيعية مع «إسرائيل»، وبالموازاة مع ذلك، جرى حرف بوصلة الشعب العربي لمصلحة صراع مع عدو جديد بصفة مذهبيّة محدّدة وتصويره على أنه الخطر الوجودي المصيري على الأمة والمنطقة بأكملها، ولا يمكن مواجهته سوى بالتحالف مع «إسرائيل» كونها تعتبره – مثلنا!! – عدواً وجودياً، فيما الخلاف مع الصهاينة عرضي، بل إنه ليس إلا حاجزاً من الوهم كما يحاول «كتّابهم» ترسيخه اليوم؛ ولنتذكّر، كان اسمه عند السادات حاجزاً نفسياً، وتكفي زيارة القدس لهدمه، وهي زيارة افتتح بها العرب عصر تنازلاتهم، لكنها أوصلت السادات إلى الموت مقتولاً في حادثة «المنصة» الشهير.

الدين كوسيلة إعلامية تبريرية

وكما هو متوقع، سارع فقهاء السلطان لتبرير كل اتفاق تطبيعي قام به العرب، بحجة «وإن جنحوا، فاجنح»، مضافاً إليها ضرورة «طاعة ولي الأمر»، وحقه في فعل ما يراه خيراً للأمة، فيما وصل الأمر بأحدهم، وهو الداعية الشهير وسيم يوسف، للقول إن الاتفاق الأخير «أنسى الشعب الإماراتي لفرط سعادته به وباء كورونا»!! وأكثر من ذلك، اعتذر «من كل رجل إسرائيلي أساء إليه سابقاً»، فيما رد الشيخ اليمني السلفي، هاني بن بريك، على تغريدة لرئيس وزراء

العظيــم!

العدو بنيامين نتنياهو ألقى فيها السلام، بالقول: «وعليكم السلام وعلينا، وحيٌ على سلام تسكن فيه المنطقة ويُقطع دابر الحروب وتجّارها». وبالطبع، عند هؤلاء الفقهاء يصبح رافض الاتفاقية «قبيحاً»، كما وصف بن بريك القيادات الفلسطينية، وإمعاناً في الانبطاح أمام السلطان أعلن «استعداده للسفر إلى إسرائيل حال توقيع خطة السلام»، وذلك للحقيقة دور قديم لفقهاء السلطان أوّله حين أفتى أربعون فقيهاً لأحد خلفائنا التاريخيين أنه «ما على الخليفة من حساب أو عقاب».

توقيت الإعلان

إذن، الحدث الجديد ليس منشئاً بل كاشفاً، وبالتالي ليس «خرقاً ضخماً»، كما تبجح ترامب متفاخراً، وكانت بوادر اقتراب موعده قد ظهرت على يد سفير الإمارات في واشنطن، يوسف العتيبة، حين كتب، في حزيران الماضي، رسالة بالعبرية في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، يحذّر فيها من خطورة الضمّ «الإسرائيلي» للضفة الغربية على التقدّم الكبير الذي أحرزته «تل أبيب» مع دول الخليج.

لكن توقيت الإعلان، زمانياً ومكانياً، يرتبط بأمور ثلاثة: أولها الواقع العربي الضعيف والمفتّت وضرورة استغلاله، وثانيها حاجة كل من ترامب ونتنياهو لورقة مثل هذه في صراعهما الداخلي الانتخابي مع المنافسين، فيما يربط البعض الأمر الثالث بتوقيت يراد منه إعادة هندسة المنطقة جيوسياسياً عبر الاقتصاد، وكان من صورها تفجير مرفأ بيروت وإخراجه من الخدمة، ثم محاصرته ببوارج المساعدات الأطلسية «الإنسانية!!» الحربية، بعد إخراج المرافئ السورية عبر الحصار «القيصري» عليها، وذلك كله لصالح مرفأ حيفا الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي ليكون المرفأ الوحيد لدول الخليج على شاطئ المتوسط.

بدأ السباق

بالمحصلة، هذا درب سيسير عليه الكثيرون ممن لهم اتفاقات سريّة وشبه علنيّة؛ وهم، للأسف، يتزاحمون الآن على حجز المقعد التالي في قطار الذّل بدعوى أن اللحظة الحالية هي «الأفضل والأنسب لإقرار عملية سلام لا يخسر فيها الفلسطينيون كثيراً على غرار كامب ديفيد»، وبحجة ضرورة «سحب البساط من تحت أقدام المزايدين والمتاجرين بقضية فلسطين على مدار عقود»، كما تنطّح كاتب سعودي مبرراً خطوة الإمارات ومانحاً، في الآن ذاته، صك براءة مسبق لمن سيليها، فعلى الشاشة التطبيعية تظهر اليوم المنامة والخرطوم، إضافة إلى الجزء المحتل خليجياً من اليمن، كما يحاول البعض نقل الملف إلى الجامعة العربية لمناقشة «رؤية عربية جديدة» في التعامل مع القضية الفلسطينية تقيم مراسم دفن رسمية لـ «مبادرة السلام العربية» التي اعتُمدت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، بعد أن ماتت فعلياً مع الاتفاق الأخير.

تداعيات

على ما نقل إعلامياً حتى الآن، باعتبار أن الاتفاق لم يوقع رسمياً بعد، يمكن القول أن مضمونه يُركّز على ثلاث نقاط أساسية، هي: التعاون الأمني، وتوحيد الرؤية حول التهديدات المشتركة في المنطقة، والاستثمارات المالية الضخمة؛ وذلك، وإن لم يكن جديداً - كما سلف - إلا أنه، وفي ظروف المنطقة الحالية وتطوراتها المتسارعة، يكاد أن يكون تأسيساً علنياً لحلف كامل وفق أسس جديدة تجاوزت حتى تلك الأسس التي بنى عليها الخليجيون أنفسهم ما كان يسمى بمبادرة بيروت، والتي تقوم على قاعدة «الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، مقابل التطبيع الكامل»، بل وخلا من أيّ إشارة إلى «حلّ الدولتين»، وهذا يعني أولاً حرمان السلطة الفلسطينية الحالية من ورقة كان فحواها أن دول الخليج لن تطبّع علاقاتها مع إسرائيل قبل تلبية مطالبها بإقامة الدولة التي منحها لهم «أوسلو» على ضآلتها، وثانياً انتقال حكام الخليج رسمياً، وعلنياً، ليجلسوا بجانب إسرائيل على طاولة أي مفاوضات قادمة.

ابراهام بريئاً .. إسماعيل ينتظر الفداء

منح ترامب الإعلان صبغة دينية حين أطلق عليه لقب «اتفاق ابراهام»، باعتبار هذا الأخير أب الديانات السماوية الثلاثة لكن هذا «الاتفاق»، وما سيليه، وعلى عكس ما انتهت إليه قصة سيدنا إبراهيم، يريد فعلياً التضحية باسماعيل، ومنح حق وأرض فلسطين التاريخية لـ «إسرائيل» دون مقابل لأبنائها، فهل يعمد هؤلاء لاستعادة قضيتهم ونسج «بساطهم» الوطني الخاص؟! خاصة أنه كان لافتاً قدر الإجماع الفلسطيني على رفض التطبيع المجاني. لكن الأمر ليس بهذه البساطة، فبين القوى الفلسطينية المتعدّدة ما صنع الحدّاد، ومعه المال الخليجي وأوهام أوسلو، ليبقى الأمل الوحيد بأجيال جديدة تؤمن، وتعمل، بحقيقة أنه لا يمكن فداء «إسماعيل» الفلسطيني إلا بـ «ذبح عظيم».

لم يكن الهدف العثور على قاتل الحريري!!

"البعث الأسبوعية" ـ هيفاء علي

بعد ١٥ عاماً، أصدرت المحكمة الخاصة بلبنان، التي أُنشئت للتحقيق في اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، حكمها النهائي؛ وبناءً على أدلة «ظرفية بالكامل»، خلصت إلى أن سليم جميل عياش هو المتهم باغتيال الحريري. ولفت قضاة المحكمة التي تدعمها الأمم المتحدة إلى أنه لا يوجد أي دليل على تورط قادة حزب الله وسورية في عملية الاغتيال.

لم يكن الغرض من محكمة «الكنغر»، أو محكمة «البطاطا» - كما لقبت - العثور على قاتل الحريري، أو تحقيق العدالة، كانت فقط مجرد أداة سياسية بيد التحالف الأمريكي السعودي، ولكن اللافت أن صدور الحكم لم يحظ باهتمام سوى قلة من اللبنانيين نظراً لتوقيت صدوره، حيث تزامن مع الانفجار الرهيب الذي ضرب مرفأ بيروت، ما أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا والجرحى، عدا عن المفقودين تحت الأنقاض. مئات الآلاف من اللبنانيين وجدوا أنفسهم بلا مأوى فيما تحاول نسبة كبيرة منهم النجاة من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تضرب البلاد. ويشير كريم بيطار، مدير الأبحاث في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية، إلى أن «الصدفة مزعجة للغاية. بفاصل ١٥ عاماً، وقع انفجاران من أقوى الانفجارات في تاريخ لبنان، على بعد بضعة أمتار من بعضهما البعض، مع تغير السياق. هناك خطر حقيقي من استخدام الحكم (المحكمة) كأداة لتحقيق غايات تتعلق بالجغرافيا السياسية أكثر من طلب العدالة».

كانت ميزانية المحكمة ضخمة حيث بلغت ٦٤٠ مليون دولار على مدى ١٠ أعوام، دفعت الحكومة اللبنانية ٤٩٪ منها، عدا حساب ميزانية «الاتحاد الوطني للصناعات والطباعة»، ورواتب ٤٠٠ موظف يعملون في المقر الرئيسي للمحكمة الخاصة بلبنان في لاهاي.

في السنوات التي سبقت إنشائها، كانت المحكمة مسيسة بشكل مفرط، ما كان يعيق سير التحقيق بسلاسة، حيث تم استخدامها في عام ٢٠٠٦ من قبل مختلف المعسكرات السياسية المتصادمة في لبنان، على غرار التحالف المناهض لسورية بقيادة الحريري الإبن.

كما ورثت المحكمة تحقيق «الاتحاد الوطني للصناعات والطباعة»، الذي يستند أساساً إلى شهادات الزور، وعلى وجه الخصوص، شهادة المدعو زهير الصديق، الذي جندته عشيرة الحريري للإدلاء بتصريحات كاذبة بهدف توريط سورية وضباط لبنانيين.

ويشير كريم بيطار إلى أنها عدالة مسيسة وانتقائية، فهناك جرائم قتل أخرى لم تلفت انتباه المجتمع الدولي، كاغتيال رئيس الوزراء السابق رشيد كرامي، عام ١٩٨٧. زيادةً على ذلك، تم إنشاء المحكمة في وقت شنت إسرائيل عدوانها الوحشي على جنوب لبنان عام ٢٠٠٦، والذي راح ضحيته أكثر من ألف شهيد، ومع ذلك لم يخضع ذلك العدوان لأي تحقيق دولي.

ولم يكن رفيق الحريري «الرجل الطيب» - كما وصفته وسائل الإعلام «الغربية» - بل كان لصاً نيوليبرالياً خدع الشعب اللبناني، واستخدم إمبراطوريته التجارية لإعادة بناء وسط بيروت بعد سنوات من الحرب الأهلية وللقيام بذلك، استخدم ثروته الخاصة، المكتسبة في صناعة البناء، وشبكة ضخمة من الأصدقاء الأثرياء والأقوياء.

كان أغنى رجل في بلاده، وقدرت ثروته بحوالي ٤ مليارات دولار، لكن شركته الأم، سوليدير، هي التي توضح بشكل أفضل الدور المركزي الذي لعبه في تجديد الاقتصاد اللبناني.

اشترت سوليدير أجزاء واسعة من وسط بيروت وحولت المنطقة التجارية المدمرة والمكسوة بالرصاص والركام إلى مركز مصرفي وسياحي. كان السيد الحريري المساهم الأكثر نفوذاً.

خلال ترؤسه للحكومة، تمخضت عن أعمال الحريري العامة وبرامج إعادة الإعمار ديون هددت بإغراق المالية العامة، حيث بلغ عجز الموازنة ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في عام ٢٠٠٢، وتكبد سداد الديون الحكومة ٨٠٪ من إيراداتها.

بالنسبة للعديد من اللبنانيين، أدت إعادة تطوير وسط بيروت وتجريد المنازل والممتلكات من أصحابها، دون تعويض مناسب، إلى إثراء الحريري.

كانت رؤية رفيق الحريري لتكوين الثروة في لبنان «تتدفق بسرعة» من خلال اقتطاع الخدمات الاجتماعية وضغط أجور القطاع العام وفرض ضرائب على الشركات.

أثناء وجوده في السلطة، طبق الحريري قانوناً أدى فعلياً إلى تجريد جميع مالكي وسط بيروت من منازلهم ومحالهم، حيث تم الاستيلاء على أراضيهم من قبل شركة سوليدير، وهي شركة مساهمة خاضعة لسيطرة الحريري ثم تم إنفاق مبالغ ضخمة من المال العام لبناء مركز بيروت الجديد الذي تملكه شركة سوليدير. وإضافة إلى عملية الاحتيال هذه، تم تنفيذ جميع عمليات إعادة الإعمار بتكاليف باهظة للغاية من قبل شركات البناء التي يملكها الحريري. لقد كانت عملية نهب هائلة جعلت الحريري ثرياً للغاية، والدولة اللبنانية فقيرة جداً.

عندما اغتيل الحريري، كان لدى ملايين اللبنانيين سبب وجيه لقتله!! إضافة إلى ذلك، فإن العديد من الكيانات السياسية، بما في ذلك إسرائيل والولايات المتحدة، كانت لديها دوافع لقتل الحريري حتى لو كان ذلك فقط لإلقاء اللوم على آخرين.

كما خطط بريجنسكي.. إثارة الصراعات داخل الكنيسة المش

واشنطن تدمر الأرثوذكسية كقوة رادعة أمام أخلاق

«البعث الأسبوعية»
ـ سمر سامي السمارة

على الرغم من انتقاداتها السابقة لدونالد ترامب، إلا أن بطريركية القسطنطينية قررت تقديم شكوى إلى واشنطن حول تحويل آيا صوفيا إلى مسجد. وأعلن ترامب نفسه «مؤيداً وداعماً» لـ «بطريركية القسطنطينية والبطريرك بارثولوميو شخصياً»، وأكد أنه سيبدأ على الفور تدخلاته الضرورية. لماذا يتورط الزعيم الأمريكي في نزاعات من هذا النوع في وقت لم يأت بارثولوميو بأدنى بادرة اعتراض على الأوامر الصادرة عن الرئيس التركي، «مقابل» ضمان السلامة المفترضة، وحماية الممتلكات، وحتى بعض مظاهر احترام الماضي المسيحي للبلاد». ولكن ما يجري الآن هو انتهاك للوضع الراهن، إذ ستواصل تركيا أردوغان تحويل المقدسات المسيحية إلى مقدسات إسلامية، وسيتعين على البطريرك بارثولوميو، الزعيم الروحي للعالم الأرثوذكسي، أن يبدي اعتراضه على الأقل على ما يقوم به أردوغان.

ومن الواضح أن البطريرك اليوناني يحتاج، في هذه الحالة، إلى نوع من «الدعم» الذي يحميه في مشاكله مع الإدارة التركية. وبالطبع، فإن «الدعم» المثالي كان سيأتي من موسكو، وبطبيعة الحال فإن أردوغان يقدر شراكة تركيا مع روسيا إلى حد كبير بحيث لا يمكن أن يعرضها للخطر (روسيا هي القوة الوحيدة الكبرى أو حتى الكبرى المجاورة التي حافظت تركيا معها على علاقة جيدة معها). ولكن، وبعد أن دعم بارثولوميو المتعصبين الأوكرانيين من خلال الاعتراف بوضعهم ككنيسة أرثوذكسية محلية - في تحد لبطريركية موسكو — فإنه من غير المرجح أن يرحب الكرملين ببطريرك القسطنطينية، أو يوجه بتقديم أي نوع من الضمانات له، حيث يسعى رئيس بطريركية القسطنطينية إلى وضع قواعده الخاصة من خلال المطالبة المتزايدة، بمنصب البابوية للكنيسة الشرقية، وهو منصب غير موجود نظرياً. ويبدو أن الأحداث المحيطة بالكنيسة الأوكرانية قد دفعت به نحو توسيع نفوذ مركز بطريركية القسطنطينية الأرثوذكسية المسكونية (الفانار) على نحو فاعل. ولم يكن قرار منح وثيقة استقلال الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية رسمياً عن البطريركية الروسية (توموس) الانتقال الإداري الوحيد من نوعه، فقد سبق القرار إلغاء للقانون الكنسي الصادر عام ١٦٨٦، والذي منحها حق فصل متروبوليت كييف عن بطريركية القسطنطينية والانضمام إلى بطريركية موسكو. وبعد ذلك، ألغى البطريرك بارثولوميو الأول الوثيقة الذي كان قد منحها لأسقفية الكنائس الروسية الأرثوذكسية في غرب أوروبا، في عام ١٩٩٩.

إن طلب الحماية من أوكرانيا لا طائل منه، وهذا أقل ما يقال فيه، ليس فقط بسبب التأثير الضئيل لقادتها في السياسة الخارجية، وهم الذين يواصلون التوسل لأوروبا للحصول على قروض جديدة، بل ولأن شراكة كييف مع تركيا بشأن مسألة القرم أهم بكثير من إظهار الامتنان لبارثولوميو لاعترافه بالمتعصبين الأوكرانيين؛ وعليه فالخيار الوحيد هو الرضوخ لترامب!

ولكننا إذا حكمنا على نتيجة الاجتماع الذي استمر ٤٥ دقيقة مع ترامب، فقد أدى الإذعان غرضه، إذ «بدا الرئيس الأمريكي منزعجاً بشدة، وأعرب عن قلقه إزاء مسألة حماية حقوق الإنسان، ولا سيما حرية الأقليات الدينية في تركيا. في الواقع، أعلن ترامب نفسه داعماً ومؤيداً للبطريركية المسكونية، ولشخص البطريرك بارثولوميو، وللقضايا الهلينية، مشدداً على انه سيمضي قدماً بالتدخلات المطلوبة، بحسب مراسل صحيفة «يو إس إيه» اليوناني.

بطبيعة الحال، يمكن للروابط الخاصة بين الولايات المتحدة ورئيس الأساقفة بارثولوميو تفسير غضب الرئيس الأميركي. كما تتردد أيضاً شائعات بأن هناك ما هو أكثر من الطموح الشخصي في قرار بارثولوميو إضفاء الشرعية على المتعصبيين الأوكرانيين. ولئن صح القول بأن بارثولوميو كان يحلم بالاستحواذ على الأبرشيات الأوكرانية، مع الملايين من أتباعها، تحت سيطرته، وبالتالي مضاعفة عدد رعاياه الروحيين على الأقل، فإنه من غير المرجح أن يجرؤ على الذهاب وحده ضد بطريركية موسكو ذات الأهمية البالغة. وقد اتخذ القرار عندما طلبت منه الولايات المتحدة (موطن ما يقرب من نصف المؤمنين الذين يدينون لبارثولوميو بالولاء) ذلك. لقد خمنت واشنطن أن إضفاء الشرعية على الانشقاقيين الأوكرانيين من شأنه أن يضعف الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية التابعة لبطريركية موسكو، وبالتالي تدمير خيط ثقافي وروحي آخر يربط أوكرانيا بروسيا.

ومع ذلك، فقد قام البطريرك القسطنطينية بعمله، والرئيس الأمريكي لا يدين له بشيء. ولا تبالي واشنطن عموماً بالمشاعر عندما يتعلق الأمر بالحلفاء (أو بالأحرى «الأدوات») التي لم تعد بحاجة إليها، ويمكن رؤية ذلك من خلال الأكراد الذين تخلت عنهم، وأيضاً من موقفها الفاتر تجاه قادة أوكرانيا. فالبيت الأبيض يتدخل باسم «حماية» البطريرك بارثولوميو لأن ذلك يخدم مصالح السياسة الخارجية لأمريكا والمصالح السياسية الداخلية لدونالد ترامب نفسه. فالرئيس يعمل لاسترضاء الناخبين المحليين، وهو يلعب دور المدافع عن المسيحيين، محاولاً بذلك أن يتناقض مع خصمه الديمقراطي جو بايدن، وقد أعاد بالفعل نشر تغريدات «مرعبة» للناخبين حول نية بايدن تدريس الإسلام في المدرسة، وأن منافسه سيواصل «الحملة الصليبية للحزب الديمقراطي ضد الكاثوليك».

وبما أن بايدن قد حقق بالفعل بضع نقاط حول قضية آيا صوفيا (أغدق على رئيس الأساقفة الأمريكيين، رئيس أبرشية الروم الأرثوذكس في أمريكا، إلبيدوفروس، كلمات التأييد، وأعرب أيضاً عن أسفه العميق لتحويل المتحف إلى مسجد)، فإن ترامب يثير المخاطر. ومن هنا أخذ البطريرك بارثولوميو تحت جناح أمريكا، وفي الوقت نفسه - بطبيعة الحال - بقي صامتاً إزاء حقيقة أن الانقسام في الأرثوذكسية العالمية - والذي أحدثه بارثولوميو بدعم من واشنطن - لعب دوراً في استحواذ أردوغان على متحف آيا صوفيا. ومن هنا أيضاً كانت دعوة إلبيدوفروس لزيارة البيت الأبيض، واجتماعه مع نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس، ورئيسه، وليس مع مسؤولين على مستواه. ومن الواضح أن

رقية مجال جديد للتدخل
يات السيطرة الأمريكية

إلبيدوفروس لم يقم بزيارة للرئيس الأمريكي ونائبه من أجل مباركة البيت الأبيض، وليس من أجل انتقاد المبادئ الانعزالية لسياسات ترامب، وقد قال أنه والرئيس الأميركي لم يناقشا فقط مصير آيا صوفيا، بل ايضاً «المخاوف الأمنية المستمرة للبطريركية المسكونية وقضايا الحرية الدينية» في تركيا.

تقسيم الأرثوذكسية في أوكرانيا

عملت واشنطن على تقسيم الأرثوذكسية في أوكرانيا بشكل نشط وتدريجي، وتم ذلك على مستويات متنوعة باستخدام ترسانة واسعة من الأساليب

ففي نيسان ٢٠١٨، بعد إعلان الرئيس بوروشينكو نيته إنشاء كنيسة مستقلة في أوكرانيا، زار السفير الأمريكي المتجول للحرية الدينية الدولية، سام براونباك، إسطنبول والتقى بالبطريرك بارثولوميو. وبعد فترة قصيرة، طلب البرلمان الأوكراني وثيقة استقلال الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية رسميا عن البطريركية الروسية «توموس»» من بطريركية القسطنطينية. ورداً على ذلك، أعلنت مركز بطريركية القسطنطينية الأرثوذكسية المسكونية «فانار» أن الإجراءات اللازمة لمنح حكم ذاتي للكنيسة الأرثوذكسية في أوكرانيا قد بدأ.

وفي الوقت نفسه، ناشد مجلس أساقفة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي جزء من بطريركية القسطنطينية، (فانار) لمنح الحكم الذاتي لأوكرانيا، والتقت السفيرة الأمريكية في أوكرانيا ماري يوفانوفيتش رئيس الكنيسة الكاثوليكية اليونانية الأوكرانية، سفياتوسلاف شيفتشوك.

إضافة إلى ذلك، وفي نيسان ٢٠١٨، التقى جيفري بيات، السفير الأمريكي السابق لدى أوكرانيا والسفير الأمريكي الحالي لدى اليونان، بكهنة أديرة آثوس لمناقشة القضايا الهامة المتعلقة بالأرثوذكسية في جميع أنحاء العالم. بعد هذا «الحج» إلى جبل آثوس، بدأ ممثلو الكنيسة الأرثوذكسية الروسية يعانون من مشاكل في دخول اليونان.

لا شك أن قنوات غير رسمية قد استخدمت لضمان نفوذ واشنطن على مركز بطريركية القسطنطينية الأرثوذكسية المسكونية (فانار)، وعلى سبيل المثال، فإن أبرشية الروم الأرثوذكس في أمريكا، أو بالأحرى البعض من كهنتها، مثل الكاهن بروتوبريسبيتير ورجل دين الأبرشية الأمريكية، الكاهن ألكسندروس كارلوتسوس، اللذان يتوليان أمر الأموال التي يتم إرسالها من الولايات المتحدة إلى (فانار). وكتبت الصحفية جوستين فرانغولي- أرجيس، مؤلفة السيرة الذاتية لرئيس أساقفة أمريكا السابق، سبيريدون: «منذ التسعينيات على الأقل، يتولى الأب ألكسندر أمر الأموال القادمة من الولايات المتحدة إلى إسطنبول. في الواقع، ذلك هو نصيب الأسد من المال الذي يعيش عليه فانار، فعائدات الأبرشيات الصغيرة في تركيا، أو اليونان، ضئيلة مقارنة مع الأموال التي تأتي من الجالية الأميركية اليونانية الغنية، وقد جعله ذلك أهم شخص في أبرشية الروم الأرثوذكس في أمريكا ومنحه نفوذاً غير مسبوق في تراتبيتها الهرمية».

تعتبر تصرفات أميركا فيما يتعلق بالكنيسة الأرثوذكسية في أوكرانيا وروسيا مفهومة ووفقاً لزبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي السابق للرئيس كارتر: فـ «بعد الانتصار على الشيوعية، نحن [أمريكا] بحاجة إلى تقسيم الأرثوذكسية وتقويض وانهيار روسيا.» إنها خطة قديمة وأهداف ثابتة.

لقد أصبحت إثارة الصراعات في العالم الأرثوذكسي مجالاً جديداً للتدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إذ يتسع الانتشار الجغرافي لأنشطتها بسرعة كبيرة. سوف يؤثر الانشقاق الأوكراني، بشكل مباشر، على روسيا وتركيا واليونان إلى جانب أوكرانيا نفسها. وهناك محاولات لمعالجة التشتت في البلقان في الجوهر، هو نفس المبدأ المستقل والتفكيك الإقليمي للكنيسة الأرثوذكسية الصربية المتحدة في الجبل الأسود، المقدونية وغيرها من الكنائس.

ربما يعطي ذلك فهماً جديداً لماذا سمى بريجنسكي الكنيسة الأرثوذكسية بالعدو الأكبر للولايات المتحدة كونها قوة رادعة، إذ تعيق الأرثوذكسية إدخال أخلاقيات جديدة تعتبر وسيلة ضرورية للسيطرة على الجماهير، وعلى العالم

الاقتصاد السياسي لآيا صوفيا

«البعث الأسبوعية» ـ المحررة السياسية

يشكل السقوط الحر، الذي شهدته الليرة التركية مؤخراً، مؤشراً هاماً على الحالة الصحية العامة للاقتصاد التركي، إذ انخفضت منذ بداية عام ٢٠٢٠ بنسبة تصل إلى ٢٠٪ مقابل الدولار الأمريكي ومع ذلك، فقد امتصت نشوة آيا صوفيا والرمزية الشديدة للعودة إلى المجد العثماني - إلى حد كبير - الأثر السلبي لهذا السقوط على الاقتصاد والسياسة وعلى الرغم من محاولة أردوغان إرجاع انخفاض قيمة العملة في الآونة الأخيرة لانتشار الوباء وانفجار بيروت، فإن الاقتصاد التركي، فعلياً، كان على وشك الانهيار قبل أن يضرب الوباء تركيا أصلاً.

وإضافة إلى هزيمة أردوغان المذلة في انتخابات العام الماضي، عندما فقد حزبه السيطرة على البلديات الكبرى، بما في ذلك العاصمة أنقرة والمركز التجاري في إسطنبول، فقد فقدَ البنك المركزي التركي - على الرغم من اقتراض البنوك التركية المفرط للعملات الأجنبية لتعزيز احتياطاتها بصورة مصطنعة - ثلث احتياطياته من القطع الأجنبي هذا العام، ما يؤكد أن الأزمة الاقتصادية المستمرة أسقطت فعلياً قناع من نصب نفسه الزعيم العثماني الجديد، عندما قرر تحويل آيا صوفيا، من متحف إلى مسجد.

من المؤكد أن تركيا ليست بحاجة لمزيد من المساجد، فقد افتتح أردوغان العام الماضي مسجد تشامليجا في الجانب الآسيوي من اسطنبول - وهو مجمع ضخم مصمم لاستيعاب ما يزيد على ٦٠ ألف مصل يومياً. لذا يمكننا القول أن تحويل آيا صوفيا إلى مسجد لم يكن لاستيعاب المزيد من المصلين، لكن بهدف إعطاء شحنة قومية دينية للمشهد السياسي المحلي لمساعدة أردوغان على رفع مكانته السياسية فوق الاقتصاد المتضائل وتدخلات تركيا الخارجية المكلفة في ليبيا وسورية والعراق.

في الواقع، عندما بدأ الوباء بالانتشار في تركيا كان الاقتصاد التركي في حالة يرثى لها، ما أجبر أنقرة - التي تفتقر إلى التمويل اللازم لتوفير درع اجتماعي هادف لمكافحة التداعيات الاقتصادية التي قد يتسبب فيها الوباء — على إطلاق حملة لجمع التبرعات من الجمهور.

في الحقيقة، فشلت هذه الإجراءات في إعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح، ويبدو أن الاقتصاد المنكمش لا يبشر بالخير بالنسبة لمستقبل أردوغان السياسي، ما يفسر أيضاً سبب عدم اتخاذ النظام قراراً بالطرق على باب صندوق النقد الدولي.

فعلياً، ذهبت حوالي ٨٥ دولة إلى صندوق النقد الدولي بحثاً عن حزم إنقاذ، بسبب التأثير السلبي للوباء على اقتصاداتها. لكن ذهاب تركيا إلى صندوق النقد الدولي في هذه المرحلة، مع استمرار الرواية الرسمية في تصوير تركيا على أنها «اقتصاد قوي»، كان من الممكن أن يكون وسيلة لتدمير الذات.

في الواقع، لطالما شوه أردوغان وحزبه - العدالة والتنمية - سمعة أسلافه لاقتراضهم من صندوق النقد الدولي، مصوراً تركيا الجديدة على أنها قوية اقتصادياً وليست بحاجة إلى الدعم، مع أن واقع الحال يؤكد أن استمرار الانهيار الاقتصادي ستكون له تداعيات سياسية خطيرة على أردوغان، ما يسمح للمعارضة بحشد الجمهور ضده وبالتالي، لجأ أردوغان بشكل متزايد إلى الشعبوية لدعم أوضاعه الفاشلة وخلق ستائر دخانية من «المجد العثماني».

من خلال إسقاط هذا التحول على أنه «إعادة فتح» و«نصر عظيم»، شدد أردوغان على الرسالة السياسية المتمثلة في إيجاد أرض «عثمانية جديدة» تتجاوز الحدود الإقليمية الحالية لتركيا. في الواقع، كان نظام أردوغان أيضاً يبرز التدخلات الخارجية لتركيا، لا سيما في ليبيا، كمفتاح لعودة وإحياء «المجد العثماني» المفقود.

في هذا السياق، يرمز تحويل آيا صوفيا إلى الارتفاع المتزايد للقوى الدينية في تركيا، وتجذر الدافع نحو استعادة المجد المفقود في النمط الأردوغاني للقومية التركية وربطها بالدين، وهيمنة ممارسي نوع محدد من الإيمان. وفي حين سارعت دول غربية كثيرة إلى انتقاد هذه الخطوة، استطاع أردوغان تحويل هذا النقد لصالحه لتقديم وثائق تفويضه بـ «العثمانية الجديدة» بشكل أكثر فاعلية لناخبيه وتعزيز صورته كزعيم قوي يعمل على استعادة مكانة تركيا كقوة عالمية وكمركز روحي للعالم الإسلامي

استثمر نقاد الإعلام الشعبوي المقربون من النظام وقتهم وطاقتهم في تمجيد هذا التحويل باعتباره إحياءً للمجد الضائع. ورأى الصحفي التركي والمنظر الإسلامي يوسف قابلان أن هذا التحويل هو بمثابة «استعادة تركيا لهويتها وتاريخها وروحها وتحررها العقلي. إعادة افتتاح مسجد آيا صوفيا هو الشرارة التي ستطلق الرحلة العظيمة للهروب من سلسلة الأكاذيب التي نسجها الغرب - والتي دخلناها طواعية - لبناء عصر جديد.»

يتحدث الخطاب كثيراً عن الشعبوية، حيث يتوقع أن «تبتعد» تركيا عن الغرب، على الرغم من أن النظام نفسه يستمر في الترويج للأفكار الأمريكية لخلق مناخ عالمي لمواجهة الصين.

بالنسبة لأردوغان وحزب العدالة والتنمية، فإن هذا التحويل هو المفتاح الرمزي لقيادة تركيا وريادتها في العالم الإسلامي. هكذا يتحدث النظام مع ناخبيه.

ويرى قابلان «أن تحويل آيا صوفيا يدل على أن تركيا في طريقها للنهوض إلى مكانة الدولة المؤسسة التي ستنطلق لعصر جديد، وقيادة العالم الإسلامي في إيجاد عالم جديد، والإعلان للعالم بأسره أن تركيا هي الدولة الوحيدة التي يمكنها تحقيق ذلك.»

هذه هي استراتيجية أردوغان السياسية الشعبوية التي ينوي استخدامها لمواجهة المعارضة السياسية التي كانت قادرة على تركيز حملتها بالكامل على قضايا التنمية الاقتصادية والفساد في حزب العدالة والتنمية لهزيمة الحزب الحاكم مرتين في انتخابات اسطنبول.

«الرئيس المفاجأة».. ضيف ثقيل على البيت الأبيض والعالم!

«البعث الأسبوعية» ـ ريناس إبراهيم

لم يكن فوزه متوقعاً، لكنه خرق التوقعات، ضيفٌ أثبت ثقل دمه و«فظاظته» على البيت الأبيض والشعب الأمريكي، بل والعالم!

دونالد ترامب، الرجل الثري الذي أثار فوزه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، في ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦، جدلاً واسعاً ساق إلى واجهة السياسات الأمريكية نهجاً شعبوياً مستفزاً، وأثار الانتقادات والجدل بتصريحاته وقراراته منذ استلامه سدّة الرئاسة واليوم، ومع اقتراب انتهاء ولاية ترامب الشعبوي، لا بدّ من إلقاء الضوء على سياسات ترامب في الداخل والخارج، وتقييم أهليته لقيادة أقوى دولة في العالم!

سياسات داخلية عنصرية

منذ وصوله إلى كرسي الرئاسة، اختار ترامب لإدارته أشخاصاً لديهم سجلات طويلة من العنصرية والكراهية، مثل ستيف بانون، كمستشار استراتيجي، وستيفن ميلر، بمنصب كبير المستشارين، حيث اجتهد كل منهما بتوجيه ترامب لصياغة سياسات واتخاذ إجراءات وصفت بأنها «الأكثر عدائية» حيال المهاجرين، وبدأ الربط بين الهجرة وارتفاع معدلات الجريمة والعصابات في محاولة للتأثير على الشارع الأمريكي وتأليبه ضد المهاجرين، وأنشئ، في شباط ٢٠١٧، مكتب خاص لتسليط الضوء على الجرائم التي يرتكبها المهاجرون، باسم «مكتب مكافحة جرائم الهجرة»، ووصف ترامب اللاجئين بأنهم «غزاة مدعومون من مجرمين يسعون إلى احتلال البلاد»، لكن أكثر سياساته عنصريةً كانت تجاه المسلمين، إذ شملت فرض قيود على دخول مواطني عدد من الدول الإسلامية والعربية؛ وكان قد أدرج في برنامجه الانتخابي «حظر المسلمين»، ليبلغ التشدّد والتطرف لديه الذروة مع دعوته إلى بناء جدار على طول الحدود مع المكسيك، لوقف الهجرة غير القانونية، مستغلاً حجة حماية الأمن القومي الأمريكي. ولم يكتفِ ترامب بذلك، بل إنه أدخل الجيش الأمريكي في السياسَة مهدّداً بأنه سيجبر الجيش على بناء هذا الجدار في حال رفض الديمقراطيون تمويل المشروع.

ولم تقتصر عنصرية ترامب على معاداة غير الأمريكيين، فهناك دعاوى حركت ضده تؤكد عنصريته، ففي عام ١٩٧٣، رفض تأجير شقق في واحدة من أبنيته للأميركيين الأفارقة، وجدّد تلك الجذور في ٢٠٢٠، حين حاول تهوين الجريمة الشنيعة التي ارتكبتها شرطته بحقّ الأمريكي جورج فلويد، وعلق حينها: «إنّ عدد ضحايا عنف الشرطة من البيض أكثر مما هو من السود». وبالمقابل، كان قد أظهر تساهلاً حين اندلاع احتجاجات شارلوتسفيل، في آب ٢٠١٧، التي نظمها متشددون بيض ينتمون لجماعات اليمين المتطرف، رداً على خطة لإزالة تمثال روبرت لي، قائد القوات الكونفدرالية خلال الحرب الأهلية الأمريكية. والتساؤل هنا: «كيف لمن وُصف بالفوضوية والشعبوية أن يصف المحتجين الذين يتظَاهرون إثر مقتل فلويد بأنهم فوضويون ومثيرو شغب؟!».

سياسات خارجية متهورة

بدأ ترامب موجة من العبثية واللامبالاة في التعامل مع القضايا الدولية، إذ أبدى عدم اهتمامه بالقواعد الدبلوماسية التقليدية، وفاجأ العالم مراراً بسياساته وتصريحاته، ويمكن ملاحظة ذلك من تعامله مع قضايا وملفات مختلفة، ما دفع إلى اعتبار السياسة الخارجية الأمريكية «مشخصنة» تعتمد على نزوات ترامب! ولم يكن تدخله في العديد من القضايا أكثر من تشابك في المصالح الشخصية والنرجسية و«فورات على تويتر»، حسب صحيفة «الغارديان»، ويبدو أن كونه رجلاً ثرياً جعل سياساته تختصر بعبارة «ادفع أكثر»! فليس على أمريكا من وجهة نظره أن تدافع عن مصالح غيرها دون مقابل.

كما أن ترامب يرى خطراً في القوى الصاعدة كافة، من روسيا إلى الصين، والدول التي تحاول إثبات سيادتها، كوريا الديمقراطية وإيران وسورية وغيرها. ومنذ بداية ولايته، وهو يحاول شيطنة إيران ولا يكفّ عن توجيه التهديدات والوعيد بشنّ ضربات غير مسبوقة عليها؛ وفي أيار ٢٠١٨، أعلن الانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات على إيران وعلى كل من يتعامل معها، في محاولة للتضييق عليها. وفي مطلع ٢٠٢٠، قامت الولايات المتحدة باغتيال القائد قاسم سليمانيٍ، في سلوك «ترامبي» أرعن ومتهور شكل استفزازاً واضحاً لإيران، واعتداء على سيادتها.



كما اعتمد ترامب الهجوم المباشر ضد الصين، في كل فرصة سانحة، وشنّ حرباً تجارية في ٢٠١٨ ضد الشركات الصينية، بدأت بفرض الرسوم الجمركية على نحو ٢٥٠ مليار دولار من البضائع الصينية، وردّت بكين بفرض رسوم مماثلة تراوحت بين ٥٪ و٢٥٪ على السلع الأمريكية. كما زعم أن الصين استولت على ملكيات فكرية يقدر حجمها بـ ١,٢ تريليون دولار ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧.

كذلك ينظر ترامب إلى روسيا كخطر داهم يقض مضجعه، وأشدّ ما يزعج واشنطن وترامب هو استخدام موسكو لحقّ النقض في مجلس الأمن الدولي وعرقلتها لكثير من الخطط والمشاريع الأمريكية، إذ استغلّ أحداثاً عديدة لفرض العقوبات ضدّ روسيا وطرد الدبلوماسيين الروس من الولايات المتحدة، وأغلق القنصلية الروسية. وعلى شاكلة الانسحاب من الاتفاق النووي، أعلنت واشنطن، في آب ٢٠١٩، انسحابها من معاهدة القوى النووية متوسطة المدى التي أبرمتها مع روسيا عام ١٩٨٧، لتعيد تفعيل برامج للتجارب الصاروخية التي كانت معطلة بسبب المعاهدة.

سلام «ترامبي» في الشرق الأوسط

لا تختلف أهداف ترامب تجاه الشرق الأوسط عن أهداف سابقيه من رؤساء الولايات المتحدة: الحفاظ على مصالح «إسرائيل» في المنطقة، إذ أتحف ترامب العالم، مطلع ٢٠٢٠، بخطته للسلام في الشرق الأوسط، والتي دُعيت «صفقة القرن»، في مؤتمر مشتركٍ مع رئيس حكومة كيان الاحتلال بنيامين نتنياهو، محاولاً الإجهاز على القضية الفلسطينية وإجهاض حقوق أبنائها، إذ اعترف بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال ومن ثم نقل سفارة بلاده إلى القدس.

وفي سورية، انتهكت القوات الأمريكية السيادة السورية ودخلت أراضيها دون موافقة الدولة السورية، وعن ذلك ادّعى ترامب أنه أدخل قواته إلى المناطق الشمالية من سورية بغية حماية النفط من خطر وجود الإرهابيين، بينما صرّح، في نهاية ٢٠١٩، أن «النفط السوري في أيدينا وسنفعل به ما نشاء»، في اعتداء صريح على ملكية السوريين لنفطهم.

كما يحاول ترامب مدّ أيديه إلى أنظمة الخليج التي يرى بخضوعها له ضماناً لأمن ومصالح «إسرائيل» في المنطقة، فيما هي تنظر إليه بعين الوصيّ والراعي وتسلّمه أعناقها، ولن تغادر الأذهان مشاهد زيارة ترامب إلى السعودية ومظاهر الاستعباد التي دفعت ترامب للقول بأن على هذه الأنظمة أن تدفع مقابل تأمين حمايتها، ولا يستدعي أي أمر أكثر من اتصال واحد من ترامب ليغيّر قرارات في تلك الدول، وهذا ما حدث عند انهيار أسعار النفط، حيث وجه ترامب إنذاراً لولي عهد النظام السعودي في مكالمة هاتفية بأنه «إذا لم يتم خفض الإنتاج فلن يكون هناك سبيل لمنع الكونغرس الأمريكي من فرض قيود قد تؤدي إلى سحب القوات الأمريكية».

أسلوب جديد

لا يمكن إنكار أن ترامب ساق أسلوباً جديداً في الحكم والإدارة، إذ اعتمد على تطبيق «تويتر» لاتخاذ العديد من القرارات المهمة والتواصل مع الشعب الأمريكي، لكنه، مع هذا الاتجاه الحداثي، ناصب العداء لوسائل الإعلام، فقد وصفها بأنها «عدوة الشعب»، وخاض سجالات عديدة مع الصحفيين. ولم يحترم ترامب قوانين المنصة المفضلة لديه «تويتر»، فبدأت حرب بينه وبين إدارتها، بعد أن حذفت تغريداته، كما حذرت من مقطع فيديو نشره، واضعة عليه إشارة بـ «إعلام متلاعب فيه».

كورونا كشف الحقائق!

يمكن اختصار تعامل ترامب مع أزمة تفشي وباء كورونا بما قال حاكم نيويورك: «تعامل ترامب مع الوباء يمثل تمكيناً له»، إذ أنكر لأسابيع وجود مخاطر على الولايات المتحدة من الوباء، وما هي إلا أيام حتى أصبحت «أمريكا أولاً» بالإحصائيات. ولم يبدأ ترامب باتخاذ الإجراءات وإنما بمهاجمة الصين واتهامها بتصنيع الوباء، ثم اتهم الاتحاد الأوروبي بسبب الإصابات الكثيرة فيه، ليصل إلى اتهام حكام الولايات بالتقصير والتقاعس، متجاهلاً خطورة الأزمة.

مؤشرات

اليوم تبدو حملة ترامب الانتخابية مضطربة، ولا سيما مع تدهور شعبيته وسوء إدارته لأزمة كورونا وتجاهله لعنف الشرطة ضدّ المتظاهرين. ولاستطلاعات الرأي كلمتها، إذ أشار استطلاع أجرته صحيفة «نيويورك تايمز»، بالتعاون مع وحدة دراسات الرأي العام بجامعة سيينا، إلى تفوق المرشح الديمقراطي جو بايدن بحصوله على ٥٠٪ من أصوات المستطلعين، في حين حصل ترامب على ٣٦٪ فقط من الأصوات، كما تواردت أنباء عن عزم العشرات من الجمهوريين من مسؤولي الأمن القومي السابقين العمل على تشكيل مجموعة معارضة لانتخاب ترامب طبيعة التنافس الاستراتيجي بين روسيا والولايات المتحدة

طبيعة التنافس الاستراتيجي بين روسيا والولايات المتحدة

«البعث الأسبوعية» ـ ترجمة: علاء العطار

يسعى خبراء السياسة الدولية إلى تحديد طبيعة العلاقات الراهنة بين روسيا والولايات المتحدة، إذ من الواضح أن هناك صراعاً بينهما، ولكن أيّ صراع هذا؟ هل هو شبيه ببدايات الحرب الباردة، بمعنى فترة الحرب الكورية وأزمة الصواريخ الكوبية؟ أم أنه يشبه الفترة المتأخرة منها، والتي ترافقت مع اتفاقيات الحد من التسلح الاستراتيجي وعملية هلسنكي؟

من الواضح أن كلا الاستعارتين خاطئتان، إذ إننا نشهد اليوم تدمير تلك الأنظمة المقيدة، لكننا نشهد في الوقت نفسه الدور الذي تلعبه القوات الروسية والأمريكية في مسرح العمليات العسكرية في سورية، دون أن تتصادما مع بعضهما البعض.

لكن ألا يندرج ذلك تحت مسمى الصراع؟ تتنافس روسيا والولايات المتحدة على النفوذ والمكانة في العالم، وتبدو المواجهة شديدة في حزام الحدود الروسية بشكل خاص، لأنها تؤثر على المصالح الحيوية لروسيا. ومع ذلك، سيكون من الجائر وصف هذه المواجهة من الناحية التاريخية، فنحن نشهد نوعاً جديداً من العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، نقطة جديدة على طيف الصراع الذي يشمل ألواناً مختلفة.

الهدف الرئيسي من هذا التنافس هو تحديد قواعد جديدة مشتركة في النظام الدولي بأكمله ولوصف هذا النوع الجديد من العلاقات، من المريح استخدام مصطلح «التنافس»، الذي ظهر لأول مرة في مفهوم السياسة الخارجية الروسية في العام ٢٠٠٨. ففي عملية التنافس، تحدد الدول بالضبط كيف سيتم تنظيم العالم، ومن سيبدأ بوضع القواعد التي يعمل من خلالها، ومن سيصبح المستفيد الرئيسي من تطبيق هذه القواعد.

استناداً إلى نظرية الصراع، قد تأخذ المنافسة أحد نوعَيْن — من الممكن أن يكون استراتيجياً: عدوانياً وعدائياً، أو قد يكون طبيعياً. يتميز التنافس الاستراتيجي بأنه برنامج عمل نشط مدعومٌ بموارد كبيرة ويهدف إلى تغييرات كبيرة ومؤاتية في التوازن الحالي والتنافس الاستراتيجي ثوريّ، إذ يحدث بسرعة، وعلى مدى فترة زمنية قصيرة، ويهدد مصالح الخصوم بشدة.

أما التنافس الطبيعي فهو تطوريّ، وهو ارتكاسي ونفعيّ وبطيء نسبياً، فقد تستغرق التغييرات الملحوظة في النظام الدولي والتي تنتج عن مسار التنافس الطبيعي وقتاً طويلاً. وعليه، فإن التنافس الطبيعي لا يهدد حياة الخصوم.

شهدنا خلال أول عقدين بعيد نهاية الحرب الباردة مرحلتين متتاليتين من التنافس الاستراتيجي الأمريكي في أوراسيا. في التسعينيات، كانت استراتيجية توسيع النظام العالمي الليبرالي في أوروبا. وكانت نتائجه الملموسة هي توسيع حلف الناتو، وإنشاء الاتحاد الأوروبي وتطويره، وإدراج بعض دول ما بعد الاتحاد السوفيتي في مدار النفوذ الغربي. لكن هذه السياسة، على الرغم من أنها لم تكن موجهة ضد روسيا بشكل مباشر، أثرت في مصالحها الحيوية الرئيسية.

وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت المرحلة الثانية من المنافسة الاستراتيجية الأمريكية في أوراسيا، حيث تحول تركيز الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وبدأت في المنطقة حملة لتشجيع تغيير النظام و«نشر الديمقراطية». ودعمت الولايات المتحدة «تغييرات جذرية» في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، ولم تتردد باستخدام القوة. وعلى الرغم من أن هذه السياسة لم تكن موجهة أيضاً ضد روسيا بشكل مباشر، إلا أنها أثرت على المصالح الروسية الحيوية.

ولّد عقدان من الضغط المستمر لدى النخب الروسية شعوراً بأنه لا يمكن تنفيذ السياسة الخارجية إلا من خلال اعتماد التنافس الاستراتيجي، بالقوة والضغط إذا لزم الأمر. ومع وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض، بدأت الولايات المتحدة في الابتعاد عن تنفيذ الإجراءات الإستراتيجية في أوراسيا. حدث هذا بفعل النفقات الباهظة والعواقب الاقتصادية والمحلية الكبيرة لهذه الحملات على الولايات المتحدة نفسها. وفي عام ٢٠١٠، بدأت السياسة الأمريكية في أوراسيا في التحول نحو التنافس الطبيعي، فأمست أكثر انتهازية وارتكاسية، وقد يقول قائل إنها أمست كردة فعل انعكاسية واستجابة لأحداث ما يسمى «الربيع العربي»، التي قوضت شرعية العديد من حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط، وجدت الولايات المتحدة نفسها مرغمة على العمل وسط ظروف اتسمت بعدم اليقين، وكثيراً ما كانت تناقض نفسها وأجبرت على جعل البيئة اللازمة لتحقيق مصالحها أكثر سوءاً، وكان هذا هو الحال في مصر، على سبيل المثال. لكن في ليبيا وسورية تجنبت الولايات المتحدة اتباع استراتيجية تشبه غزوها للعراق أو لأفغانستان، نظراً لمدى كلفتها وعدم فعاليتها، وليس من منطلقات إنسانية.

وفيما يخص روسيا، كان التنافس طبيعياً أيضاً. لكن وقعت خلال فترة رئاسة أوباما أهم أزمة سياسية داخلية في أوكرانيا، والتي سرعان ما أصبحت أزمة دولية ولعبت الولايات المتحدة دوراً مهماً فيها، وأدى ذلك إلى صدام غير مسبوق مع روسيا. ومع ذلك، فإن حقيقة أن الولايات المتحدة لم تستغل الموقف من أجل عقد تحالف عسكري مع أوكرانيا، لنشر قواتها المسلحة على أراضيها، يُظهر حدود النوايا الاستراتيجية الأمريكية فيما يتعلق بتلك الدولة.

بوجود دونالد ترامب في البيت الأبيض، بدأت المرحلة التالية من التنافس الاستراتيجي الأمريكي، وهذه المرة ضد الصين ومن خلال إتباع هذه الاستراتيجية، فرضت الولايات المتحدة عقوبات تأديبية على حلفائها وأطلقت مجموعة واسعة من الحروب التجارية ضد المعارضين، وضد حلفائها أيضاً. يؤثر هذا في المصالح الروسية بشكل غير مباشر، إذ أثر مثلاً في مصير خط أنابيب السيل الشمالي٢، وفرضت العقوبات على روسيا خلافاً لرغبات ترامب، وكانت نتيجة الصدمة التي تعرضت لها المؤسسة السياسية الأمريكية فيما يتعلق بانتخاب رئيس غير كفء في عام ٢٠١٦.

من جانبها، لم تتبن روسيا سياسة تنافس استراتيجي ضد الولايات المتحدة منذ الحرب الباردة، ولو كان هذا ما جرى، لكانت روسيا الآن حاضرة بنشاط في أمريكا اللاتينية، وتوسع منطقة نفوذها وتسعى جاهدة لتغيير ميزان القوى في هذه المنطقة لصالحها. كانت الإجراءات الروسية في معظم الأحداث ارتكاسية بطبيعتها وكانت انتقاماً من العمليات السياسية التي بدأتها أو دعمتها الولايات المتحدة، وخاصة داخل حزام حدودها.

قد تنهي الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٠ مرحلة أخرى من التنافس الاستراتيجي الأمريكي. ومن الجائز جداً أن يدفن الرئيس الجديد الأحقاد المعروفة ويتخلى عن الموقف الأمريكي العدواني تجاه بعض خصومه. وستتاح لروسيا الفرصة لمراقبة الولايات المتحدة، التي ستنهشها المشاكل الداخلية ولن تستطيع مواجهة التحولات في مناطق أخرى من العالم.



جريمة حرب أردوغانية جديدة

الحسكة عطشى وأكثر من مليون مدني بلا مياه

وسط صمت أممي مطبق يصل حد التواطؤ، وتجاهل المنظمات الدولية جرائم النظام التركي، تواصل قوات أردوغان، وللمرة الخامسة عشرة منذ احتلالها مدينة رأس العين وأريافها، في تشرين الأول ٢٠١٩، استخدام المياه كسلاح ضد المدنيين، وحرمان ما يزيد على مليون من أهالي الحسكة وأريافها من مياه الشرب، من خلال قيامها بقطع المياه عنهم من مصدرها الرئيسي في محطة علوك والآبار المغذية لها، وذلك كعقاب لهم على مواقفهم الداعمة للحكومة، والرافضة للاحتلال التركي والأمريكي.

جريمة ضد الإنسانية

المجموعات الإرهابية المسلّحة، وبمختلف مسمياتها وتبعياتها، استخدمت سلاح المياه خلال فترة الحرب، وخاصة ضد المدنيين في دمشق وحلب، وعمدت إلى تلويث مياه الشرب وقطع المياه مراراً وتكراراً عن الأحياء السكنية واليوم تعيد قوات أردوغان استخدام السلاح نفسه تحت مزاعم أن الخطوة تأتي رداً على قطع ما يسمّى «الإدارة الذاتية»، المدعومة من الاحتلال الأمريكي، الكهرباء عن مدينتي رأس العين وتل أبيض وأريافهما المحتلة، أي أن المدنيين أضحوا بين خيارين أحلاهما مرّ، إذ يقعون ضحية بين المحتل التركي والمحتل الأمريكي وأتباعهم وأدواتهم في المنطقة

«دواعش أردوغان» عمدوا لإغلاق محطة «علوك» لابتزاز الدولة السورية، والضغط على ميليشيات «قسد» العميلة، وربما لتبرير احتلال أراض سورية جديدة، وهو السلاح نفسه الذي يستخدمه أردوغان عبر قطع مياه نهري دجلة والفرات بصفة متكرّرة، ومن خلال بناء السدود على النهرين، وخاصة «أتاتورك» و«إليسو»، ما يجعله يتحكّم في حصص المياه التي تصل إلى سورية والعراق، إذ أدت السدود التي بناها وبينها على نهر الفرات إلى تراجع حصة سورية من النهر إلى أقل من ربع الكمية المتفق عليها دولياً، فيما تسبب سد «إليسو» في انخفاض حصة العراق من مياه دجلة بنسبة تصل إلى ٦٠٪.

ومع حالة الصمت العالمي، والذي لا يتناسب وحجم الكارثة، اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي بالتغريدات، إذ أطلق مغردون وسمي «أنقذوا الحسكة» و«الحسكة تموت عطشاً»، لتسليط الضوء على ما يجري، والضغط على أردوغان من أجل حل الأزمة في أسرع وقت ممكن. وحمّل مغرّدون النظام التركي وأدواته مسؤولية قطع المياه عن المحافظة، فيما حمّل آخرون ما يسمّى «الإدارة الذاتية» مسؤولية انقطاع المياه بسبب قطعها الكهرباء عن رأس العين وتل أبيض وأريافهما، فيما تداول أهالي الحسكة صورة لرجل ثمانيني يستعير كرسي الإعاقة من ابنه، لينقل به ٢٠ ليتراً من المياه، في ترجمة لحالة الخدمات المتردية في المحافظة، بفضل سياسات الاحتلال الأمريكي والتركي، في وقت روّجت محاولات أخرى لصور ورسوم تعبيرية تسهم في لفت انتباه العالم إلى أزمة عطش حقيقية تعيشها المدينة وريفها، ولكن ما من مجيب

مشكلة مستمرة تبحث عن حلول

الأحد الماضي، تمّ الإعلان عن بدء تغذية محطة علوك بالتيار الكهربائي، إلا أن المحتل التركي لم يضخ المياه، ولم تصل قطرة واحدة إلى الخزانات الرئيسية، لتبقى المشكلة قائمة دون أي حل يبعد شبح العطش المتواصل منذ أكثر من ثلاثة أسابيع خاصة في الأحياء الشمالية من الحسكة، بسبب تعمّد النظام التركي تخفيض الوارد المائي إلى أقل من ١٠٪، واقتصار الضخ على مضخة واحدة من أصل ١٠، ما جعل من تشغيل المحطة وهمياً، وينذر بكارثة إنسانية لنفاد أغلب الكميات المخزّنة من مياه الشرب، وعجز الصهاريج عن تلبية احتياجات السكان

النظام التركي- وبعد أسابيع من تخفيض الوارد المائي والتحكّم به، عمد إلى قطع المياه بالكامل منذ ١٣ آب الحالي ومنذ أكثر من شهر انخفض وارد المحطة من ١٠٠ ألف متر مكعب إلى ٤٠ ألف، وتدريجياً إلى ٢٠ ألف، وأخيراً إلى ١٠ آلاف متر مكعب، وصولاً للقطع التام، ليحرموا بذلك السكان من المصدر المائي الوحيد.

حراك حكومي وشعبي لتأمين المياه

ومع اشتداد المأساة السكان، سارعت الجهات الحكومية لتأمين المياه الصالحة للشرب لأبناء المدينة، تخفيفاً من معاناتهم قدر المستطاع، ووفق الإمكانيات المتاحة ومصادر المياه المتوافرة، حيث أمّنت، بالتعاون مع المجتمع الأهلي، عدداً من الصهاريج لنقل وتعبئة مياه الشرب، أما بالنسبة لمياه الاستخدامات المنزلية فتمّ تأمينها عن طريق الآبار السطحية، التي حفرت في الشوارع، ووصل تعدادها إلى نحو ٣٠٠ بئر.

بالتوازي، تحرّكت الحكومة السورية دبلوماسياً، ووضعت الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بصورة الوضع المأساوي في المدينة، وطالبته، على لسان المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، الدكتور بشار الجعفري، بالتدخل بشكل فوري وبذل مساعيه لوقف جريمة النظام التركي، مؤكداً «أن السلوك العدواني التركي يشكّل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية».



جريمة حرب وجريمة إبادة جماعية

ممارسات النظام التركي بحق المواطنين السوريين في مدينة الحسكة، وحرمانهم من مياه الشرب، ولا سيما في ظل المناخ الحار والارتفاع الكبير في درجات الحرارة إلى أكثر من ٤٥ درجة مئوية، وتصاعد الإصابات بجائحة «كوفيد ١٩»، إذا ما أضيفت إلى سرقة المحاصيل الزراعية في منطقة الجزيرة، وحرق ما لم تصل إليه يده منها، بغية الوصول إلى الإخضاع الاقتصادي أو المائي، وسرقة ممتلكات المواطنين والمعدات في المنشآت الحيوية، تصنّف قانونياً «جريمة حرب»، وفقاً لميثاق روما لعام ١٩٩٨ واتفاقية جنيف الرابعة لحماية حقوق المدنيين وقت الحرب، و«جريمة ضد الإنسانية»، وفقاً للمحكمة الجنائية الدولية، وجريمة «إبادة جماعية»، بحسب اتفاقية الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، ولكن اللافت صمت المنظمات المعنية، إلا من رحم ربي، على هذه الممارسات المشينة واللاإنسانية، ووقوف ما يسمّى «المجتمع الدولي» ساكناً لا يحرّك قيد أنملة.

استخدام النظام التركي المياه كسلاح عمل بربري، وانتهاك فاضح لحقوق الإنسان الأساسية يستدعي من منظمة الأمم المتحدة والدول الحرّة في العالم التحرّك فوراً لوقف هذه الانتهاكات، وإنقاذ حياة مئات الآلاف من أهالي المدينة وريفها، وردع غطرسة المحتل التركي التي ستؤول إلى كارثة بشرية تهدّد السلم وأمن المنطقة ومستقبلها، والضغط على نظام أردوغان للسماح لعمال محطة علوك بالدخول إليها والإشراف على عمليات الضخ، منعاً لتوقّفها أو توقيفها.

الاحتلال التركي يتحكّم بمصادر المياه، وميليشيا «قسد»، العميلة للاحتلال الأمريكي، تتحكّم بالكهرباء، ومليون مواطن يدفعون ثمن الصراع والابتزاز السياسي بين طرفين يسعيان لتحقيق أجنداتهما وأجندات مشغليهما، غير آبهين بمأساة الباحثين عن قطرة ماء. والحل بتحرير المنطقة، وعودتها إلى حضن الوطن، بجهود أبنائها ودعم الجيش العربي السوري

الصراع على سرت والجفرة

هل وصلت الحرب في ليبيا إلى اللحظة الحاسمة؟

«البعث الأسبوعية» ـ سنان حسن

بعد سنوات شهدت خلالها المدن الليبية شتى أنواع القتل والتدمير والفوضى والإرهاب، يبدو أن الحرب وصلت إلى اللحظة الحاسمة والمصيرية، وهي الصراع على الموارد النفطية، فكل الأطراف تريد حصة في كعكة الطاقة الليبية الدسمة، وكل فريق يعلن عن نفسه وصياً عليها، ويدعي أنه الأحرص على إدارتها وصون أموال الشعب الليبي، وإن كان النظام التركي هو الأكثر وقاحة في إعلان نواياه للسيطرة على المراكز الحيوية التي تضمها مدينتا سرت والجفرة خزانا ليبيا النفطي.

الوطن الأزرق

في عام ٢٠٠٦، وخلال ندوة في مركز قيادة القوات البحرية التركية طرح الأدميرال رمضان جيم غوردينيز رؤية لفرض سيادة تركيا على مساحات كبيرة من البحر المتوسط وبحر إيجة والبحر الأسود تحت عنوان «الوطن الأزرق»، فتركيا - من وجهة نظره - فقدت الكثير من المناطق التي كانت تحت سيطرتها بسبب معاهدة سيفر عام ١٩٢٠، وهي أيضاً تتعرّض في الوقت الراهن للظروف ذاتها، ولكن في البحر حيث يسعى خصوم أنقرة في اليونان وقبرص ومصر لتقليص نفوذها البحري وحصره في شريط مائي ضيق حول سواحلها؛ ولما كانت تركيا بحاجة ماسة إلى موارد الغاز البحرية الجديدة حيث كانت الكشوفات النفطية والغازية في شرق المتوسط مغرية وقادرة على سد حاجاتها المتزايدة فإنها شرعت في تعديل إستراتيجيتها البحرية واستدعت فكرة «الوطن الأزرق» سعيا لفرض سيطرتها على مساحة تبلغ ٤٦٢ ألف كيلومتر من الأراضي البحرية في شرق المتوسط وإيجة، وعليه فإن تنفيذ الخطة الجديدة سيبدأ من ليبيا وسواحلها.

ترسيم الحدود البحرية

قبل نهاية ٢٠١٩، وفي ظروف مريبة، تم الإعلان من اسطنبول عن اتفاق ترسيم حدود بحري بين النظام التركي ومليشيا الوفاق الإخوانية، وتم بموجبه منح أنقرة امتيازات لم يتكشف حتى الآن عن حجمها ومراميها لأنه مع كل تطور جديد في ملف الأزمة الليبية يخرج بند جديد منه إلى العلن، والتي كان آخرها منح المصرف المركزي الليبي نظيره المركزي التركي ٨ مليار دولار وديعة إضافة إلى ٣ مليارات كتعويض للشركات التركية التي تضررت مما يجري في ليبيا من أحداث منذ عام ٢٠١١.

وقد بدأت بوادر الخطة التركية في السيطرة على الشواطئ الليبية مع بداية العام الجاري، حيث قامت أنقرة بدعم مليشيا الوفاق بالمرتزقة والسلاح من خلال فتح جسر جوي بين اسطنبول والموانئ والقواعد العسكرية التي تسيطر عليها الوفاق وكانت النتيجة استعادة هذه المليشيات للكثير من المدن والبلدات التي حررها الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، بداية من فك الطوق الذي كان مفروضاً على العاصمة طرابلس وصولاً إلى مدينتي سرت والجفرة، وهنا بدأت فصول معركة جديدة لانتزاع السيطرة على المدينتين الإستراتيجيتين اللتين تمثلان لأردوغان ونظامه الإخواني باباً ثانياً للتمويل وتغطية تكاليف مشاريعه الممتدة من وسط آسيا إلى شمال إفريقيا ووسط أوروبا، فالمحفظة المالية لمشيخة قطر على ضخامتها لا تكفي لكل ذلك، لاسيما إذا علمنا أن سرت والجفرة بما تكتنزانه من مخزون ليبيا الاستراتيجي من النفط والغاز تعدان جائزة كبرى إذا ما استطاع السيطرة عليهما.

خط أحمر

المشهد الليبي الناشئ حرض القاهرة على السعي لدرء الخطر مع اقتراب المليشيات الإخوانية المدعومة بقوات خاصة تركية وطائرات مسيرة إلى أطراف مدينتي سرت والجفرة، حيث أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وخلال حضوره مناورة «حسم ٢٠٢٠»، أن الاقتراب من الجفرة خط أحمر للأمن القومي المصري، لتأتي بعدها مباشرة عملية تفويض مصر للتدخل عسكرياً في ليبيا شعبياً من بوابة أعيان ومجالس القبائل الليبية ورسمياً من مجلس النواب الليبي برئاسة عقيلة صالح، فكانت النتيجة التوقف على حدود المدينتين واستمرار حشد المرتزقة والإرهابيين الذين تم نقلهم من الشمال السوري إلى جبهات القتال حيث قدرت المراكز الإحصائية عددهم بأكثر من ١٨ ألف مرتزق بينهم ٢٥٠٠ إرهابي من داعش.

منزوعة السلاح

وفيما الجولات المكوكية متواصلة لكي تستعيد ليبيا عملية ضخ النفط المتوقف بأمر من البرلمان في طبرق وبحماية من الجيش الوطني بقياد حفتر، كان لقاء روما الذي ضم فرنسا وأمريكا وألمانيا وممثلية الأمم المتحدة في ليبيا، إضافة للبلد المضيف، وعلى رأس أولوياته إعادة إنتاج النفط وإيجاد حل للصراع القائم، وفي هذا الإطار، قدّمت واشنطن مقترحاً بأن تكون سرت والجفرة منطقة عازلة بين الجيش الوطني الليبي ومليشيا الوفاق والأتراك والمرتزقة، وتفريغ المنطقة من أي من الطرفين ويكون انسحاب الجيش الليبي دون ضمانات أو شروط لاتفاق وقف إطلاق النار وتتواجد قوات دولية لحماية المنطقة في الأثناء، كان أردوغان يرتب مع مليشيا الوفاق الآليات التي تضمن أن تكون الشركات التركية هي المسؤولة عن إعادة إنتاج وتسويق النفط الليبي.

توافق مضطرب

في ضوء التصعيد المتواصل، أطلق رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح دعوة لوقف إطلاق النار أكد فيها على ضرورة حقن الدماء مستنداً إلى إعلان القاهرة وبنود مؤتمر برلين ومطالباً بضرورة إخراج المرتزقة وإنشاء مجلس رئاسي جديد يكون مقره في مدينة سرت وبحماية قوات موحدة على أن تبدأ بعدها عملية دمج المؤسسات وإعادة تشكيلها وفق عقد جديد بين الليبيين.

ورغم أن المبادرة المعلنة تحمل مبدئياً بوادر أمل لليبيين وفرصة جديدة لوقف شلال الدم المتدفق منذ عشر سنوات، إلا أن نوايا وأهداف القوى المتورطة في الأزمة محلياً وإقليمياً ودولياً تبقى هي العامل الرئيس إما في ترجيح نجاحها أو فشلها.

عملياً يمكن القول إن الطرف الخاسر الأكبر من المبادرات المعلنة هو الجيش الوطني الليبي وحلفاؤه كون المبادرات لم تضع حلولاً لإخراج المرتزقة الذين استقدمهم أردوغان من شمال سورية، ووزعهم على جبهات القتال، كما وأنها تمنح مليشيا الوفاق الفرصة لإعادة ترتيب أوراقها سياسياً وعسكرياً، والأمر ينطبق على أردوغان الذي يحاول استثمار قبول مرتزقته في طرابلس بوقف إطلاق النار على أنها مبادرة للسلام، ولكن هل بالفعل يريد السلام في ليبيا كما يدعي؟

مصلحة أردوغانية

إن وقف إطلاق النار في ليبيا الذي تمت الدعوة إليه يتعارض مرحلياً مع خطة «الوطن الأزرق التي تبناها أردوغان وسعى لإنفاذها من خلال تدخله في ليبيا ومحاولات كسر العظم مع اليونان ومصر للسيطرة على المنطقة البحرية في شرق المتوسط ، ولكن يعطيها تالياً فرصة للحياة من جديد، وعليه يمكن القول إن أردوغان سيوظف التوقف القائم حالياً في جبهات أخرى بانتظار الفرصة المناسبة للانقضاض على سرت والجفرة للسيطرة عليهما، ولاسيما وأنه مازال ينقل بطائراته الحربية المرتزقة الإرهابيين تمهيداً لجولة جديدة يتمكن فيها من الوصول إلى الحدود المصرية

أمام كل ذلك يبقى الأمل يحدو الليبيين بأن يحل السلام قريباً على بلادهم التي تكالبت عليها كل القوى طمعاً في ثرواتها، فهل تجتاز ليبيا هذه اللحظة المصيرية إلى بر الأمان أم أنها على موعد مع جولة وربما جولات لحسم الصراع.

ما هو الوطن الأزرق؟

الوطنُ الأزرق عقيدة تركيّة تزعمُ ولايةً بحريّةً واسعةَ النطاقِ في البحار الثلاثة (إيجة، المتوسط، الأسود) وأول من طرحها الأدميرال رمضان جيم غوردينيز، في حزيران ٢٠٠٦، وهو متطرف كلاسيكيّ مهووسٌ بالتفوقِ البحريّ التركيّ، ويرأس منتدى كيه يو البحريّ للبحوث بجامعة كوچ.

اُعتقل غوردينيز عام ٢٠١١ بسبب ما قيل حول صلته بشبكة أرغنكون، وأدين وقتها وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٨ عاماً، وأطلق سراحه في ٢٠١٥، ثم ارتفعت أسهمه وبدأ الإعلامُ التركيّ بتلميع صورته ونشرِ مواقفه «القوميّة» المعادية للغرب، والدعوة لبناء علاقات عميقة مع روسيا والصين.

تتضمنُ عقيدةُ الوطنِ الأزرقِ بذل كلّ الجهود لإظهار قوة تركيا في البحر المتوسط والتمدد في الخليجِ والبحر الأحمر، وإنشاء قواعد عسكريّة في قطر والصومال وقاعدة بحريّة مزمعة في جزيرة سواكن السودانيّة.

وقال غوردينيز عام ٢٠١٣: سطحُ هذا الوطن وجسمه المائيّ وقاعُ البحر والكتلة الأرضيّة تحت قاع البحر ملكٌ لنا. حجمُ هذا الوطن يساوي نصفَ مساحة أرضنا (نحو ٤٦٢ ألف كم٢).

يعتبر غوردينيز وأتباع عقيدة الوطن الأزرق أنّ الوضع الراهن يمثّل معاهدة سيفر الثانية

في إشارة إلى المعاهدة التي قسّمت تركيا بين القوى الغربيّة التي فُرضت على الدولة العثمانيّة بعد هزيمتها بالحرب العالمية الأولى وبالنسبة للأدميرال المتقاعد، فإنّ قبرص ولايةٌ بحريّةٌ تركيّة تنافسُها اليونانُ عليها.

خلال حديثه في حلقة نقاشية نظمتها منظمة التراث التركيّ في الولايات المتحدة، في أيار ٢٠١٩، قال غوردينيز: ثمّة ثلاثة أبعاد أمنيّة حيويّة للجغرافيا السياسيّة التركيّة في البحر المتوسط: التحديات اليونانيّة على مناطق الولاية البحريّة التركيّة وإمكانيّة استقلال كردستان مع حرية الوصول إلى البحر المتوسط ومستقبل شمال قبرص مع الآثار الجيوسياسيّة بالنسبة لتركيا.

اللجان التنفيذية بلا صلاحيات

القيادة الرياضية مسؤولة والتغيير الشكلي مقبول.. ولكن!

«البعث الأسبوعية» ـ مؤيد البش

بات في حكم المؤكد أن لجاناً تنفيذية عدة في المحافظات ستكون عرضة للتغيير خلال الأيام المقبلة بعد أن فشلت في تقديم المرجو منها، ما جعلها دون مستوى تسميتها كلجان لها قدرة التغيير على أرض الواقع، وربما كان على القيادة الرياضية أن تتدخل بشكل أسرع وتكتفي بالفرصة التي منحتها لهذه اللجان قبل نحو ستة أشهر لإظهار فعاليتها.

وبينت مصادر خاصة لـ «البعث الأسبوعية» أن الوقت المقدر للتغيير لن يتجاوز الأسبوع، إذ يتم العمل على وضع اللمسات الأخيرة على القرار، والذي ينتظر أن يشمل محافظات لها ثقلها من قبيل دمشق وحلب واللاذقية.

وإذا كان التفاؤل سيد الموقف فيما يخص هذه التغييرات لجهة إحداث صدمة إيجابية في بعض التنفيذيات المتكلسة، فإن التخوف يبقى كبيراً من أن يكون تغيير الأسماء غير كاف لوحده لضخ الدماء في عروق هذه اللجان التي اكتفت لسنوات مضت بدور شكلي بعيد كل البعد عما حدده القانون لمصلحة مفاصل أخرى كإدارات الأندية واتحادات الألعاب والمكتب التنفيذي.

دور وأسباب

تراجع دور التنفيذيات خلال السنوات الخمس الماضية له أسباب بعضها يخص هذه اللجان ذاتها أو أعضائها، وبعضه له بعد قانوني يتعلق بالقرارات التي أصدرها المكتب التنفيذي السابق، والذي جعل صلاحياتها محدودة ومقيدة بشروط صعبة الفهم، وبالتالي تحولت التنفيذيات – وفق أحد رؤوساء الاتحادات – إلى مجرد ديوان للورقيات يتم من خلاله تصديق القرارات بشكل روتيني، ويتم في مكاتبها ختم الكشوف وتنسيب اللاعبين عوضاً عن أن تكون المسؤولة عن رسم سياسات تطوير رياضة محافظتها وتكون المفصل الفعال الأول في جسم رياضتنا.

ولاشك أن هذا التراجع بات واضحاً لكل متابع، ولم يعد خافياً أن وظيفة رئيس تنفيذية أو عضو فيها فقدت بريقها كون الامتيازات الممنوحة قد سُحبت، وتحول الدور التخطيطي والتنفيذي لمجرد دور مكتبي لا فائدة منه سوى إكمال الديكور التنظيمي دون مضمون حقيقي.

صلاحيات مسلوبة

سرعان ما يلحظ المطلع على القرارات الصادرة من المكتب التنفيذي السابق، والمتعلقة بالتنفيذيات، أن معظمها كان باتجاه تقييدها والحد من صلاحياتها، والبداية من الجانب المالي والاستثماري حيث جردت التنفيذيات من كل الميزات المالية، فلا «يمون» رئيس تنفيذية على صرف مكافآة لموظف إلا بعد الحصول على موافقة المكتب التنفيذي، ولا يستطيع رئيس تنفيذية تعيين موظف إلا عن طريق المكتب التنفيذي ولو بصيغة العقد الموسمي، كما أن مناقشة ميزانية الفروع كانت تتم بطريقة الأمر الواقع، وبناء على النجاح في كرة القدم، حيث كانت تعد الفرق الكروية وتواجدها في الدوري الممتاز معيار التقييم في دعم هذه اللجنة التنفيذية أكثر من تلك.

وهناك جانب لا يقل أهمية يتعلق بوسائل النقل والآليات التي باتت أغلب التنفيذيات تشكو نقصها بعد قرار المكتب التنفيذي السابق بإعادتها للمستودعات على أن يتم توزيعها لاحقاً وهو الأمر الذي لم يحصل!

علاقة ضبابية

وفي ذات السياق، لم يستطع العاملون في بعض اللجان التنفيذية ضبط العلاقة مع المكتب التنفيذي واتحادات الألعاب وإدارات الأندية واللجان الفنية، فهؤلاء الأعضاء لم يدركوا أن العلاقة مع المكتب التنفيذي تكاملية وقائمة على الاحترام المتبادل، وفضلوا التنازل عن حقوقهم واستكانوا لما أعطي لهم خوفاً على كراسيهم، فيما حاولت اتحادات الألعاب تجاوز التنفيذيات كونها لا تقدم ولا تؤخر، فتوجهت نحو الأندية مباشرة، والتي تحولت بفعل كونها قادرة على الصرف على نفسها لكيان كبير لا حاجة لها بالتنفيذية ومكاتبها.

أما اللجان الفنية فهي اللغز المحير، فأعضاؤها هم المخولون باختيار أعضاء اللجنة التنفيذية انتخابياً وهم في ذات الوقت يعينون من قبل اللجنة التنفيذية!

ومن باب العلم، فإن مهام التنفيذيات المحددة ضمن النظام الداخلي للاتحاد الرياضي العام هي الإشراف على المنشآت الرياضية في المحافظة وصيانتها واستثمارها، لكن الواقع يعاكس ذلك مع تفرد المكتب التنفيذي بملف المنشآت واستثمارها دون أن يكون للتنفيذيات وجود.

إيجابيات موجودة

رغم كل الشكوك التي تحيط بجدوى تغيير الأسماء، إلا أن هذا الأمر له مزايا عديدة بالنظر إلى جهود بعض رؤوساء التنفيذيات في استثمار مكانتهم لمصلحة رياضة المحافظة، فمن الضَّروري أن يكون لرئيس اللجنة التنفيذية ارتباطاته مع المحافظة والمناطق ومجالس المدن والبلديات ومع المنظمات الشعبية ومديرية التربية ومديرية الزراعة للمساهمة في لحظ الأراضي والملاعب الرياضية ونقل ملكية الأراضي حسب القانون رقم ٨، إضافة للمتابعة مع الجهات المعنية لدعم الرياضة في كل ناد ومنطقة من خلال مجالس المدن والفعاليات الاقتصادية في كل منها، فضلاً عن التعاون مع مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل لرعاية جرحى الحرب وذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب التنسيق الكامل لدعم الرياضة المدرسية مع موجهي المناطق، حيث لا يكفي تسمية رئيس دائرة التربية الرياضية عضواً في اللجنة التنفيذية، فموجهو المناطق هم أعلم بكل منطقة ونوع الرياضة التي يمكن أن تنافس فيها.

نقطة الحسم

إن استعادة التنفيذيات لدورها يمر، بالعموم، عبر قرارات سريعة وعاجلة من القيادة الرياضية التي تلحظ ما تعانية التنفيذيات من صعوبات تؤخذ بعين الاعتبار في سبيل إيجاد الحلول المناسبة لها، وهو أمر بسيط إذا استطاع كل عضو مكتب تنفيذي أن يحيط بصورة واقع المحافظة المكلف بالإشراف عليها بشكل كافي لتقييم الخلل وتقويمه بعيداً عن الحسابات الشخصية.

ومع معرفتنا المسبقة بصعوبة الاختيار في ظل نقص الكوادر المؤهلة، إلا أن المزاوجة بين الخبرة والشباب قد تكون نافعة أكثر في ظل التجربة غير الناجحة التي مرت به رياضتنا خلال الأشهر الماضية في هذا الإطار.



الفساد أحبط مواهبنا التحكيمية
والأهواء تحكمت في التعيينات!!

«البعث الأسبوعية» ناصر النجار

لعبة كرة القدم لعبة أخطاء. فرغم كل الخطط العلمية التي دخلت عليها إلا أنها ماتزال لا تؤمن بالمعادلة الرياضية «واحد زائد واحد يساوي اثنين»، فلغة الملعب تختلف عن لغة المكتب، والأخطاء في الملعب يفسرها الخبراء بأنها سبب في جمال كرة القدم، ولولا هذه الأخطاء لما كانت كرة القدم مثيرة تبلغ حد الشغف، فإن لم يخطئ الحارس وخطه الدفاعي لما استمتعنا بالأهداف وفرحنا بها، وإن لم يخطئ المهاجمون المرمى لتحولت كرة القدم إلى لعبة أشبه بكرة اليد بوفرة أهدافها.

لكن أخطاء الحكام في الملاعب الخضراء تبقى غير مغفورة وغير مبررة لأنها أخطاء مؤثرة تبقى عالقة في أذهان الكرويين ولا يمكن نسيانها مع تقادم الزمن، لأنها قد تنسف نادياً أو تحرم فريقاً من بطولة أو إنجاز دفع من أجل تحقيقه العير والنفير، فخطأ الحكم يعادل كل أخطاء كرة القدم لأنه خطأ مؤثر قد يغير معالم مباراة أو يلعب بنتيجتها فيتحول الفائز إلى خاسر. والعكس صحيح!!

وكادت الأخطاء التحكيمية في الدوري الممتاز هذا الموسم أن تطيح بالدوري وتلغيه لولا أن اتحاد كرة القدم عاقب بعض الحكام وأنهى تكليف لجنة الحكام كإجراء احترازي لاحتواء الغضب ولينقذ ماء وجهه والكرسي الذي يجلس عليه.

وهذه الأخطاء طغت على المباريات فتعرضت الفرق للظلم بصافرة غير محقة أو راية طائشة، وتنافس المحللون وخبراء التحكيم على البيان والتبيين ليؤكدوا أن القرار التحكيمي كان في خبر كان!

من جهة أخرى، دافع المسؤول التحكيمي عن حكامه بسبب سوء الإمكانيات والدعم المالي، وكأن حكامنا يقدمون مستوى على قدر الأجور التي يقبضونها.

أخطاء متنامية

قبل توقف الدوري بسبب الحجر الصحي تناهى إلى أسماع الجميع شكوى الأندية من الأخطاء المتنامية للحكام وشكلت بعضها فضيحة كروية لا يمكن التغاضي عنها، ولم تكن هذه الأخطاء مقصودة لأن الله وحده أعلم بالنوايا، إذ أنها دلت على سوء الأداء وضعف العديد من الحكام وهو ما أدى إلى مثل هذه الأخطاء، وجاءت سياسة كم الأفواه كحلّ لمن يتجرأ على انتقاد الحكام، وكان الأفضل أن يجد المعنيون عن التحكيم حلولاً نافعة، لكنهم اتجهوا إلى الطريق الأسهل.

إن مشكلة التحكيم هذه مشكلة مزمنة، وعلى ما يبدو فإنها مستعصية عن الحل، ليس لأننا لا نملك المواهب التحكيمية بل لأننا لا نملك الثقافة المطلوبة والغيرة على مصلحة الرياضة عموماً والتحكيم بشكل خاص.

لجنة وأهواء

تبدأ المشكلة من لجنة الحكام، فكل لجنة تختار من تحب وتهوى ومَن هم من جماعتها، لذلك فإن السلسلة التحكيمية تنقطع دوماً في مكان ما، والداء الذي لا دواء له يكمن في عملية إلغاء الآخر، فكل لجنة جديدة لا بد أن تلغي من سبقها، وأن تبطل عملها، لذلك نعتقد أن الفساد ينهش الجسم التحكيمي، ولا نقصد هنا فساد المال بل فساد الأخلاق وفساد الثقافة، والبداية الخاطئة تبدأ من تشكيل اللجنة وكم لجنة ضمت أعضاء ينطبق عليهم مقولة «فاقد الشيء لا يعطيه»!

ودائماً هذه اللجان تختار حكامها المدللين ليكون لهم الحظوة بكل شيء مهما كان مستواهم وأهليتهم، ويكون ذلك على حساب الكثير من الحكام المجتهدين الذين يصابون بالإحباط لمجرد أنهم بعيدون عن أصحاب القرار ولا يملكون دعمهم والمشكلة الأكثر تعقيداً أن الحكام يصقلون خبرتهم بجهد ذاتي فلا دروس أو تمارين أو معسكرات، وإن أقيمت فهي موسمية وشكلية للاطمئنان على جاهزية الحكم البدنية.

حلول مطلوبة

يبدأ تطوير العملية التحكيمية من اختيار الشخص المناسب الذي يتمتع بالخبرة والنزاهة والكفاءة، وعندما نبعد الواسطات والمحسوبيات عن لجان التحكيم نكون قد بدأنا رحلة الألف ميل بهذه الخطوة، خاصة إذا ما علمنا أن اجتهاد الحكام لا يقتصر على الجهد الذاتي للحكم، بل على برنامج سنوي تقوده لجان التحكيم في المحافظات وصولاً إلى دورات مركزية ومعسكرات فصلية تعمل على تطوير الأداء التحكيمي وشرح قانون التحكيم وتعديلاته بشكل نظري وعملي.

على الصعيد النفسي، هناك حكام محسوبين على أصحاب القرار من الأقارب والأصحاب والخلان، وهؤلاء يتمتعون بالحصانة ولهم الأولوية في كل شيء وهم فوق كل اعتبار، وهذا يؤثر على بقية الحكام الذين لا يجدون العدالة والدعم سواء في المعاملة أو في التعيينات أو في الترشيح على القائمة الدولية.

على الصعيد التقني، لا بد من توفير التجهيزات الرياضية المناسبة لكل الحكام إضافة إلى وسائل الاتصال بين حكام المباراة لتحقيق الانسجام المطلوب وسرعة التواصل من أجل قرار تحكيمي لا يشوبه الشك والريب.

النقطة الأهم

أما على الصعيد المالي، فالحكام هم الحلقة الأضعف في العملية التحكيمية، ولا بد من احتراف الحكام بلعبة محترفة، وإذا قال البعض: «ليس هناك في العالم ما يسمى احتراف الحكام»، فإننا نجيب بأن الحكام هناك يقبضون أجوراً احترافية فضلاً عن احترام ودلال وفنادق خمسة نجوم، بينما حكامنا يبحثون عن الفندق الأرخص والطعام المتواضع حتى لا يدفعوا من جيبهم نفقات المباريات!

العمل التطوعي بات لا يجدي نفعاً، ولا يخدم المسيرة الرياضية، وخصوصاً مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، وبالتالي لا بد من النظر بظروف الحكام ومراعاة هذه الناحية حتى لا نخسر ما تبقى من حكامنا.

أخيراً، وفي وقت نؤكد أننا مع الحكام ونقدر ظروفهم، نبين أننا ضد الأخطاء التحكيمية التي تقتضي اتخاذ إجراءات لمعالجتها ضماناً لحسن سير النشاط الرياضي؛ ومع إقرارنا بذات الوقت أيضاً استحالة القضاء على الأخطاء التحكيمية، إلا أننا قادرون على تفادي الأخطاء المؤثرة والتقليل منها ما أمكن!



تأهل إلى الدرجة الأولى لأول مرة في تاريخه

النيرب ينقذ موسم الكرة الحلبية

«البعث الأسبوعية»
ـ محمود جنيد

شكل تأهل فريق نادي النيرب لكرة القدم إلى مصاف أندية الدرجة الأولى حدثاً مهماً بالنسبة للشارع الرياضي الحلبي، بعد موسم صفري مخيب للكرة الاتحادية التي اكتفى رجالها - بعد مئات الملايين التي صرفت هباءً - بالمركز السادس على لائحة ترتيب فرق الدرجة الممتازة، وتبعه فريق رجال عمال حلب بالسقوط إلى الدرجة الثانية على مرأى أعين قيادته التي طالها ما طالها من النقد بسبب سلبيتها في عقر داره حلب عندما خسر المباراة الفيصلية أمام شرطة حماة بهدفين لهدف، وسبقه «الحرفيين» الذي تهاوى من الدرجة الممتازة إلى الثانية بسبب العجز المادي ما دعا رئيس النادي جمال حبال - حسب المعلومات الساخنة التي وصلتنا - لتقديم استقالته، مقابل تسمية رئيس النادي السابق حسن حمدان عضوا في الإدارة مشرفاً للعبة كرة القدم



وبالتالي، فقد ملأ النيرب، ابن الحي الحلبي الشرقي، الشاغر الذي تركه العمال و«الحرفيين»، على أمل أن يكون الوحيد في عداد الأولى للموسم المقبل [مفارقة]!! في حال تمكن الحرية وعفرين من حجز بطاقتي التأهل إلى الدرجة الممتازة بعد تجاوز الدور الثاني الذي أقيمت الجولة الأخيرة من ذهابه، وقبلها كان الحرية متصدر للمجموعة الشمالية بأربع نقاط من فوز على عفرين ٣/٠ وتعادل عاثر أمام شرطة حماة بهدف لمثله، مقابل ثلاث نقاط لعفرين الذي سقط في جولة الافتتاح قبل أن يعاود النهوض بفوز استعادة الروح والأمل على حساب التضامن بهدف دون رد في المباراة التي أقيمت على أرضية ملعب السابع من نيسان في حلب

وكانت أربع نقاط كافية لفريق النيرب الذي صارع على جبهتي دوري الدرجة الثانية ودوري الدرجة الأولى لكرة الصالات الذي يدافع عن لقبه للموسم الثالث توالياً، للارتقاء إلى الأولى عن المجموعة الثالثة من فوز على تل البراك بهدف وتعادل إيجابي مع صافيتا بهدف لمثله، ليترك تل البراك خلفه بثلاث نقاط من فوز بهدفين لهدف على صافيتا الذي حل ثالثاً بنقطة خطفها من المتأهل.

فرحة حلب

ألووو!!.. الصوت يأتينا من سماعة الجوال وكاد يصل إلى آخر الشارع فرحاً وكان معنا على الخط عضو اتحاد كرة القدم سعد الدين قرقناوي الذي آثر أن يكون السباق بزف بشرى تأهل النيرب لنا، معبراً عن سعادته بهذا الإنجاز الذي يحسب للكرة الحلبية، مؤكداً على ضرورة توفير مقومات التمثيل المشرف والثبات في دوري الأولى في الموسم المقبل خاصة وأن كرة النيرب تصارع على جبهتي الدوري العام ودوري كرة الصالات الذي تمنى قرقناوي أن يحقق النجاح المطلوب في أدواره النهائية ويتمكن من الحفاظ على لقبه للمرة الثالثة توالياً.

ثمرة التعب

أما رئيس نادي النيرب يوسف نبهان فقد خنقت عبرات الفرح صوته وهو يحادثنا، مهدياً إنجاز تأهل فريقه إلى الدرجة الأولى لجماهير نادي النيرب وأهالي الحي والجمهور الحلبي عامة، مضيفاً بأن تعب الموسم أينع بأولى الثمرات ومؤكداً بأن لقب النسخة الثالثة من دوري الصالات وترصيع قميص الفريق بالنجمة الثالث سيكون الإنجاز التالي للنادي هذا الموسم

بدوره الكابتن جمال هدلة مدرب الفريق الذي أوفى بأولى التزاماته فقد عبر عن فخره بهذا النجاح وثمن جهود اللاعبين والإدارة، مؤكداً أن الفرحة هي لمدينة حلب التي ستكون على موعد آخر من الاحتفال إن وفق الفريق بمساعيه للحفاظ على لقب دوري الصالات، وهو الهدف الجديد الذي سيسعى إليه الفريق ولن يفرط به ليجمع الفرحة والإنجاز من طرفيه التأهل للدرجة الأولى، والفوز بلقب دوري الصالات.

حلم تحقق

«لم يأت إنجاز فريق نادي النيرب بالتاهل إلى الدرجة الأولى من فراغ، وكان خلفه رجال كانوا على العهد ليحققوا حلم حي حلبي يتنفس كرة القدم»، هذا ما قاله نجم الفريق عبد الخالق النبهان الذي سجل هدف فريقه الحاسم للصعود على صافيتا وصنع هدف الفوز على تل البراك في المباراة الأولى.

ولفت النبهان إلى أن صعود الفريق إلى الأولى جاء بعد جهود كبيرة بذلت وتضافرت بين اللاعبين والجهاز الفني بقيادة المدرب جمال هدلة والإدارة ممثلة برئيسها المتفاني يوسف النبهان، وتعب مشوار موسم كامل تجاوز فيه الفريق الكثير من الصعوبات ومن بينها ضعف الإمكانات وسوء أرضية الملعب الذي لم يمنع رجال النيرب من مواصلة السير وصولاً إلى ضفة الإنجاز والتأهل المستحق.

وأكد نجم النيرب أن فريقه لن يكون مجرد ضيف شرف على الدرجة الأولى وستكون هناك تحضيرات قوية لتحقيق حضور لائق وتمثيل مشرف يرفع رأس الكرة الحلبية ونادي النيرب المجتهد.

لقب الصالات

الجدير ذكره أن فريق النيرب كان قد تأهل إلى الدور النهائي كبطل لأندية الدرجة الثانية في محافظة حلب بعد فوزه ببطولة المحافظة مفتوقاً على أندية اليرموك وشرطة حلب والقلعة، ويلعب بتشكيلة لاعبين مختلطة بين الدوري العام ودوري الصالات الذي يخوض الفريق المتمرس نهائياته التي انطلقت في صالة الفيحاء في دمشق يوم الجمعة الفائت إلى جانب أندية ديرعطية والجولان والتل

دوري أبطال ينهي العصر الذهبي لكبار أوروبا وبرشلونة آخر الضحايا

«البعث الأسبوعية» ـ سامر الخيّر

تستحوذ الدوريات الأوروبية لكرة القدم على اهتمام محبي هذه الساحرة حول المعمورة، فإضافة للمسابقات المحلية يحتلّ دوري أبطال أوروبا البطولة الأعرق للأندية المرتبة الأولى في المتابعة عالمياً، تلك المسابقة التي انطلقت عام ١٩٥٥، وظلت تتغير وتتطور حتى العام ١٩٩٢، لتصبح في الشكل والنظام الذي نعرفه، وغالباً ما كان الصراع على لقب «ذات الأذنين»ينحصر بين الفرق الكبرى مترافقاً مع أجواء من الفرحة والسعادة حتى للفريق الذي يخسر اللقب لتقارب المستويات وجدارة المنافسة، إلّا في حالات نادرة جداً، مثل بنفيكا البرتغالي عام ١٩٦١، وسلتيك الاسكتلندي عام ١٩٦٧، وفينورد الهولندي عام ١٩٧٠، وبورتو البرتغالي ١٩٨٧، والنجم الأحمر اليوغسلافي عام ١٩٩١، لكن سمعة البطولة في السنوات الأخيرة أصبحت تترافق مع فضائح مدوية لفرق كبيرة، لم تستطع بعدها النهوض رغم تغيير كل ما يمكن تغييره.

وأفضل مثال على ذلك فريق ميلان الإيطالي والحال التي وصل إليها منذ خروجه، عام ٢٠١٣، بأقدام برشلونة الإسباني في دور ثمن النهائي حيث خسر إياباً (٤-٠)، ففي العام الذي تلاه خرج بواسطة الفريق الإسباني الآخر أتلتيكو مدريد، وصيف البطولة السابقة وقتها، بخسارة قاسية (١-٤) و(١-٥) بمجموع لقاءي الذهاب والإياب؛ وأكبر أثر لخروجه كان محلياً، فبعد أن كان سيداً للدوري الإيطالي عام ٢٠١١، لم يستطع عام ٢٠١٤ الوصول لأحد المراكز المؤهلة للمسابقات الأوروبية، فأنهى موسمه في المركز الثامن، وبعدها حقق المركز العاشر مرة، والسابع مرة، والسادس مرتين، وأخيراً المركز الخامس ليفشل الفريق في تحقيق حلم التأهل لدوري أبطال أوروبا.

صاحب الألقاب السبعة بدأ تخبطه بعد رحيل المدرب كارلو أنشيلوتي والنجمين ريكاردو كاكا وأندريا بيرلو، رغم أنه قام بتغيير جلده أكثر من مرة على مدار السنوات الماضية ولكن أسماء الصفقات التي كانت تنضم للفريق ومستوى المدربين - طبعاً باستثناء ماسيمليانو أليغري صاحب إنجاز الدوري في ٢٠١١ - لم تكن تناسب إمكانيات وتاريخ الروسونيري، ولم تحقق الفريق خلال العقد الأخير سوى لقب السوبر المحلية، عام ٢٠١٦. وفي الموسم الحالي جاءت الخسارة المذلة بخماسية نظيفة ضد أتالانتا لتقلص من جديد آمال محبي النادي، فهي المرة الأولى التي يسجل فيها أتالانتا خماسية في لقاء واحد ضد ميلان منذ آذار١٩٥٠.

وبعد الإقصاء المخجل لنادي برشلونة من المسابقة هذا الموسم بأقسى خسارة تسجل في تاريخ دوري الأبطال (٨-٢) أمام بايرن ميونخ الألماني، تعالت الأصوات التي تحذر أعضاء النادي ومحبيه من مغبة القيام بخطوات غير مدروسة ومبنية على ضغوطات الجماهير لإرضائها، وتفضيل ذلك على التفكير في مستقبل الفريق فيقع البارسا في نفس الهاوية التي سبقه إليها ميلان، فقد خرج برشلونة بدون ألقاب خلال الموسم الحالي، وذلك للمرة الأولى منذ ١٣ عاماً، وتحديداً موسم ٢٠٠٨، ليدخل النادي الكاتالوني في منعطف خطير قد يكتب نهاية جيل لم يتبقى منه إلا القليل، لتصبح هذه المسابقة بمثابة عقدة للفريق الذي وصل لنصف النهائي ١٦ مرة، والنهائي ٨ مرات، محققاً اللقب في ٥ مناسبات، فلم تستطع إدارة النادي استشعار الكارثة التي حلت رغم ظهور العديد من المشاكل ضمن الفريق خلال الفترة الماضية، وكان الحل الأول لجوسيب ماريا بارتوميو رئيس النادي استبدال المدرب وهي خطة نادراً ما عمد لها النادي في سالف زمانه بل عرف عنه اقتداؤه بالأندية الألمانية التي تطيل اعتمادها على مدربيها؛ فبعد رحيل الفيلسوف بيب غوارديولا، تعاقب على النادي كل من الراحل تيتو فيلانوفا وتاتا مارتينو ولويس إنريكي وارنيستو فالفيردي وأخيراً كيكي سيتين وكل هؤلاء في أقل من ٧ سنوات، ونحن لا نقول إن المدربين السابقين لبرشلونة ليسوا جزءاً من المشكلة، لكن عدم الوقوف بدقة على موطن الضعف أدى لانعدام جدوى هذا التغيير. والآن قام النادي بتعيين نجمه السابق الهولندي رونالد كومان، ثمّ قام بارتوميو بتغيير مدير الفريق إريك أبيدال، والذي تعالت الأصوات المنتقدة لسياسته، وكلنا يذكر خلافه مع ميسي ورأيه في صفقة نيمار، ليحلّ محله رامون بلانز، الذي شغل منصب نائب المدير الرياضي من قبل، خطوتان ضروريتان ولكنهما لا تكفيان للنهوض بالفريق من كبوته، فإلى الآن يسير برشلونة على خطا ميلان.

أسطورة الفريق الأرجنتيني ليونيل ميسي تذمر من تقدم معدل الأعمار بالفريق أكثر من مرة في الموسمين الماضيين، ودعا إلى عملية «نقد ذاتي شاملة»تبدأ من اللاعبين، ولكن أشد المتشائمين لم يكن يتوقع أن ينتهي مشوار برشلونة في دوري الأبطال بهذه الطريقة الكارثية التي قد تدفع ميسي إلى التفكير ربما بمغادرة قلعة كامب نو إذا لم تحدث التغييرات التي يريدها من أجل انتشال الفريق من كبوته، إذ يبلغ جيرارد بيكيه ٣٣ عاماً والمهاجم الأوروغوياني لويس سواريز ٣٣ عاماً وسيرجيو بوسكتس ٣١ عاماً وجوردي ألبا ٣١ عاماً، فالأولوية للبارسا وليس للمشاعر والحسابات الشخصية، وضخّ الدماء الجديدة أهمّ الخطوات التي يجب اتباعها، وطبعاً نوعية اللاعبين الجدد، فالميلان اعتمد على الشباب ولكن على أسماء مغمورة لم تقدم شيئاً رغم إعطائها أكثر من فرصة.

وهناك نقطة أخرى يجب أن يتجنبها كومان في صفقاته، وهي الاستعانة بعدد من أبناء بلده كدوني فان دي بيك من أياكس وميمفيس ديباي من ليون وكذلك جورجينو فينالدوم من ليفربول، فهذه التجربة خاضها البارسا في منتصف التسعينيات عندما تعاقد مع الهولندي لويس فان خال موسم ١٩٩٧، ليخلف الأسطورة بوبي روبسون كمدير الفني، الذي تسلم الفريق خالياً تماماً من الهولنديين، فتعاقد في مع روود هيسب من رودا ومايكل ريزيغر من ميلان، قبل أن يضيف إليهما وينستون بوغارد، لينجح مع هذا الثلاثي في التتويج ببطولة الدوري الإسباني وكأس الملك، لكنه ودع دوري أبطال أوروبا بشكل كارثي بعدما حل رابعاً في مجموعته وفي عامه التالي، زاد فان خال عدد الهولنديين في الفريق متعاقداً مع باتريك كلويفرت من ميلان وفيليب كوكو وبودوين زيندن من إيندهوفن، بالإضافة إلى الأخوين فرانك ورونالد دي بور من أياكس، ولتقل البطولات مع هذه الزيادة، فرغم احتفاظه بدرع الدوري إلا أنه أقصي من ربع نهائي كأس الملك وخسر السوبر الإسباني، وأوروبياً كرر سيناريو العام السابق بتوديع دوري الأبطال من دور المجموعات.

ختاماً، سيكون الشهر القادم حاسماً جداً للنادي الكاتالوني ومحبيه، فبعد تغيير المدرب ومدير الفريق ستحدد الصفقات التي ستوافق عليها إدارة النادي موسم الفريق، وإلّا سيكون الحلّ انتظار انتخابات إدارة النادي العام القادم، واستلام وجه جديد بطموحات عالية ورؤية مستقبلية لزمام الأمور.



لمن الكلمة الفصل بالفعل الاقتصادي.. هل هي للتجار
أن الآوان لمجلس الشعب ليحاسب



«البعث الأسبوعية» ـ علي عبود

قد تكون الحكومة هي الجهة الرسمية التي تقود الشأن الاقتصادي، لكنها تتأثر بجهات أخرى تدافع عن مصالحها الخاصة، كالتجار والصناعيين، أو عن مصالح العمال، كالنقابات، بالإضافة إلى مجلس الشعب الذي يراقب الحكومة ويحاسبها ويطالبها بتشريعات وقرارات لتحسين أوضاع المواطنين ولكل من هذه الجهات أدواته ووسائل ضغطه المختلفة التي يمارسها على الحكومة ليرغمها على إصدار القرارات والتشريعات التي تخدم أهدافها أوأهداف من تمثلهم والسؤال هنا: لمن الكلمة الفصل بالفعل الاقتصادي؟ هل هي للصناعيين، أم للتجار، ورجال الأعمال، أو حيتان المال، أم هي لاتحاد العمال، أم لمجلس الشعب؟

إذا استندنا إلى ما يصدر من تقارير وتصريحات وشكايات، فإننا سنخرج بانطباع بأن جميع هذه الجهات غير راضية عن الحكومة بما تتخذه من قرارات اقتصادية، بل هي تنفي أي تأثير لها على الحكومة، فهل هذا صحيح؟

حيتان المال!!

لنبدأ برجال الأعمال والتجار والصناعيين، وبصورة أكثر دقة بحيتان المال، لأنه ما من مواطن أو محلل أو أكاديمي إلا ويجزم أنهم الفاعلون الحقيقيون في الشأن الاقتصادي، وبخاصة في مجالي التجارة والاستيراد. ولكي نكون دقيقين جداً، فإن قلة من كبار رجال المال والتجار المتنفذين يحتكرون النشاط الاقتصادي منذ سنوات طويلة: بعضهم صامد في موقعه منذ عقود، والبعض منهم خرج من المشهد عندما فقد داعميه ليحل مكانه حوت جديد. هذه القلة تحتكر استيراد المواد الأساسية وتتحكم بأسعارها وبانسيابها إلى الأسواق، وقد استفزت حتى غرف التجارة، فكشف بعض أعضاء مجالس إدارتها عن «وجود محتكرين» دون أن يجرؤ على كشف أسمائهم؛ كما أن هذه القلة تحتكر خدمات أخرى تشفط من خلالها المليارات دون حسيب أو رقيب.

هذا الدور الذي يلعبه حيتان المال، ويستفز ملايين السوريين، هل تصدت له الحكومة؟ وكيف؟

إذا كانت الحكومة لم تستطع إقناع التجار بخفض الأسعار التي أفقرت ملايين السوريين، سواء بمناشدة ضميرهم أم بتهديدهم، فليس بوسعنا المجادلة بفرضية أن «حيتان المال هم الفاعلون بالاقتصاد»!

ضغط أم تنازلات؟!

من الطبيعي أن تقدم الحكومة التنازلات لرجال المال والتجار يوماً بعد يوم، عندما تخفق بإقناعهم أو بإرغامهم على خفض الأسعار، أو حتى بتسديد الضرائب المتوجبة عن أرباحهم الفاحشة

لقد اجتمع رئيس الحكومة السابق، مثل «أسلافه»، بالتجار مرات عديدة، وحاول استرضاءهم بالكلام والقرارات لكي يتوقفوا عن التلاعب بسعر صرف الليرة وبالأسعار، فلم يأخذ منهم سوى الوعود. كما قام وزراء التجارة الداخلية على مر السنوات السابقة باسترضاء التجار ومحاباتهم ومناشدة ضميرهم كي يرحموا البلاد والعباد. فأخفقوا جميعاً!

وأمام «عناد» حيتان المال وصلفهم وتأكدهم من عجز الحكومة عن إلزامهم بخفض الأسعار واحتكار السلع الضرورية، بل والتهديد بحجبها، كانت الحكومات السابقة ترضخ وتتنازل لهم كي لا يمارسوا المزيد من الاحتكار والمضاربة بالدولار ورفع الأسعار. وتجسدت التنازلات بمزيد من المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية والمذهل أن حيتان المال لا يكترثون أصلاً بأي إعفاء ضريبي لأنهم يرفضون تسديد حتى الحد الأدنى الضئيل جداً من أرباحهم، ولهم «عملاء» داخل وزارة المالية يساعدونهم على التهرب الضريبي والسؤال هنا: لماذا لا تجرؤ وزارة المالية، التي تلاحق صغار المكلفين والعمال والموظفين، على مواجهة رحال الأعمال وحيتان المال؟

نشير هنا إلى أن رئيس الحكومة السابقة كان جريئاً جداً بالتصدي لهذه الظاهرة بالأقوال لا بالأفعال! فقد دعا في مطلع العام الحالي إلى «تصويب آلية جباية الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي الذي يعتبر في دول العالم بمثابة خيانة وطنية فهناك ملفات متراكمة وأسماء لأصحاب شركات ورجال أعمال، ما يؤكد أن هناك خللاً معيناً، وهناك من يحميهم، وهذا أمر مرفوض قطعاً، ولا نقبل النقاش فيه، فمرجعية الضرائب يجب أن تكون حقيقية ونزيهة، وبعيدة عن المحسوبيات».

لم نتوقع، عندما قرأنا هذا الكلام الحاسم لرئيس الحكومة السابق، أن يقوم بترجمته إلى أفعال، فقد سبق لمصرف سورية المركزي أن أرسل قائمة بمستوردي المازوت من لبنان، والذين حققوا أرباحاً بالمليارات دون أن يدفعوا قرشاً واحداً لخزينة الدولة، ومع ذلك لم تلزمهم الحكومة بدفع ضريبة الأرباح، أو بالأحرى لم تستطع!

أم للصناعيين أم لحيتان المال؟

ويحجب الثقة عن الوزراء المقصرين

بين التجار والصناعيين

وإذا كانت الكلمة «الأفعل» في الشأن الاقتصادي ملكية حصرية لكبار رجال الأعمال وحيتان المال، فإن غرف التجارة والصناعة تأتي في الدرجة، لا الثانية، ولا الثالثة، بل ربما العاشرة، بالفعل الاقتصادي ولأن عملها متناقض، فإنها تتنافس على انتزاع القرارات التي تخدم أعمالها، أي أرباحها.

ويتجسد التنافس بتبادل الاتهامات والانتقادات بين اتحادي غرفتي الصناعة والتجارة، فالتجار يريدون استيراد جميع السلع والمواد بما فيها المنتجة محلياً، والصناعيون يريدون من الحكومة حصر المستوردات، وألا تسمح بما له مثيل محلي، والنتيجة أنه لا التجار راضون، ولا الصناعيون راضون، بما يصدر من قرارات حكومية، مع أن كفة الميزان تميل دائماً لصالح التجار. صحيح ان المصلحة الوطنية تفرض على الحكومة الانحياز إلى الصناعة الوطنية، بشقيها العام والخاص، لكن الوقائع تؤكد أن الكلمة الأفعل في الاقتصاد هي – بعد حيتان المال – للتجار، لا للصناعيين!

قد تكون الحكومة تميل إلى الصناعيين بدليل انها خصصت جلسات عدة للتنفيذ توصياتهم ومطالبهم، ووجهت الوزارات لترجمتها بقرارات، لكن الواقع يقول عكس ذلك، فما يصدر من إجازات استيراد يشير إلى نجاح التجار بتوريد سلع ينتجها الصناعيون، والأنكى ان بعضها معفى، أو يحظى بتسهيلات ضريبية، لأن وزارة الاقتصاد اعتبرتها كمادة أولية وما يجري في صناعة النسيج، وهي الأهم في سورية بما تنتجه، وبما توفره من فرص عمل، مثال على انحياز الحكومة التام للاستيراد لا للتصنيع. وقد قالها رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية، فارس الشهابي، بوضوح شديد: «الصناعة والإنتاج بحاجة للدعم والمؤازرة للنهوض من جديد، وإذا لم يلب الفريق الاقتصادي الحكومي طلباتنا، وينفذ وعوده لنا، فلن ينفع شيء.

وسبق للاتحاد أن تقدم بهذه المطالب للحكومة، خلال انعقاد المؤتمر الصناعي الثالث، الذي عقد في حلب، في تشرين الثاني ٢٠١٨، وتضمنت العديد من القضايا التي تسهّل عمل الصناعة والصناعيين، وتسهم في إعادة دوران عجلة الإنتاج. ومع أن الحكومة وعدت بتنفيذها إلا أن التجار كانوا بالمرصاد، فعرقلوا صدورها!

قد لا يعترض التجار على إعفاء الصناعيين المتضررين من الغرامات والفوائد، وجدولة قروضهم المتعثرة، لكنهم يعترضون بشراسة على حماية الصناعة النسيجية، أو أي قرارات تحفّز على التعافي والإنتاج، وعودة رؤوس أموال الصناعيين المهاجرة.

بدائل المستوردات

وما أن طرحت الحكومة مشروع تصنيع بدائل المستوردات حتى استنفر المتضررون من القرار، لأنه – في حال تنفيذه – سيلحق الضرر بعشرات المستوردين، ويحد من أرباحهم واحتكاراتهم، ويُضعف من تأثيرهم السلبي بسعر صرف الليرة. وبما أن وزارة الاقتصاد هي المعنية بتنفيذ القرار، فالكل يعلم أن المتضررين لديهم – كما في وزارة المالية – شبكة من صناع القرار في وزارة الاقتصاد، تعمل بأمرتهم المباشرة، وتستنفر إمكاناتها لإفشال خطط تصنيع بدائل المستوردات، أو تفريغها من مضامينها بجعلها حبرا على ورق. وقد نجح المستنفرون حتى الآن بفرملة الخطة من جهة، وبانتزاع قرارات من وزارة الاقتصاد مناقضة لتصنيع بدائل المستوردات من جهة أخرى، كان أخطرها صدور قرار باعتبار الأقمشة والغزول مواد أولية. هذا القرار، الذي وصفه اتحاد غرف الصناعة السورية بـ «الكارثي!!»، شكل انحيازاً تاماً للمستوردين، وضربة قد تكون قاضية لصناعة النسيج السورية واستنزافاً يومياً للقطع الأجنبي!

والأمر لا يتوقف على وزارة الاقتصاد فقط، وإنما على اللجنة الاقتصادية التي يجب ان تكون حريصة جداً على التنفيذ السريع لتصنيع بدائل المستوردات، فهي أيضاً انحازت إلى المستوردين، أو بالأحرى رضخت لهم، ووافقت على استيراد الزيوت النباتية لصالح قلة من التجار الذين لن يتخلوا طوعاً عن تجارة تدر عليهم المليارات. والسؤال: مادام لدينا مصانع عامة وخاصة لتصنيع الزيوت، فلماذا استيرادها كرمى جيوب مستوردين متنفذين؟

لمن يقرع العمال أجراسهم؟

نظرياً، يجب أن يكون اتحاد العمال الأقوى في الفعل الاقتصادي، بل يفترض أن تكون كلمته لا ترد لدى الحكومة، وهو الناطق باسم أكثر من خمسة ملايين عامل في سورية، فهل هذا هو الواقع؟

منذ صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ عام ١٩٩١، تراجع فعل اتحاد العمال لصالح رجال الأعمال والمستثمرين، ومن بعدهم حيتان المال ومع أن الاتحاد أنجز عشرات الدراسات والتقارير الاقتصادية، ورفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء، فإنه لم يستطع أن يؤثر على الحكومة لتصدرها بقرارات، على الرغم من انها تخدم اقتصاد البلاد وتطور معيشة العباد.

ومعظم الدراسات العمالية موثقة بالأرقام، وتستند على معطيات واقعية، وتدعو إلى إصلاح اقتصادي ركيزته القطاع العام، وإلى إصلاح مالي وضريبي. ولكن دون جدوى!

نعم، اتحاد العمال يقرع أجراس الخطر والإصلاح والحرب على الفساد منذ عقدين من الزمن على الأقل، ولكن الحكومات السابقة اعتبرت نفسها غير معنية، بل هي لا تريد سماع أجراس اتحاد العمال، لأن آذانها موجهة دائماً للتجار ولرجال الأعمال وحيتان المال.

رؤية شاملة

وبما أننا أمام مجلس شعب جديد، وقريباً أمام حكومة جديدة، فإننا نأمل مع ملايين السوريين أن تتغير مستقبلنا نحو الأفضل. ويمكن أن يحدث ذلك في حال قامت الحكومة، وكذلك مجلس الشعب، بترجمة ما جاء في كلمة السيد الرئيس بشار الأسد الأخيرة أمام أعضاء مجلس الشعب الجديد.

لقد رسم الرئيس الأسد رؤية استرتيجية واضحة لسورية المستقبل على جميع الصعد، ومن ضمنها الاقتصاد، وعلى الحكومات التي ستتشكل خلال المرحلة القادمة أن تترجم هذه الرؤية من خلال خطط حدد الرئيس الأسد أبرز معالمها: زيادة الإنتاج في كل القطاعات، ودعم تصنيع وتسويق المنتجات الريفية والمنتجات الأسرية، ودعم الاستثمارات الصغيرة، أما القطاع الأهم – وهو الزراعة – فهو الأقدر على دعم دورة الاقتصاد بحكم دوره في مجتمعنا واقتصادنا منذ الأزل، لكن دوره تأثر سلباً بميل الكثيرين لاقتصاد الخدمات الذي نما على حساب الاقتصاد الزراعي.

بالمختصر المفيد: آن الأوان لتضع الحكومة حداً لنفوذ التجار ورجال الأعمال والمال، وتمنع تدخلهم سلباً في الشأن الاقتصادي والمالي، وأن تعمل مع اتحادي العمال والفلاحين وغرف الصناعة ومجلس الشعب على ترجمة رؤية الرئيس الأسد لسورية المستقبل من خلال خطط خمسية أوعشرية

.. ماذا عن مجلس الشعب؟

لم يتوقف المواطنون عن انتقاد مجلس الشعب لأنه أخفق في أدواره التشريعية السابقة بالتأثير على الحكومة وإلزامها بإصدار قرارات وتشريعات لتحسين الاقتصاد والأحوال المعيشية لملايين الأسر السورية

ولا ننسى هنا أن ٥١٪ من أعضاء المجلس يفترض أنهم يمثلون العمال والفلاحين، أي يجب أن يكون المجلس هو الأقوى بالتأثير والفعل الاقتصادي، وبخاصة تحسين أحوال الناس المعيشية، ولكن بقي تأثير مجلس الشعب على الحكومة بحدود الصفر!

وبما أن لدى المجلس صلاحية محاسبة الحكومة، فلماذا لم يحاسب الحكومات السابقة على تقصيرها اقتصادياً وانحيازها للتجار ورجال المال؟

الحكومات في الأدوار التشريعية السابقة قصّرت في الكثير من المجالات الاقتصادية، فلماذا لم يستجوب مجلس الشعب الوزراء المقصرين، ويحجب الثقة عنهم، كما فعلها في عام ١٩٨٨؟

أكثر من ذلك، لم يشكل مجلس الشعب في أدواره التشريعية السابقة أي لجان خاصة للتحقيق في أي قضية فساد، أو أزمة تعصف بحياة الناس، كارتفاع الأسعار، وتدهور الحياة المعيشية، وتراجع القدرة الشرائية لليرة وارتفاع معدلات البطالة.. إلخ

والسؤال هنا: هل أخطأ الناخبون باختيار ممثليهم في الأدوار التشريعية السابقة؟ بل هل انتخبوا فعلاً من يمثل العمال والفلاحين؟ أم ماذا؟

نأمل أن يكون المجلس الجديد في دوره التشريعي الثالث مختلفاً تماماً، وأن يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح، فيراقب عمل الحكومة، ويشكل اللجان التي تهم البلاد والعباد، ويناقشها في جلسات عامة يخرج منها بتوصيات ملزمة للحكومة، وأن يحاسبها على تقصيرها، ويرفض القرارات المنحازة لقلة من المحتكرين والمتنفذين، وأن يحجب الثقة عن الوزراء المقصرين، بل وعن الحكومة كاملة إذا أخفقت بتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية

الظروف المعيشية تفرض نفسها بقوة..

إزالة الإشغالات بين التنظيم وقطع الأرزاق!!

«البعث الأسبوعية»
- حلب - معن الغادري

يتزامن انتشار فيروس كورونا في حلب، عمودياً وأفقياً، مع القيام بحملات نظافة وتعقيم واسعة في معظم أحياء المدينة، بالإضافة إلى حملات يومية من قبل شرطة البلدية لإزالة المخالفات والإشغالات المتوزعة على طول الأرصفة، خاصة في الأسواق الرئيسية، وتحديداً في الأحياء الشرقية من المدينة، وفي حي الجميلية بوسط المدينة، وفي حي سيف الدولة، وشارع التلل التجاري، والعديد من الأسواق المتوزعة في طول وعرض المدينة.

وتهدف هذه الحملات إلى إعادة تنظيم وترتيب الشوارع والساحات والحفاظ على نظافتها ورونقها - كما يقول مدراء القطاعات الخدمية في مختلف المناطق - ويندرج ذلك ضمن الإجراءات الاحترازية للتصدي لفيروس كورونا والتخفيف من حدة انتشاره.

لا بدائل

المتضررون من هذه الحملات اليومية من بائعين جوالين وأصحاب بسطات يقولون أن هذا الإجراء التعسفي تسبب بقطع أرزاقهم، خاصة مع عدم وجود بديل، ما جعلهم عاطلين عن العمل في ظل تزايد الحاجة والأعباء المعيشية اليومية، ويطالبون الجهات المعنية بتنظيم ساحات وأسواق خاصة لهم سواء ضمن المدينة أو على أطرافها.

أصحاب البسطات والعربات الجوالة في حي الشعار أشاروا خلال تواصلهم مع «البعث الأسبوعية» إلى أنهم يمتهنون البيع المباشر من خلال البسطات والعربات الجوالة في السوق المخصص للحي منذ سنوات طويلة، وهو بالنهاية سوق من الأسواق الشعبية، ويشكل مصدر رزقهم وعيشهم، متسائلين: ما الذي تغير الآن في مثل هذه الظروف الصعبة والضائقة الاقتصادية التي نعيشها جميعاً؟

يقول بائع صودرت بضاعته وعربته: قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق، وبدلاً من منعنا من تحصيل لقمة عيشنا بالحلال، كان الأفضل تنظيم السوق من قبل مجلس المدينة ووضع ضوابط للعمل تراعي شروط النظافة وغيرها!!

ويرى زميله أن هذا الإجراء «من شأنه أن يزيد معاناتنا المعيشية»، داعياً الجهات المعنية إلى إيجاد أماكن خاصة لهم ضمن مناطقهم، وما ينسحب على سوق حي الشعار ينطبق على باقي المناطق في المدينة مع اختلاف جذري في التعامل والإجراءات، والتي غالباً ما تكون رخوة، وخاصة في حي الجميلية الحيوي وسط المدينة، والذي لم تنجح كل الجهود والشكاوى في ضبطه، حيث تنتشر البسطات والعربات الجوالة على كامل جغرافية الحي، الأمر الذي يؤدي إلى اختناقات مرورية خاصة في ساعات الذروة.

يقول أهالي الحي: بالرغم من الشكاوى اليومية إلا أن الحال لم يتبدل، بل على العكس يزداد سوءاً في ظل تراخي مجلس المدينة بقمع المخالفات وإزالة الإشغالات.

ويشير أحد سكان الحي إلى أن دوريات شرطة البلدية لا تقوم بمهامها كما يجب، ويرتبط معظمهم بعلاقات «جيدة» مع أصحاب البسطات والعربات الجوالة الذين «يدفعون المعلوم»، صباح كل يوم، أو أسبوعياً، والبعض يدفع المعلوم شهرياً.

مجلس المدينة

المعنيون في مجلس المدينة برروا حملاتهم اليومية بأنها استجابة لشكاوى المواطنين وسائقي السيارات والأطباء والمحامين وعدد كبير من أصحاب المحال التجارية المرخصة أصولاً والمتضررة من تواجد البسطات أمام محالهم، بالإضافة إلى ما تحدثه هذه الفوضى من ازدحام وتشويه للمنظر العام وإزعاج للأهالي والمارة، ناهيك عن الضرر الكبير الذي تسببه هذه التجمعات كونها أرضية خصبة لانتشار فيروس كورونا ونقل العدوى.

أسواق بديلة

يوضح مكتب العلاقات العامة في مجلس المدينة أن المجلس يعمل وفق خطط مدروسة، ووفق الإمكانات المتاحة لإعادة تنظيم المدينة والحفاظ على نظافتها وتنفيذ المشاريع المقررة من تزفيت الشوارع وتأهيل المرافق العامة والساحات والأرصفة وغيرها من المشاريع التي تعيد النضارة إلى المدينة.

وبما يخص إقامة الأسواق الشعبية، فقد عمد مجلس المدينة - بالتنسيق مع مجلس المحافظة - على إنشاء أسواق شعبية «بازارات» في معظم أحياء حلب خصصت مجاناً بعد تجهيزها للبائعين الجوالين للبيع المباشر دون وسيط، ولكن لم يتقيد البائعون بالتواجد ضمن المساحات المحددة، ما دفع المجلس إلى اتخاذ الإجراءات المطلوبة لقمع المخالفات وذلك حرصاً على نظافة المدينة وإنهاء حالة الفوضى الحاصلة في الأحياء والشوارع الرئيسية، ودعا مجلس المدينة الجميع للالتزام بالبيع ضمن المساحات والأسواق الشعبية المخصصة، وذلك تجنباً لاتخاذ الاجراءات بحق المخالفين.

أخيراً

مع استمرار حملات مجلس المدينة اليومية بإخلاء الشوارع والساحات والأرصفة من الإشغالات، نتمنى أن يكون التعاطي مع هذا الملف بمعيار واحد، ومع الجميع على قدم المساواة، وأن لا يكون هناك استثناءات كما يحدث في وسط المدينة بحي الجميلية، وأن يترافق ذلك مع حملات مشابهة تسهم في تخفيف التجمعات والازدحام خاصة على أبواب الأفران ومنافذ السورية للتجارة، وفي المتنزهات الشعبية المكتظة خلال أيام العطل الرسمية، وهو ما يجب أن يتنبه إليه مجلس محافظة حلب الذي ما زال غارقاً في سباته العميق، وبمنأى عما يحدث ويجري على أرض الواقع، سواء بما يخص الإجراءات الخجولة للتصدي لفيروس كورونا، أو بما يتعلق بالأسواق والأسعار الملتهبة يومياً والتي أحرقت جيوب المواطنين وأثقلت كاهلهم.



طوعاً أو قسراً..

«كراسي» إدارية بلا صلاحيات والمتهم الأول «الواسطة»

البعث الأسبوعية - ريم ربيع

عادةً ما يتهافت المدراء وأصحاب المناصب للحصول على أكبر كمّ ممكن من الصلاحيات والاستقلالية في اتخاذ القرار، لدرجة تجعلنا نعتقد أنه كلما كثرت الصلاحيات كلما كان العمل بوتيرة أسرع وأكثر مرونة، غير أنه ما إن يضمن المسؤول حصوله على الصلاحيات المطلوبة حتى يبدأ بالتنازل عنها واحدة تلو الأخرى إما طوعاً فيقدمها للإدارة الأعلى منه على طبق من ذهب طمعاً بمكاسب شخصية، أو يتم تجريده منها بالتدريج من إدارته الأعلى، وبات من النادر أن تجد مديراً فرعياً لمؤسسة ما قادراً على الحفاظ على صلاحياته والدفاع عنها ومواجهة مرؤوسيه في أحقيته باتخاذ القرار، فهو إما يتنازل عن الصلاحيات فقط أو يتنازل عن المنصب والصلاحيات معاً.!

لا مركزية شكلية

ويمكن إسقاط إشكالية الصلاحيات المجردة على المؤسسات والنقابات والجمعيات وحتى الإدارات المحلية في المحافظات والتي هي بدورها أُسست على مبدأ اللامركزية الإدارية لتكون أكثر قرباً للمجتمع وتحقيقاً للسرعة في اتخاذ القرار، إلا أنها ما تزال تعاني حتى اليوم من ثغرات يمكن اختصارها وفقاً لدراسة كان قد نشرها مركز أبحاث مداد بعدم تحقيق التنمية المتوازنة بالشكل الذي يطمح له المواطن خارج نطاق العاصمة، وتحولت الإدارات المحلية إلى صناديق بريد لإرسال الملفات إلى السلطة المركزية للاطلاع والتصديق، فضلاً عن بطء الخدمة العامة وتقييد المجالس بالناحية الشكلية، وكان آخر مثال على الصلاحيات المقيدة في الإدارات المحلية عبر نسف محافظة ريف دمشق لمبادرة بعض المجالس المحلية وإعلانها عدد من الإجراءات بعد تفشي فايروس كورونا فيها ومنع إعلان أي إجراء إلا من الفريق المختص في الحكومة، قبل أن تتراجع المحافظة عن قرارها ذاك بعد سيل من الانتقادات، غير أن هذا الإشكال أظهر بوضوح آليات اتخاذ القرار الخاضعة لظروف آنية وليس أطر قانونية تنظم العلاقة بين الإدارات.

تطفل إداري

أما على المستوى النقابي فدائماً ما يظهر خللاً واضحاً في علاقة النقابات مع الجهات العامة والمنافسة على صلاحية اتخاذ القرار، فهي وإن كانت مستقلة في مرسوم إحداثها الذي يضمن لها سلة واسعة من الصلاحيات، إلا أن أغلب النقابات عملياً تتبع للوزارة المعنية بشؤونها في الكثير من الإجراءات، ويتم التضييق عليها ليبقى القرار بيد وزير أو حكومة، وتتزايد معاناة النقابات في إخراجها تدريجياً من دائرة اتخاذ القرارات الاقتصادية والمهنية وغيرها، ومع أن قوة أي نقابة تنبع من استقلاليتها إلا أننا نجد من يتطفل على العمل النقابي لمصالح شخصية والانتفاع من الميزات الحاصلة عليها غير آبه بالدفاع عن حقوقها في اتخاذ القرارات التي تحمي منتّسبيها، والمثال هنا ما يحدث اليوم من جدل بين وزارة العدل ونقابة المحامين حول منح المعذرة القانونية بعد وفاة حوالي ٢٥ محامياً إثر إصابتهم بفايروس كورونا، فبعد أن أعلنت النقابة عن منح معذرة جماعية للمحامين جاء رفض وزارة العدل لهذا الإجراء عملاً بالقانون الذي ترك هذا الأمر لمجلس القضاء الأعلى وليس النقابة، وقد أثار هذا الرفض غضب المحامين الذين عادوا للمطالبة بتعديل قانون النقابة بحيث يضمن لهم الاستقلالية في اتخاذ القرار، إذ أوضح المحامي مصطفى مليحان أن قانون تنظيم المهنة معطل من ٣ سنوات، وتم رفعه لمجلس الشعب من ٣ أشهر وهو يتضمن حصانة واستقلالية، مضيفاً أنه وفي ظل تجريد النقابات من استقلاليتها واحدة تلو الأخرى فإن الاستفادة من الصلاحيات الممنوحة بالقانون تعود للنقيب وشخصيته وقدرته على الدفاع عما أتاحه القانون.



شللية قيادية

لا نبالغ حين نقول إن صلاحيات بعض المدراء تحولت إلى منح إجازات للموظفين أو تسجيل عقوبات بحقهم فقط لا غير، وهو أمر يرده خبراء في الإدارة إلى عاملين أساسيين أولهما ضعف شخصية المدير وعدم قدرته على المواجهة «غالباً بسبب وصوله إلى المنصب عبر واسطة ما»، وثانيهما الضغط الحاصل من بعض المسؤولين على الإدارات الدنيا، فنجد من يتعامل مع المؤسسة على أنها مزرعة يديرها شخص واحد لا غير، وهنا من الضروري العودة إلى القانون الناظم لهذه المؤسسات ومعرفة آلية توزيع الصلاحيات ليأخذ «كل خباز خبزه» بعيداً عن حالة الشللية في بعض المؤسسات التي تضغط على المدراء الفرعيين عبر تكتل عدد من الإدارات الرئيسية، ومع غياب الرقابة القانونية يضطر المدير للتجاوب مع ما يتم إملاؤه عليه.



جدارة

اليوم نشهد عملاً متواصلاً للنهوض ببرنامج الإصلاح الإداري وتطبيقه في المؤسسات، وهو ما يعد الأمل الأخير لضمان صلاحية كل إدارة، وإعادة الاعتبار إلى الوظيفة العامة، وتحديد أسس اختيار المدير ليس عبر الشهادات العلمية فقط وإنما الشخصية المناسبة التي تخوله الوصول إلى أي منصب وظيفي، وكانت وزارة التنمية الإدارية أطلقت عدة برامج للجدارة القيادية الهدف منها دعم النخب القيادية وتعزيز قدرات شاغلي الوظائف للمستويات الإدارية العليا والمتوسطة، على أمل أن تتجاوز هذه البرامج الناحية النظرية فقط وتخرج من حالة «التحضيرات» المستمرة لأكثر من ٣ أعوام! وهنا لا بد لنا أن نستذكر إحدى اختبارات الكفاءة الإدارية والتي نجح فيها ٨ من أصل ١٠٠٠ متقدم من مدراء مركزيين وعامين ومعاوني وزراء.! فهل كل الإدارات فاشلة أم أن العودة إلى دوامة الواسطات والمحسوبيات أمراً لا بد منه في مؤسساتنا.!

مراحل صعبة مرّت بها الليرة..!

سوء التعاطي مع سعر الصرف حرف بوصلة الحكوم



«البعث الأسبوعية»

ـ حسن النابلسي

منذ العام ٢٠١١ والليرة السورية ترزح تحت ضغوط من عيار ثقيل، فما إن تستجمع قواها في لحظة من اللحظات، وتستقر لفترة من الزمن، حتى يتكالب عليها من يتربص بها شراً ليضعضع قوامها، سواء بشكل مباشر من المضاربين ومن لف لفهم، أم بغير مباشر – عن قصد أم عن غير قصد – من المعنيين بتعزيز الإنتاج من القطاعين العام والخاص، من خلال سوء التدبير وعدم اتخاذ القرارات المناسبة، خاصة فيما يتعلق بسياسات التمويل للمشاريع الاستثمارية، والتي لا تزال حتى اللحظة في حالة تخبط تحول دون انسياب ما يتكدس في المصارف من كتل مالية ضمن القنوات الاستثمارية، علماً أن الحكومة عموماً، وفريقها الاقتصادي خصوصاً، لم ينكفئوا عن الحديث عن اقتران تحسين سعر صرف الليرة بتحسين الإنتاج، وأن الأخير مرتبط بالضرورة بالتمويل!

مراحل وعتبات..!

مرّ انخفاض سعر صرف الليرة السورية بمراحل عدة، وفي كل مرحلة كان سعرها يستقر عند عتبة معينة، ليعاود الانخفاض مجدداً، متأثراً بعوامل عدة، منها ما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، وأخرى لها علاقة بنشاط المضاربين بين الفينة والأخرى، وثالثها لا يخرج عن سياق تذبذب السياسات الاقتصادية وعدم تصحيحها لمسار الإنتاج، ولاسيما لجهة إحداث توازن بين العرض والطلب في السوقين الداخلية والخارجية لكثير من المنتجات، خاصة الزراعية منها؛ ففي كل عام، تقع الحكومة في مطب «العجز بتصدير الحمضيات»، مع أنه لا يختلف اثنان على أن التصدير مسرب مهم لتوريد القطع الأجنبي، وكذلك الأمر بالنسبة لعدد من المنتجات الأخرى كـ «الألبسة»، ويتشارك قطاع الأعمال مسؤولية انحسار التصدير إلى أدنى مستوياته، بدليل أن اتحاد غرف التجارة يوجه بوصلته نحو الاستيراد تحت ذريعة «تأمين حاجة السوق المحلية»، ودائماً يضغط باتجاه توسيع دائرة الاستيراد، متجاهلاً التصدير كوجه آخر من نشاطه، وقد سعى إلى إلغاء اتحاد المصدرين على اعتبار أن التصدير من صلب مهامه وبالفعل كان له ما أراد، ليتجاهل بعد ذلك ما يريده الاقتصاد من تنشيط فعلي للتصدير!

تدخل جدي

آخر المراحل التي مرّ بها سعر صرف الليرة تعرضها بداية العام الجاري إلى ضغوط غير مسبوقة طيلة العقد الأخير، ليتخطى سعر صرفها أمام الدولار بالسوق السوداء حاجز الـ ٣٠٠٠ ليرة، فما كان من الدولة السورية عندها إلا التدخل السريع، وضرب أركان المتاجرين بها، عبر اتخاذها إجراءات لا تحتمل التأخير (محاصرة المضاربين في عقر دارهم – مكافحة التهريب وسد مساربه الخفية – وقف منح التسهيلات الإئتمانية الدوارة بسقوف مفتوحة)، لتتمخض هذه الإجراءات، وبالفور، عن نتائج طيبة انعكست على تحسين سعر صرف الليرة بشكل ملحوظ!

على موعد جديد

مصادر في سوق القطع أكدت لـ «البعث الأسبوعية» أنه في حال استمرت هذه الإجراءات، فإن سعر الصرف سيشهد تحسناً أكبر، مبينة أن سد مسارب التهريب لوحده حال دون استنزاف ما يقارب الـ ٣ مليون دولار من السوق المحلية، كما أن وقف التسهيلات الإئتمانية الدوارة ساهم أيضاً بتحسين سعر الصرف، وإذا ما تم سداد ما تم منحه من هذه التسهيلات لكبار المتمولين فإن السعر على موعد مع تحسن جديد. كما ركزت المصادر على التصدير كعامل مهم لتحسين سعر الصرف، داعية الحكومة إلى الاشتغال على هذا الجانب وتعزيز النشاط التصديري مع دول الجوار خاصة العراق ولبنان، مشيرة إلى أن سوق الأخيرة بدأت تتجه لاستجرار العديد من المنتجات من نظيرتها السورية بعد كارثة مرفأ بيروت.

قد يفوق التوقعات

وفي الوقت الذي ركزت فيه مصادرنا على اهتمام الدولة السورية بالحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة، أبدت تفاؤلها بأن سعر الصرف إلى مزيد من التحسن، ويمكن أن يفوق التوقعات في حال تم إعطاء مزيد من الزخم للبنية الإنتاجية ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار المشروعات الصغيرة والمتوسطة كرافعة اقتصادية، سواء لنظيراتها الكبيرة، أم للاقتصاد الوطني، أم لتحسين دخل الأسر السورية

تعاط خاطئ

يتعاطى الكثيرون، للأسف، مع سعر الصرف كهدف وليس كمؤشر، بمعنى أنهم يحشدون كل طاقتهم نحو تخفيضه

ـة عن معالجة الأسباب!

مهما كلف الأمر، وبعيداً عن اتخاذ أي إجراء اقتصادي، متجاهلين أنه بالنهاية مؤشر يدل على مدى ازدهار الواقع الاقتصادي على كل المستويات، وخاصة الإنتاجية والمعيشية منها، وبالتالي من المفروض توجيه البوصلة نحو الإجراءات الاقتصادية الحقيقية الكفيلة بتفعيل المشاريع الإنتاجية، وانعكاسها بالنتيجة على تحسين سعر الصرف، وليس تركيز الجهود على سعر الصرف حصراً عبر القيام بإجراءات إدارية تضمن استقراره لفترة بسيطة فقط، مع الإشارة، في هذا السياق، إلى إمكانية الأخذ بالأمرين معاً، ولكن دون إغفال أو تجاهل الأسباب المؤدية لانخفاض سعر الصرف، فبذلك نكون بالفعل قد تعاطينا بشكل صحيح مع الأسباب وليس مع النتائج وفي هذا السياق، تؤكد مصادرنا أن المشكلة ليست بالليرة وإنما بعدم وجود تناسق بين الأساسيات والنتائج في الاقتصاد السوري، فالمشكلة في سورية هي بإدارة الليرة وإدارة أسعار الصرف، فالليرة لا تتأثر فقط بأداء المصرف المركزي وإنما بالأداء الحكومي ككل، حيث أن قرارات معظم وزاراتنا غير واضحة ومترددة، وتفتقد إلى التنسيق بين مصدريها.

تخوف

لعل التخوف الأكبر هو هروب المستثمر الذي طالما سعت حكوماتنا المتلاحقة إلى استقطابه بغية تدعيم أواصر اقتصادنا الوطني، ليبحث عن بيئة أكثر استقراراً له ولأمواله واستثماراته، وبالتالي فإن العمل الحكومي يجب أن ينصب في الوقت الراهن باتجاه التدخل لإنقاذ الليرة، من خلال العمل على الاقتصاد الإنتاجي، والبحث عن أسواق جديدة للتصدير، وبقدر ما تكون الحكومة قادرة على التحرك بسرعة ومرونة في هذا الاتجاه بقدر ما تدعم الليرة عبر الحصول على قطع أجنبي جديد.

نمطية استثنائية

نعتقد أنه آن الأوان إلى تغيير نمطية تعاط لا علاقة لها بسعر الصرف، مع الدولار كمقوم ليس لأي نشاط تجاري فحسب، بل لأي حركة يقوم بها أي مواطن. وقد سبق وأشرنا إلى أن من «سخرية الاقتصاد» أن يصبح سعر الصرف وتذبذباته حديث الشارع برمته، وأن يدعي من لا تمت مهنته أو حرفته للدولار بصلة أن ارتفاعه أثر على رفع تكاليف إنتاجه، حتى وصلنا إلى حالة مَرَضية يسيطر فيها شبح انهيار الليرة على نفوس كل من بحوزته كتل مالية بغض النظر عن حجمها، في ظل عدم وجود توضيح شفاف ومسؤول، سواء من المركزي أم من أية جهة اقتصادية رسمية أخرى، يشرح وضع الليرة ومستقبلها المقترن والمتداخل مع أساسيات اقتصادنا الوطني، إذ أصبحت مراقبة أسعار الصرف أول عمل يومي يقوم به المواطن قبل المستثمر، نتيجة التوجس المتملك لهما، وهذا يجعلنا نستحضر ما يؤكده العارفون بعلم الاقتصاد من تأثير العامل النفسي على الاقتصاد عموماً والعملة بشكل خاص، رغم أنه علم تحكمه أساسيات منطقية ورياضية!

طبيعي ولكن..!

ما يعيشه اقتصادنا الوطني اليوم من أزمة اقتصادية، سببها بالدرجة الأولى العقوبات الاقتصادية، كفيل بإحداث هزة بعملتنا الوطنية حتى ولو كانت مقومة بعوامل منطقية جديرة بالحفاظ على استقرارها، ما يضع بالمحصلة مصرف سورية المركزي على محك اعتماد مبدأ التنبؤ بالآجال القصيرة أسوة ببقية المصارف المركزي، وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة لاحتواء أية أزمة مرتقبة بالأفق، فبذلك يتم تفادي التعاطي مع الأزمات المحتملة بردة الفعل. فتدخل المصرف المركزي يجب أن يكون استباقياً، شأنه شأن نظرائه في أغلب دول العالم، والتي تتبع لها مراكز دراسات تتنبأ بما ستؤول إليه الأوضاع في المستقبل القريب جداً، حتى لا تكون القرارات متأخرة، وبالتالي تفقد فاعليتها.

hasanla@yahoo.com

أقل ما يقال

بانتظار «الانتشالة» من الدرك الأسفل!

نتفهم ما ينتاب المواطن من يأس لجهة عدم تحسين ما آل إليه وضعه المعيشي من تدن غير مسبوق، مقابل صمت حكومي ينم عن عجز باتخاذ أي إجراء أو القيام بمبادرة استثنائية تقلب واقع الحال، وتنتشله من الدرك الأسفل لمعيشة لم يكن أحد يتخيلها حتى في أحلك الظروف!.

لعل اللافت، حقيقة، أنه وفي الوقت الذي ترنو فيه الأنظار إلى الحكومة الجديدة، نجد أن السواد الأعظم من المجتمع السوري لم يعد لديه ثقة كبيرة بالقادم الجديد، خاصة وأن أحاديث الشارع تدور حول ما سيخلفه السلف من تركة لملفات شائكة ومعقدة، تشي باستحالة الحل من جهة، وفقدان وهج التغيير الأخير لرأس هرم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وما رافقه من أمل بأن يحدث الوزير البرازي فارقاً حقيقياً بالمشهد العام للأسواق، ولاسيما فيما يتعلق بضبط الأسعار التي لا تزال تواصل الارتفاع معاندة بذلك تحسين سعر صرف الليرة من جهة ثانية!.

ربما يكون مرد يأس المواطن هو الإقرار الحكومي غير المباشر بما يجتاح السوق السورية من موجة غلاء، تم الاعتراف بها مؤخراً من خلال رفع تعرفة النقل الداخلي، بناء على مطالبة أصحاب وسائل النقل الخاصة بذلك، إثر ارتفاع أسعار قطع الغيار والزيوت، وسبقها أيضاً رفع أسعار بعض المنتجات المحلية كـ «السجائر الوطنية»، وقبلها رفع أسعار الأسمدة، دونما أية دراسة لتحسين الوضع المعيشي، باستثناء مبادرات خجولة من قبيل منح قرض مدرسي عبر «السورية للتجارة»، أو رعايتها – أي الحكومة أو إحدى وزاراتها – لما يقوم به قطاع الأعمال من مهرجات تسوق خلبية لا تغني ولا تسمن من جوع، وكأن لسان حالها يقول للمواطن: «واجه مصيرك لوحدك»!.

بعيداً عن الإسهاب بما سبق وكررناه وكرره غيرنا من ضرورة التدخل الحكومي واعتماد سبل المعالجة لوضع لم يعد يطاق، نسأل: هل الأمر متعلق بالظرف الذاتي أم الموضوعي؟

بمعنى: هل فعلاً المشكلة تكمن بالقائمين على إدارة دفة الاقتصاد الوطني، بسبب عدم امتلاكهم للخبرة الكافية والأدوات الكفيلة باستبدال موازين الخلل بأخرى ذات معايير دقيقة، سواء بالنسبة لتحديد الكوادر المؤهلة للاضطلاع بما يكلفون من مهام، أم بالنسبة لما يتخذ من إجراءات وآليات عمل؟

أم أن المشكلة بتداخل الصلاحيات وازدواجيتها وعدم تحديد الأدوار المفترض أن يناط به كل حسب دوره ووزنه الوظيفي والإداري؟

أم أن أس المشكلة هو القوانين والتشريعات الناظمة، وما يتمخض عنها من قرارات وتعاميم تحول دون اتخاذ ما يلزم لتصويب مسار العمل الحكومي، خاصة ذات الصلة بتعزيز العملية الإنتاجية، وانعكاسه بالنتيجة على الوضع المعيشي؟

أم أن المشكلة بالفساد ورموزه المعطلة لأي مشروع تنموي أو خدمي؟

أم أن ما سبق ذكره من أسباب ومسببات ذاتية محلية لا علاقة لها بتدهور الوضع المعيشي، وأن الأمر مرتبط بالضرورة بالظرف الموضوعي المفروض علينا من عقوبات اقتصادية، مضافاً إليها تداعيات «كورونا» التي زادت الطين بلّة؟

نعتقد أنه إذا كانت الحكومة جادة بالفعل لمعالجة الواقع المعيشي، فعليها القيام بدراسة دقيقة لكل ما سقناه من تساؤلات نظن أنها ذات صلة بما ينتاب الوضع المعيشي من انتكاسات فاقت حد التصور، وهي تمثل جملة أسباب ما يعيشه المواطن من أعباء لم يعد له استطاعة على تحملها، فمعالجة الأسباب تؤدي إلى معالجة النتيجة!

يبقى التعويل على عقلية القادمين الجدد إلى الرواق الحكومي عسى أن يقلبوا يأس المواطن إلى أمل، ويعيدوا الثقة المفقودة بالسلطة التنفيذية. وأخيراً نذكّر كل يائس بمقولة المسرحي السوري العالمي سعد الله ونوس: «إننا محكومون بالأمل»!

hasanla@yahoo.com

سؤال «البعث الإسبوعية» حول أدائها وموقـ

كيف أثرت الأزمة على قوة ونشـ

«البعث الأسبوعية»
ـ أحمد العمار



كان واضحاً، في سني ما قبل الأزمة، أن قيمة العلامة التجارية المحلية بدأت تتبلور لدى قطاع الأعمال، بالنظر إلى أنها أحد الأصول المعنوية «غير الملموسة» للمنشأة، والتي تمثل إلى جانب المادية «الملموسة» القيمة الإجمالية لها، وإن كانت تشكل عائقاً أمام احتساب أصول الشركة، سواء عند طلب القروض المصرفية، أم نقل الملكية بيعاً أو إرثاً.

وما من شك بأن أهمية هذه العلامة تأتي من دورها الرئيس في تمكين المستهلكين من تحديد منتج (سلعة، خدمة) لشركة ما، وتمييزه عن سائر المنتجات المنافسة المشابهة ومن المرجح أن يُقبل المستهلكون على شراء المنتج أو استعماله من جديد إذا ما نال رضاهم، ولهذا السبب ينبغي أن يكونوا قادرين على التمييز بين هذه المنتجات، هذا فضلاً عن دور محوري في استراتيجيات الإعلان والتسويق التي تعتمدها الشركات، ما يسهم في تحديد صورة منتجات الشركة (إميج) وسمعتها وشهرتها لدى الزبائن، وبفضل هذه الصورة تنشأ ثقة المستهلكين، وهي الأساس الذي يكفل إخلاص الزبائن وولاءهم.

ورغبة منا في الحصول على بعض من إجابات، طلبت «البعث الأسبوعية» من بعض أصحاب الأعمال أجوبة على أسئلة من قبيل: كيف تصف سوق العلامات التجارية؟ وما هي الأسباب التي تحد من نشاطها؟ وهل أسهم تراجع دور العلامات الأجنبية في السوق المحلية في تعزيز موقف نظيرتها الوطنية؟ وماذا عن سرقتها وتقليدها وإجراءات التقاضي وأسعارها، في حال رغبة أصحابها بالبيع أو التنازل؟

الجودة تخدم العلامة

يجزم فواز غليون المدير العام لشركة زيوت معدنية، هي الأكبر محليا، بأن الجودة هي أكثر ما يخدم العلامة التجارية، فللمستهلك طرق في قياس قوة وكفاءة هذه العلامة التي يجب أن تضمن له سلعة أو خدمة جيدة، فهو مثلا لا يحدد جودة الزيوت والشحوم المعدنية حال شرائها، إنما بناء على نتائج أدائها، وانعكاس ذلك على سلامة محرك السيارة أو الآلة التي استخدمت فيها هذه الزيوت أو الشحوم

ويؤكد غليون، الذي تستحوذ شركته على أكبر حصة سوقية من سوق الزيوت المحلية التي ينتجها القطاع الخاص (أي باستثناء الكميات المنتجة في معمل مزج الزيوت التابع لمصفاة حمص) أن الشركة هي الوكيل الحصري لزيوت ألمانية معروفة حول العالم، وتنتج الزيوت محلياً تحت علامتين تجاريتين: الأولى بترخيص من العلامة الأم، والثانية كعلامة محلية خاصة بالشركة، إضافة لإنتاج زيوت لعملاء أو مناطق محددة، ولعلامات فرعية، وبالتالي، فإن جودة هذه المنتجات مضمونة بإشراف العلامة الألمانية التي يسحب خبراؤها عينات من إنتاج الشركة بشكل دوري، ويجرون عليها الاختبارات اللازمة، وهو أمر متبع لدى الوكلاء جميعا، مع الإشارة إلى أن هذه الصناعة تعتمد بالدرجة الأولى على زيوت الأساس، ثم إضافات أخرى كمضاد الأكسدة ومحسن اللزوجة ومانع التآكل وسواها.

مهما علا كعبها..

يقول رجل الأعمال عدنان أبو شعر، المستثمر في قطاع الأجهزة الكهربائية، إن واقع العلامات – ومهما علا كعبها – لم ولن يحميها من تسونامي انهيار إمكانيات المستهلك في التسوق، نظراً لارتفاع قيمة السلع في موازاة دخل الفرد، حتى لو قدم المنتج بضاعته بسعر التكلفة؛ ويزداد الأمر صعوبة وتعقيداً، عندما تكون هذه السلع خارج دائرة الضروريات، وتندرج تحت مسمى «الكماليات».

ويتندر أبو شعر على حال الأسواق وضعف القوة الشرائية، اللذين لا يخدمان شهرة وقوة العلامة، مبيناً: لم أشهد في حياتي التجارية – وهي حياة طويلة وملأى بالتجارب المختلفة – انخفاضاً في طلب المستهلك وإحجاماً عن الشراء كما هو الطلب هذه الأيام، بالرغم من كل المغريات التي يقدمها المنتجون، وبالتالي فإن العيب والخلل ليس في قوة هذه العلامة أو تلك، أو في ضعف كفاءة السلعة، بل في حالة العوز والضائقة المادية التي يعاني منها المستهلكون عموماً.

المعارض وجمود الأسواق

تشير سيدة الأعمال ميساء دهمان، التي تنشط في قطاعات الألبسة والعطور والأحجار الكريمة، إلى أهمية دور المعارض في الترويج للمنتجات وتعزيز العلامات، داعية إلى ضرورة الاشتراك في المعارض الخارجية لترويج المنتجات السورية من الأنواع والأصناف كلها، شريطة توفير الدعم المناسب من وزارة الصناعة والغرف التجارية والصناعية وهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عبر تأمين مصاريف الشحن وحجز الأجنحة والمصاريف الأخرى، التي أصبحت كبيرة جداً، لأن المشترك يدفعها بالعملة الصعبة، مؤكدة أنه مع وجود هذه الصعوبات كلها، فإن مثل هذا الدعم يمكن أن يسهم في فتح أسواق خارجية كانت، فيما مضى، متاحة أمام المنتج الوطني، علماً بأنها اشتركت مؤخراً في معرض في السنغال، وقبله في آخرين في تنزانيا وجنوب افريقيا، وفي عديد من الدول العربية، فإفريقيا – من وجهة نظرها – سوق كبيرة ومفتوحة، وقد تشكل فرصة مهمة للمنتجات السورية.

وتشكو دهمان جمود أسواق الألبسة، ما حدا بها أن تعزف عن قص ألبسة جديدة، لأن هذه الأسواق تأثرت بارتفاع الأسعار وتكاليف الإنتاج والقوة الشرائية الآخذة بالتراجع، ما جعل اهتمامات الناس منصبة على المواد الغذائية، أما بالنسبة لسوقي العطور والأحجار الكريمة، فإن الوضع من سيء إلى أسوأ، فالعطر والزينة ليسا من الاحتياجات الأساسية للناس.

مؤشرات سبعة أشهر

تراجع عدد العلامات التي سجلتها مديرية حماية الملكية

ـفها السوقي..
ـاط العلامات التجارية؟

التجارية والصناعية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، خلال سبعة أشهر من العام الجاري، إلى ٢٣١٨ علامة، كما تراجعت الإيرادات المحققة نتيجة تسجيل وتجديد العلامات والرسوم والنماذج وبراءات الاختراع محلياً ودولياً، وذلك بالنظر إلى تباطؤ النشاط التجاري، جراء ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار وضعف الطلب، وجمود الأنشطة التجارية التي فرضها فيروس كورونا، وما إلى ذلك من الأسباب.

تعدّ وتقاض..

تفيد أوساط القطاعات التجارية والصناعية بأن هناك دعاوى، بمئات ملايين الليرات السورية، أقيمت ضد مقلدي ومزوري علامات تنتظر بت القضاء فيها، فيما يؤكد رجل أعمال أن نحو ٨٠ بالمئة من العلامات المحلية الشهيرة مسجلة ومحمية، في وقت يتراجع عدد هذه الدعاوى. ويعزو مدير الحماية شفيق العزب هذا التراجع إلى طول إجراءات التقاضي التي قد تصل في حال القضاء المدني إلى عدة سنوات، وإلى سنة أو سنتين في القضاء التجاري الأكثر تخصصاً وفهماً لطبيعة العمل التجاري، والذي غالباً ما يستأنس بخبرات الوسط التجاري وأهل الاختصاص، سيما شيوخ الكار الذين يعرفون شهرة وحجم أغلب العلامات.

وتبدأ إجراءات استرداد الحق لصاحب العلامة المسروقة أو المقلدة، وفقاً للعزب، بتقديم طلب إلى النيابة العامة، التي تحيله إلى مديرية الحماية لتتأكد بدورها من صحة البيانات والوثائق، وتشكل ضابطة عدلية للوقوف على تفاصيل القضية، ومن ثم تنظم تقريراً يرفع إلى المحكمة، التي تبت في القضية بناء على المعطيات والأدلة المتوافرة لديها، وقد تحيلها إلى لجنة تحكيم متخصصة.

عقوبات ولجان تحكيم..

تستند المحكمة في أحكامها على القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ الناظم للعلامات التجارية الفارقة والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج، والذي تنص المادة ٦١ منه على عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، وبالغرامة من ٣٠٠ ألف إلى مليون ليرة، أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل من استعمل علامة فارقة تخص غيره، عبر وضعها بسوء قصد على منتجاته أو خدماته، أو تقليد علامة، أو بيع وحيازة وتداول منتجات تحمل علامة مقلدة، أو صنع ونقش وحفر لوحات وأختام وطابعات تدل على علامة مسجلة.

محكمون..

يقول عضو غرفة تجارة دمشق أيمن مولوي، والذي سبق أن اشترك في حل نزاعات تجارية، إن بعض المتنازعين يلجأ إلى الاستعانة بلجان تحكيم من غرف التجارة والصناعة لحل مثل هذه النزاعات، حيث تتألف اللجنة من ثلاثة أشخاص، اثنان يمثلان الطرفين المتخاصمين والثالث محكم، ويشترط لنجاح هذه اللجان، قبول الطرفين المسبق لنتائج حكمها، والاختيار السليم والدقيق لأعضائها.

ويتردد مولوي في ذكر أية مبالغ محددة تلزم لجنة التحكيم الطرف المعتدي بدفعها، مبيناً أن كل حالة مرتبطة بظروفها وملابساتها، فقد يكون المبلغ في قضية عدة ملايين، وفي أخرى مئات الملايين، وإن كان المتبع في مثل هذه القضايا الصلح والتراضي القائم على التسامح والتعهد بعدم تكرار مثل هذا الفعل، عملا بمقولة (صلح خاسر خير من قضية رابحة).

لا قيم محددة للعلامات.

وينفي العزب وجود قيم محددة لهذه العلامة أو تلك، كما هو معروف عالميا حيث تقوّم العلامات سنويا، وتصدر تقارير دورية بقيمها وترتيبها بين العلامات الأخرى، حيث لا وجود لسوق حقيقية في سورية تُشترى وتباع فيها العلامات، وهو أمر يتفق معه فيه مولوي، الذي يرى أن الوسط التجاري عرف في العقود الأخيرة القليل من هذه الأعمال، لكنها تمت دونما قواعد أو ضوابط، إذ أن قيم العلامات فضفاضة وغير منضبطة، وهي غالبا ما تحدد بناء على عرض أو طلب قوي من البائع والمشتري، فضلا عن اعتبارات السوق والشهرة.

إلى ذلك..

وتكفل العلامة، إذا ما أحسن اختيارها والحفاظ عليها، قيمة تجارية كبيرة لمعظم الشركات، وربما تكفل لبعضها أهم ما تملكه من أصول، وتشير التقديرات إلى أن قيمة الواحدة من العلامات الشهيرة حول العالم، مثل غوغل وفيسبوك وكوكا كولا وناشيونال وتوشيبا وآي بي إم، وغيرها، قد تفوق ١٠٠ مليار دولار، ويعزى ذلك إلى ما يوليه المستهلكون من اهتمام بالعلامات وسمعتها وصورتها وخصائص ينشدونها ويربطونها بالعلامة، كذلك استعدادهم لدفع ثمن مرتفع مقابل منتج يحمل علامة يعرفونها ويثقون بها.

مرفوض ومحظور..

ترفض مديرية الحماية تسجيل العلامات الجديدة في حالات عدة منها:

– أسماء النوع: إذا تم اختيار كلمة «كرسي» كعلامة تجارية لبيع الكراسي، فإنها سترفض، لأن كلمة كرسي هي اسم نوع المنتج.

– صفات المنتج: وهي الكلمات المستخدمة عادة في التجارة لوصف المنتج/ مثال كلمة «حلو» كعلامة لتسويق نوع من الحلويات.

– العلامات التجارية المضللة: وهي العلامات التجارية التي من المرجح أن تضلل المستهلكين، أو تخدعهم فيما يتعلق بطبيعة المنتج أو جودته أو منشأه الجغرافي، وعلى سبيل أن تكون العلامة التجارية لنوع من أنواع السمون النباتية، هي عبارة عن رسم بقرة، لأن ذلك يعتبر تضليلاً للمستهلك الذي من المرجح أن ترتبط في ذهنه العلامة بالألبان ومشتقاتها (الزبدة).

– العلامات التي تعد مخالفة للنظام العام والآداب: لا يسمح عامة بتسجيل الكلمات والصور التي تعد منافية لقواعد الأخلاق التي يقبل بها الجميع.

– الشعارات والأعلام الخاصة بالدول والمنظمات الدولية والشعارات الدينية ورموز الهلال والصليب الأحمر، حيث لا يسمح بتسجيلها كعلامات تجارية.

– لا يجوز تسجيل العلامات المماثلة أو المشابهة للرموز ذات الصبغة الدينية البحتة والأسماء والأماكن المقدسة.

ournamar@yahoo.com

على ما يبدو

أوقفوا "اللكسيسز"؟!

بشير فرزان

على ما يبدو أننا في هذا المخاض العسير من مختلف النواحي، بحاجة لفكر مسؤول يتماهى بمسؤولياته وإدارته مع أفكار المهاتما غاندي الذي أنقذ الهند عندما قرر حياكة ملابسه بنفسه وأخضع بذلك الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس بقرار جريء وقدرة على استقطاب الناس وشحن المجتمع بالطاقة الإيجابية المفعمة بحيوية الإمكانيات الوطنية المتوفرة انطلاقاً من قاعدة أفلاطونية مفادها: «إبدأ بنفسك!».

وطبعاً استحضار هذه الشخصية الرمزية كدليل إثبات على أهمية أن يكون هناك شخصيات وزارية قادرة على إلزام نفسها بمقام القدوة والمثل الأعلى للناس وممارسة دور الموجه بالأفعال وليس بالأقوال، كما يقال. فكيف يمكن لوزراء ومسؤولين كبار يستخدمون سيارات «اللكسيسز» و«الأودي» و«البرادو» ذوات الرفاهية الملكية أن يشعروا بمعاناة الناس مع النقل ورحلاتهم المحفوفة بالأزمات المتتالية في هذا القطاع؟ وفي الوقت ذاته، كيف لهم أن يفهموا صعوبة تأمين أجرة السرفيس أو الباص التي أثقلت بارتفاعاتها كاهل العائلات؟ وكيف لهم أن يعوا التكاليف التي يدفعها أصحاب السيارات والميكروباصات وغيرها في الإصلاح وتأمين القطع التبديلية، أو حتى الوقود، وهم يملكون الحق في صرف الملايين على سياراتهم، سواء فواتير الوقود المفتوحة أو الإصلاح المكلف، وهنا نعطي مثالاً بسيطاً بأن تكلفة غيار الزيت لسيارة واحدة من السيارات الفارهة يقارب رواتب أكثر من ١٠ موظفين؟!

ولن نكمل في سرد دلائل الإثبات على الرفاهية والنعيم الذي يحيط بكراسي المسؤولية التي لم تعد ضمن دائرة التصنيف الوظيفي الرسمي/ وباتت في عداد المناصب التشريفية الهادفة لجمع الثروات والقضم السريع للمكاسب والهدر واستنزاف الأموال العامة، وتحديداً في هذه الظروف الصعبة، فالتقشف حالة وطنية أيضاً ليست مطلوبة من العامة فقط.

وعلى ما يبدو، فإن غياب فكر «القدوة» ساهم في انهيار منظومة العمل القيادي والوظيفي بمختلف المستويات، وأطاح بالميزات وليس بالامتيازات، بشكل سمح بسيادة الفكر السطحي على مراكز صنع القرار، بحيث بات هناك خطابان متناقضان لذات المصدر الرسمي، وبأفق محدودة جداً، وهذا ما برز بشكل واضح في التصريحات الخاصة بالحياة المعيشية والرواتب وارتفاع الأسعار وجنونها غير المقبول، وفي ملامسة الإجراءات الاقتصادية لحياة المواطن بشكل مباشر، هذا عدا عن السيناريو التبشيري بالتحسن الاقتصادي القادم دون أي خطوات حقيقية على ساحة التنفيذ، ولكن مع الاحتفاظ بمستوى اقتصادي ورفاهية عالية الجودة للمكاتب المسؤولة.

وعلى ما يبدو فإن الاستمرار في ملاحقة حلم المسؤول القدوة الذي يتخلى عن الامتيازات لصالح مؤسسته وبلده سيؤدي إلى الضياع في شوارع وأزقة المدينة الفاضلة، ولذلك سنطالب بالحد الأدنى، والذي يتمثل بأن يكون لدينا مسؤول «دمو خفيف وشكلو ظريف وجوو لطيف وحكيو طريف»!

و«منو سخيف وفكرو سليم وصوتو رخيم»؟!. وعلى ما يبدو، ماعاد فينا نضيف أو نقول: «الأمل ضعيف»!!

بين حلـم بعـيد وواقـــع

آن لنا أن نتبنى خطة وطنية للرسوم المتحركة



"البعث الأسبوعية" ـ جُمان بركات

أطفالنا بحاجة لبدائل عن الرسوم المتحركة الأجنبية الوافدة من خارج حدود الجغرافية السورية والهوية والعادات والتقاليد والقيم الخاصة بوطننا، لذلك كان الرأي بشفافية أن التقصير الحاصل في هذا القطاع المهم يجب مداواته بأسرع وقت والتوجه بشكل مباشر لضخ كل الإمكانات المادية والمعنوية لدعم قطاع حيوي ومهم يساهم بشكل فاعل في بناء ثقافة الطفل السوري الذي هو لبنة الأساس لمستقبلنا المنشود. هناك مشكلة واضحة في مجال الرسوم المتحركة وأسباب تراجع الإنتاج السوري فيه، وهناك مشكلة في الإنتاج والرعاية والتمويل، فهو في النهاية قطاع يحتاج ميزانية خاصة وكبيرة، ويحتاج كوادر كبيرة لكل عمل يقدم للأطفال. وواقع فن صناعة الرسوم المتحركة في سورية من خلال تجارب عديدة تحمل الكثير من الأحلام والرؤى، وفي ذات الوقت تتخللها معوقات وصعوبات كبيرة فهل يوجد أمل بالحلول.

من خلال استطلاع أجرته «البعث الأسبوعية» مع عدد الأشخاص الذين عملوا في مجال الرسوم المتحركة، تبين أن هذا الفن مازال مهمشاً وأن أصحابه يطالبون بنقابة خاصة بهم لتحقيق أفضل ما يمكن من برامج للأطفال، والواضح هو تقصير الجهات المعنية في دعم هذا المجال، وهو الوجع الأكبر، ويبقى البحث عن الممول والداعم هاجس كل الفنانين والكتاب لهذا الفن.

توطين الرسوم المتحركة

الرسالة التي تحملها الرسوم المتحركة قد لا تنسجم مع رسالة المجتمع الذي يتلقى تلك الرسوم، خاصة إذا كانت رسوماً وافدة، حيث يقول كاتب السيناريو حسين الإبراهيم إن توطين الرسوم المتحركة كأنموذج إعلامي وثقافي غني جداً بقدرة التأثير وخاصة بالنسبة للأطفال، سواء على صعيد الانتشار السريع أو على صعيد التأثير في السلوك، ما يؤكد حساسية العمل فيها في الكتابة والتأليف والإبداع نصاً وتشكيلاً، وهو ما ينعكس تربوياً وأخلاقياً واجتماعياً؛ وهنا تكمن أهمية توطين الرسوم المتحركة المحلية، وهو شعار عملنا على تطبيقه بالتعاون مع الفنان رامز حاج حسين، والكاتب محمد خير النشواتي، ومجموعة من الكتاب والفنانين، وأنجزنا عبر هذا التعاون المسلسل التلفزيوني «العنكبوت الأزرق» ومجلة «الرقمي الصغير» وتابع الإعلامي الإبراهيم: المهمة التي نعمل على تنفيذها الآن هي تحقيق الانسجام بين الأفكار الإبداعية وبين نماذج الوعي المرتبطة بالثقافة المجتمعية.

صعوبات

عن رأيه في صناعة رسوم متحركة سورية مميزة، قال خبير مونتاج الرسوم المتحركة، علي عبد الكريم الطيب: تضم مهنة الصناعات التلفزيونية، بمشتقاتها، المونتاج «تحرير المشاهد» والمونوغرافيك «الصور والرسوم المتحركة» وVFX «المؤثرات البصرية» وcolor correction «تصحيح الألوان» وكثير من المهن الفنية التي لا يمكن لأي مشهد تلفزيوني الظهور دونها. وهناك نوعان من الخبرات في هذا المجال: خبرة من خلفية أكاديمية صقلت بخبرة عملية على مر تراكم عملي، وخبرة ذات خلفية تعتمد على الموهبة وأيضاً صقلت بتراكم خبرات وتجارب، وكانت الخبرة سابقاً تُقدم على الأكاديمية، والآن تُقدم الأكاديمية على الخبرة العملية والتي يمكن أن يكون عمرها أكثر من ١٠ سنوات وفي الحالتين – من وجهة نظري – هذا شيء خاطئ، إذ تعتمد الشركات العالمية الكبرى على الخبرة التراكمية التي ترفدها بدم الشباب الأكاديمي الحامل للفكر الجديد، لذلك يجب عمل تزاوج حقيقي بين الخبرة القديمة المستمرة والفكر الجديد الذي يحتاج أيضاً إلى صقل أدواته بالخبرة القديمة، وهذه إحدى أهم الصعوبات التي تمر بها هذه المهنة خصوصاً في الساحة السورية، بالإضافة إلى افتقار هذه المهنة لنقابة تنظم حقوق العاملين فيها، فلا يوجد حتى هذه اللحظة أي كيان قانوني ينظم عمليات التعاقد والاستلام والتسليم لمكونات العمل ومراحله والعمليات المالية، خصوصاً بعد دخول كثير من العناصر غير المدربة بشكل أكاديمي أو حرفي مبني على تراكم الخبرات الحقيقة، فهذه العوامل أثرت سلباً بشكل كبير.

شباب سوري هاوٍ

يجد رسام الشخصيات الكرتونية مالك عبود أن الكرتون أو الرسوم المتحركة واحد من أمتع الفنون. يقول: هي من أكثر الأشياء تأثيراً على الأطفال، لذا يجب إعطاءها اهتماماً أكبر ودعم الفنانين والرسامين القيّمين على هذا الإنتاج من خلال المعارض الخاصة والتشجيعية، فأنا كرسام كرتون أعاني من دار نشر تسوق لي أعمالي إن كانت ورقية، أو مركز إنتاج سواء كان رقمياً أو غيره، إضافة إلى ضعف تلك الأدوات وغلاء ثمنها، وأحياناً عدم توافرها في الأسواق كمعدات رقمية، كلوحة الرسم مثلاً. وقد يعزف بعض الرسامين عن نشر أعمالهم لسوء المردود المادي مقارنة بدول الخارج، فيلجؤون لمهن أخرى تاركين الرسم كهواية، لا أكثر، رغم الحس الإبداعي والفكاهي لديهم، وهو الحس الأبرز في عالم الطفل ومن خلال تجربتي الشخصية فأنا أكافح لأحصل على فرصة أثبت نفسي من خلالها لدى الشركات والمجلات، حالي كحال العديد من الشباب السوري الموهوب.

إلى متى؟

لطالما كانت الرسوم المتحركة في سورية مطمحاً وغاية للعديد من الفنانين الشباب والرسام، ومخرج الرسوم المتحركة أحمد ناعمة ينتمي لهؤلاء الطموحين. يقول عن حلمه: أنا أنتمي لهذا الحلم، كنا نتمنى صناعة أعمال فنية تليق بأطفالنا وخصوصيتنا، وكنا نسعى دائماً لعمل ورش بسيطة من مواهب متعددة، ونجمع أنفسنا في مكان ما بضيافة أحد الأصدقاء لصناعة حلقة هنا، أو فيديو كليب هناك، بإمكانات مالية متواضعة، وكنا دائماً نتحسر لقلة ذات اليد ولعدم وجود دعم لهذا الفن، وللأسف معظم الذين يشتغلون في هذا المجال ينفذون مشاريع للآخرين بتمويل من مستثمرين في الخارج.

والسؤال الكبير هنا: إلى متى سيظل فضاء الرسوم المتحركة في سورية على الهامش؟ وإلى متى ستظل شعبة الكرتون في وزارة الإعلام معطلة بهذه الطريقة؟ علماً أن هناك العشرات – بل المئات – من المواهب المحلية التي تنتظر فرصة تجميعها ضمن كادر وطني يعطي هذا المجال دعمه وألقه واستمراريته، بحثاً عن أفلام سورية ومسلسلات كارتونية تليق بالأطفال.

مستقبل الوطن

عالم الأطفال رغم بساطته ولطافته إلا أنه عالم مستقل بأساسياته ومفاهيمه، وعن هذا العالم قال الشاعر مهند صوان: تكمن الصعوبة بالنسبة لرموز عالم الأطفال ومعانيها أن الطفل يملك براءة وجرأة لا يقبل فيها إلا ما يقنعه، ولعلنا في عالم الأطفال نتلمس روعة وأهمية هذا الجيل ونقرأ فيه مستقبل الوطن، لهذا يتوجب علينا أن نكون حذرين في التعامل معه، فالتعامل معه على مبدأ الإدهاش والجذب عن طريق الحركة السريعة والألوان أو الأشكال الغريبة يجعلنا أمام عملية تشويه لشخصية الطفل وزرع

...متواضع
...كة.. وبأسرع وقت ممكن!!

الفراغ فيه، لهذا علينا أن نكون مجندين بموضوعية ومسؤولية لطرح المفاهيم الإيجابية والأمل في الغد.

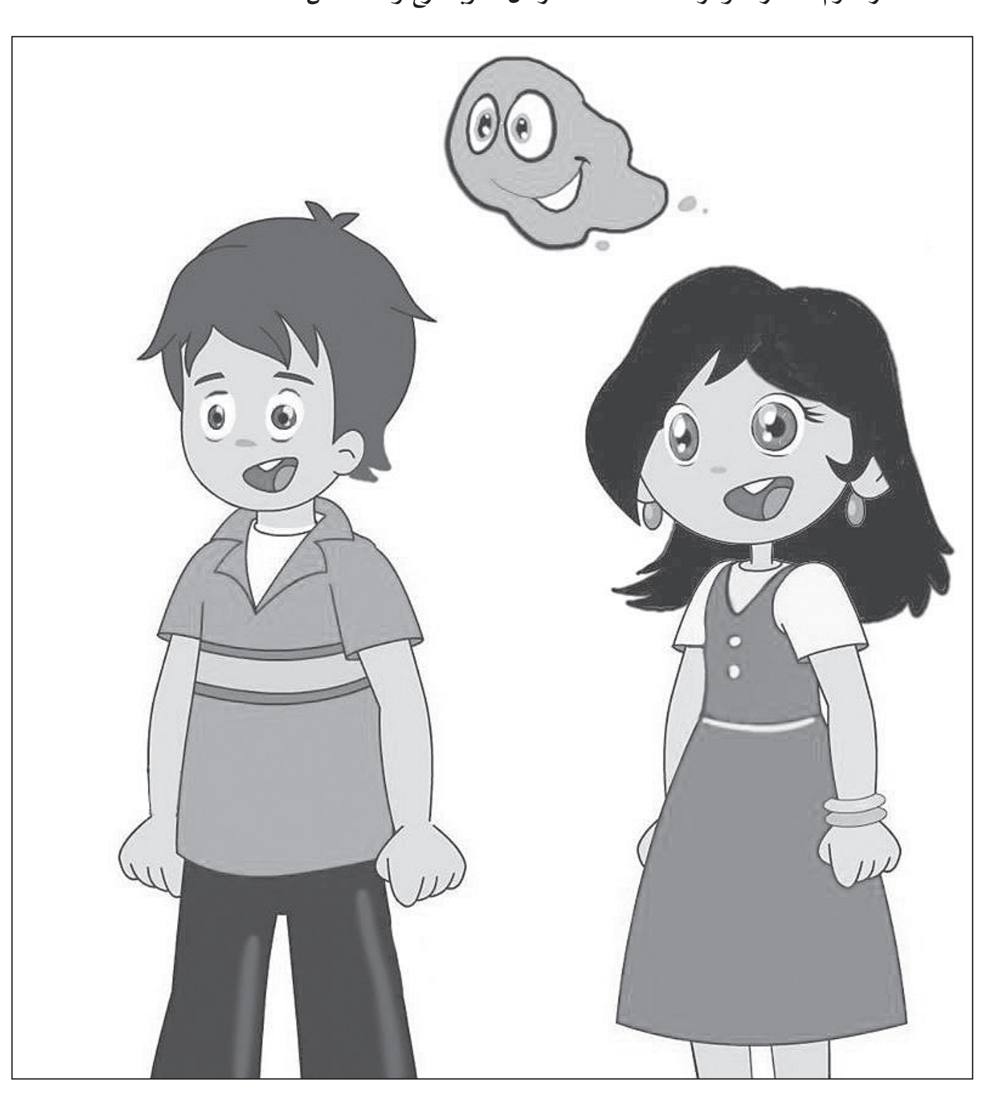
وهنا أحب عرض تجربتي مع عالم الأطفال، فعندما أكتب لهم يكتب لهم طفل اسمه مهند. كتبت لهم أغان للفائدة كأغاني مسلسل «فستق ولوزة» وأغاني مجموعة «أصدقاء صغار جداً» وعن النملة والفراشة والعنكبوت. كتبت لهم القصص المفيدة كقصة «عندما حزن اللون البني» وقصة «الزائد أخو الناقص». كتبت أيضاً أغاني للمتعة بالحياة والطبيعة كأغنية «في بيتي ربيت كناري» وأغنية «لعبتي ريما».

اليوم، أحب أن أنوه إلى أهمية المرحلة التي نعيشها في هذه الظروف الصعبة. لا ذنب للطفل فيما نعيش إنه الأمل بمستقبل مشرق، لهذا علينا أن نزرع فيه الفرح والتفاؤل، ويستحق عالم الأطفال أن يملأه عطر الياسمين وضحكة العصافير المغردة كل صباح على نافذة غرفتنا الصغيرة حتى لو كانت النافذة مكسورة. المهم أن يستمتع الطفل بالعطر والفرح، لهذا أتمنى أن ننتج معاً أعمالاً تلفزيونية وأفلاماً ومسلسلات بالصور المتحركة، إضافة إلى أعمال أدبية عبر المجلات والصحف الطفلية تتضمن مفاهيم وقيم المحبة والفرح والأمل، فالمستقبل يستحق هذا الغد المشرق في أعين أطفالنا.

تجربة خجولة

كانت الرسوم المتحركة ولازالت محط أنظار كل صناع الفن والمشتغلين في الثقافة الموجهة للأطفال واليافعين في كل البلدان، هذا ما بدأ به حديثه كاتب الرسوم المتحركة والرسام رامز حاج حسين، مضيفاً: في سورية كانت التجربة خجولة وعلى استحياء مع اليقين التام لدينا جميعاً – نحن المشتغلين في هذا المجال – أن الخامات والمواهب الموجودة تشكل نواة إطلاق مئات المشاريع الخالصة بهويتها ومحليتها الوطنية السورية، ولكن يبقى البحث عن الممول والداعم هاجس الفنانين والكتاب لهذا الفن. وتقصير الجهات المعنية في دعم هذا المجال هو الوجع الأكبر، فلا فيلم كرتونياً بهوية سورية حتى الآن إلا من تجارب نادرة تكاد لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، ولا خطة وطنية واضحة في المنابر الثقافية المسؤولة عن هكذا فن ليضع فيها أصحاب الاختصاص والمواهب بصمتهم وثقلهم. هناك عطش ولهفة كبيرين لأجل توطين الرسوم المتحركة في سورية وجعلها مشروعاً وطنياً كبيراً وملهماً.

كل الشعوب عرفناها بما تملك من مزايا عبر شاشة التلفزة من خلال المسلسلات الكرتونية التي تتحدث عن كل ما يتعلق بثقافتها وعاداتها وتقاليدها ورموزها، وبرأيي فقد آن لنا أن نتبنى خطة وطنية جامعة للرسوم المتحركة في سورية وبأسرع وقت ممكن.



ومضة

طفلنا في زمن الحرب

سلوى عباس

مؤتمرات وندوات عديدة تناولت أدب الطفل وثقافته، وتحديداً في زمن الحرب المجنونة بكل مسمياتها التي عاشتها سورية ومازالت تعيشها، وكانت أوراق العمل المقدمة زاخرة بالأفكار والرؤى التي تساهم في إنقاذ أطفالنا من تداعيات الحرب التي كانوا أول المتضررين منها، وتأهيلهم نفسياً وثقافياً ليكونوا أشخاصاً منتمين لوطنهم ومتسلحين بالمعرفة وحب الحياة، فمن حق أطفالنا علينا أن نرعاهم، ونعنى بتنشئتهم التنشئة السليمة والمتوازنة في كل المجالات، خاصة في ظروف الحرب التي تجعل المسؤولية تجاههم مضاعفة من خلال الكتابة لهم ورعايتهم ثقافياً بما يسهم إسهاماً كبيراً في بناء شخصية متوازنة لاتساع آفاقهم، وامتداد ظلالهم ليطلوا على الحياة من كل نوافذها.

ولعل أهم التوصيات التي تضمنتها هذه المؤتمرات التركيز على ثقافة الطفل التي لا تقتصر على المدرسة والبيت، بل تساهم فيها مجموعة من القيم والمفاهيم التي يكتسبها من ألوان الفنون المتعددة كالمسرح والسينما والقراءة، ووسائل التواصل الاجتماعي وثورة الميديا.

ومن المقترحات أيضاً إصدار مجلات للأطفال، والاهتمام بالمسرح المدرسي والاعتناء بالمكتبة المدرسية لتكون المصدر الأساسي لثقافة الطفل ودعوة الأسر للإشراف على كل ما يقرأه الطفل ويتابعه على الانترنت وزيادة عدد الكتب المطبوعة للأطفال، والعمل على إعادة تأهيل الأطفال المتضررين من الحرب في مراكز اللجوء، واكتشاف مواهب الأطفال من خلال النشاطات المقدمة لهم، ولا يفوتنا الإشارة إلى أهمية إلقاء الضوء على ما يقدمه الإعلام الموجه للأطفال وأهدافه وتأثيره التربوي عليهم، والقصة الموجهة للطفل وخصوصيتها كأداة لتنمية خياله، كذلك تلعب الترجمة دوراً كبيراً في إغناء خبرات التعامل مع الطفل من الثقافات الأخرى، والاهتمام بالشعر الموجه للطفل كوسيلة لتغذية اللغة عنده وفتح آفاق معرفية أمامه وأهمية تضافره مع الفنون المقدمة في كتب الأطفال ومراميها الجمالية وأهميتها في بناء العالم الروحي للطفل.

وإضافة لكل ما ذكر من توصيات التأكيد على تشجيع تجربة الإذاعة المدرسية التي كانت سائدة في بعض المدارس، وتأسيس هيئة لإنتاج ألعاب الفيديو والألعاب الالكترونية الهادفة، وإضافة حصة التربية الإعلامية لشرح أبعاد ما يسمع الأطفال ويشاهدون على مختلف الوسائل، ولتنمية الحس النقدي لديهم وتقديم أغان بكلام يناسب أعمارهم وإيجاد شخصية تكون قدوة حسنة لهم وتصويرها فنياً بطريقة جذابة.

أمام كل هذه التوصيات والمقترحات التي لا ندري متى تترجم إلى واقع، أتوقف عند تجربة معرض كتاب الطفل الأول الذي أقامته وزارة الثقافة، في عام ٢٠١٨، بالتعاون مع مجموعة من دور النشر، والذي شكّل طقساً احتفالياً لم يقتصر على الكتب فقط، بل ترافق مع فعاليات كثيرة تضمنت ورشات الرسم التي أقامها مجموعة من الفنانين التشكيليين بمشاركة الأطفال الذين انطلقوا من حلم براءتهم يحملون ألوانهم وفراشيهم وأدواتهم يعبّرون عن مكنوناتهم عبر عبارات ورسومات تشكيلية تجسد أفكارهم وهواجسهم التي يعيشونها، فكان إنجازهم كبيراً بحجم طموحهم، لأن الأطفال هم النبتة التي يجب أن نرعاها وننمي نسغها لأنهم ذاكرة المستقبل، فالتنوع الذي شهده المعرض من حيث المواضيع المقدمة وطرق عرضها وإخراجها وبلغات متعددة، بالإضافة إلى وجود البرامج التعليمية المتنوعة فتح آفاقاً جديدة أمام الأهل لزيادة ثقافة ومعارف أبنائهم وباعتقادي فإن هذا المعرض، وما تبعه من معارض تختص بالطفل وأدبه وثقافته، هي أكثر ما يحتاجه الطفل الآن، لأن هذه الفعاليات تساهم في تشكيل حالة تفاعلية حقيقية بين الأطفال وتلك الفعاليات. تفاعل يعبّر عن أمانيهم وأحلامهم.

محسـن خانجي

يزرع الأسئلة الباحثة عن المجال المغناطيسي الواصل بي

«البعث الأسبوعية» ـ غالية خوجة

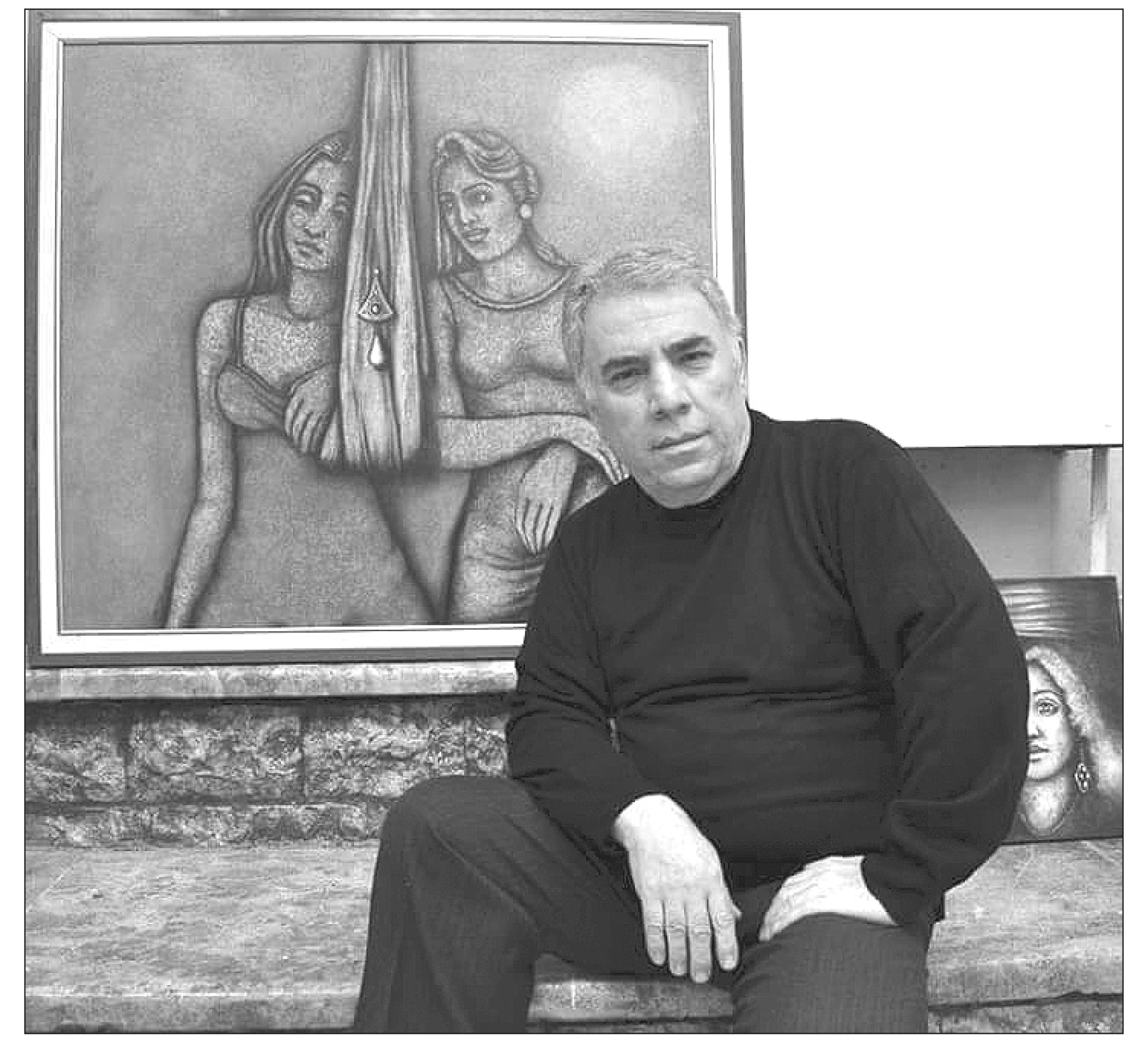
كيـف تواصـل الجماليـات بصائرهـا متحدية بشموسـها الظـلام؟ ومـا أهم ميـزات المرحلـة التي مرت علـى وطننا السـوري في الحرب التخريبية التي ردّها على نفسها لتدمر ذاتهـا بذاتها؟ وما دور الإبداع كفضاء روحي ظاهر ومستتر في عمليـة الإزهار؟ الوطن المبدع يتحدى بجذوره الحضارية وكينونتـه الأبدية الكوارثَ الطبيعية والبشـرية لينتصر على انعكاساتها السـلبية المدمـرة ويوظفهـا بطريقـة إيجابيـة تعميريـة لأنـه يعرف كيـف يدير اللحظـة المعتمة ويجعلها تموت قبل أن تولد.

لذلـك، لا ولـن يسـمح المبـدع العربـي السـوري للدمـار والتدمـير أن ينال من روحه المشـرقة عبْر الأزمنة والأمكنة، وهذا ما يعكسـه المواطن السـوري في حياته اليومية عموماً، والمبدع خصوصاً، وما أثبتته الأزمات والكوارث والحروب على مـر الأزمنة، وما لاحظه العالم بقوة في الحرب الكونية على سـوريتنا الحبيبـة ولأننـا اعتدنا على «الحقيقـة كما هي»، رغـم أنه لا حقيقة مطلقة، فإننا نصرّ على ما قاله المتنبي: «وليس يصح في الأفهام شيء إذا احتاج النهار إلى دليل»

ضمـن هذا المضاد الحيوي للدمار والتدمير، تحرك الخط البياني للنص البصري بين صعود وهبوط، لكنه ظل راسخاً في الأعماق، طافياً على اللحظة الأشد قتامة، منتصراً لبناء الإنسـان والتعمير، فلم تتوقف المعارض الفردية والجماعية في الصـالات الفنيـة والمراكـز الثقافيـة والمعـارض الفنيـة «الغاليريهات» العامة والخاصة

وكان مـن أهم أسـباب التمايز الانفتاح علـى التنوع الذي تتسـم به المشـهدية الفنية بين الكلاسـيكية والرومانسـية والواقعيـة والرمزيـة والسـحرية والتجريديـة والخرافيـة والتجريبية والصوفية والسوريالية وجماليات الخط والكلمة والحكايـة والقصيدة والقصة والبانوراما اللونية والإيقاعية، ولذلك شهدت الصالات الفنية والمعارض حركة متجددة بعد الانتصـار، كما بـرزت تجارب فنية شـابة جديـدة تعبّر عن معايشـة الجيـل للحـرب الكونية على سـورية، ومنها فريق «آرام» الـذي حفر الصمود والنصر والضوء على صخور نفق مظلـم ولم تبتعد تجـارب الكثير من الفنانين التشـكيليين عن الحضور ومكافحـة وباء التدمير ووباء كورونا بالأعمال المختلفة بين رسم وخط ونحت ومجسمات.

علـى خلفية هـذه الإيقاعات البصرية المضادة للظلامية، نضـيء علـى ذاكرة فنيـة أولى، من خلال حوار مع محسـن خانجي كفنان حلبي تشكيلي.



الفن جندي ثان

التشـكيلي محسن خانجي علامة من علامات حلب الفنية المعاصـرة، وإضافـة إلى تجربته الفنية هو مؤسـس غاليري الخانجي للفنون الجميلة (١٩٩٠)، والتي تعتبر نهراً مستمراً بفعالياته المتجددة وأحداثه الفنية الثقافية المتنوعة

تتميـز أعمالـه بمحـور الترابـي والسـماوي وتدرجاتهما وإضاءاتهمـا وتحولاتهمـا وكأنـه يـزرع الأسـئلة الباحثـة عـن المجـال المغناطيسـي الواصل بين السـماء والأرض من خلال الإنسـان، كما أن ريشـته تتمتع بثيمة الفنية الحيوية التناغميـة بين مفردات اللوحة وعواملها وهدفها ومضمونها وموسـيقاها الخاصة التي تغلب على حواسـها رهافة الروح المرفرفة بين المواد والخامات المتنوعة

عـن هذه الجماليـات وبداياته وتشـكيلاته يخبرنا: الموهبة إلهيـة وتبزغ منذ الصغر، والطفـل يلعب بالألوان والحجارة والأشياء ليكتشف، والإنسان هو المتحرك بين الزمان والمكان، والفنان يرى الأشـياء والأمكنة والأزمنة بتاريخها وحاضرها ومستقبلها برؤية خاصة تقرؤها لوحاته المعبّرة عن مكنوناته وأفكاره وأتراحه وأفراحه ومشـاعره المختلفة ورؤاه الكاشفة، لتظـل الفضـاءات علاقة جدليـة دائمة لا تقـف عند زمان واحد ومكان واحد.

واسـتعاد ما بـين طفولته وطفولـة اللوحة، قائـلاً: بداية الإنسـان كبداية اللوحة، تكبر شـيئاً فشيئاً من فهم وتكوين ومعرفـة ولـون وتشـكيل وظل ونـور، وليس هنـاك فرق بين الإنسان الفنان واللوحة.أمّا عن العلاقة بين ما يشبه ابتسامة



ين السماء والأرض

«الموناليزا» وشخوص أعماله، فأجاب: ابتسامة الحزن الدائم والفرح العابر.

لكن! لماذا جعلت من الفلكلور والتراث والأساطير محور تشكيليتك المتضافرة مع الأزمنة؟ ماذا يعني لك زمن العمل الفني؟ وكيف تجسده من خلال الكتلة والفراغ؟

يردّ خانجي: روحي متفاعل زمني، ولكل مرحلة أفكارها. أحياناً، أعيد قراءة التاريخ بحوادثه وأحداثه وأساطيره، فتتكون أفكار ورؤى كثيرة أسقطها على هذا الحاضر المعاش، لأنني أشعر بأن التاريخ يعيد نفسه لكن بصور ورموز جديدة.

ويسترسل: الفنان يعي ما يطرحه في نصه البصري، ثم يأتي القارئ ليفكك الرسالة والمعنى والإشارات!

أخبرنا عن فاعلية الفن أثناء الأزمة والحرب الكونية في سورية: أقمت معرضاً عن الحرب بكل مفرداتها الداخلية والخارجية وأسميته «سراب»، وعالجت من خلاله معاناة السوري الذي هاجر والذي لم يغادر.

وأكد: الفن في سورية صمد، وفي صالتي أقمت أكثر من ١٥ معرضاً فنياً فردياً وجماعياً أثناء الحرب، لأن الفن مثله مثل أي مقاومة ضد الظلم ودفاعاً عن البلد، لأنه الجندي الثاني في الوطن.

وتابع: طالما نحن أحياء في هذه البلاد سنستمر في العطاء والدفاع عنها بكل ما فينا من مقاومة وفن وعلم وثقافة ومعرفة وتقدم، لأن الحياة لا تقف عند عثرة، بل هي مستمرة بكل ما فيها من فعاليات أدبية، فنية، مسرحية، موسيقية، علمية.

واسترسل: رغم أن عمر الفن التشكيلي في سورية لا يتجاوز الستين عاماً إلاّ أن سورية فعلاً فسيفساء الكرة الأرضية لأن فيها ثقافات وتاريخ وحضارات العالم كله، ولأنها كانت وما زالت معبراً لكل الأمم، ولفننا سمة خاصة.

وأضاف: لذلك، علينا أن نبحث من جديد عن تراثنا السوري القديم، ونطوره فنياً من خلال واقعنا المعاش.

ورأى أن التأمل والتصوف والشعر العربي من أهم سمات تاريخنا الجميل، وتتمتع خطوطنا العربية بجماليات خاصة ومتجددة لا يمكن الاستغناء عنها، خصوصاً وأنها ركيزة من ركائز الفن السوري.

وعندما سألته عن حضور الصامت كصائت في لوحاته، لا سيما تلك المبنية على تشابك الحواس والبصيرة المعتمدة عى مخادعة اللون جمالياً بالنافر تارة، وبإيقاعات الملحمة تارة أخرى، وهل وصل لحكايته الأساسية مع التشكيل؟ أجاب المبدع محسن خانجي: أنا دائم البحث والتجربة في الفن. لا أقف عند حالة معينة، أو موضوع معين، أو تقنية معينة، أو «كاراكتر» خاص، وأميل إلى التنوع والبحث عن موضوع جديد أعمل عليه تاريخياً، روحياً، إنسانياً، وأجسد المعاناة المتجاوزة للزمان والمكان، وأختار مواضيع لمعارضي، مثل «أيقونات مشرقية»، «المولوية بين الحركة والسكون»، «العشق الأزلي»، «تداعيات الإنسان والكون»، «السجاد والبساط الحلبي»، «التاريخ والرموز»، «سراب» لأزمة سورية، ومعرضي القادم بعنوان «سجون الإنسان».

العودة بالإكسير

«البعث الأسبوعية»
- رامز حاج حسين

«لا تدع يد الشتاء الخشنة تمحو عنك صيفك قبل أن تتحول أنت إلى قطرات»
ويليام شكسبير



نبتة الخلود في يد جلجامش

أكثر ما كان يميز أسطورة جلجامش الحديث، في فصولها الأخيرة، عن نبتة الخلود التي أعطاها له أوتنابشتم ليتجدد عطاؤه الحكاية ها هنا، وليتجدد الأمل في مفاصل الروايات دائماً وأبداً على أن الهبات العظيمة التي يعود بها الأبطال في حكاياتهم ستكون دائماً مثار تعلق أفئدة الصغار والكبار بالحكاية في الحكاية، يعود البطل دائماً إلى نقطة البداية، إلى أهله. أهل العالم المعتاد الذي انطلقت منه شرارة المغامرة الخاصة به، لكنه عاد بشكل مغاير، عاد يحمل إكسير الحياة علاجاً للجروح، ومفتاحاً للكنز، أو الكنز نفسه، خلاصاً للأميرة، خلاصاً للأرض. عاد بشكل ساحر أسطوري آسر.

إن البطل الآن إنسان جديد بملامحه، بهويته وبروحه وبوعيه وإدراكه. هذا البطل المحمّل بكل هذه الهبات والأعطيات سيكون الحكيم الوافد بإدراكاته الجديدة لخلاص الناس والأرض والروح.

لحظة بعث جديد لهوية هذا الإنسان الجديد المحمل بالإكسير السحري ذي التأثير المُدمِّل الشاف لكل الجروح والأوجاع والانكسارات، القادر على أن يكون لأرواحنا وقلوبنا أيقونة خلاص مرتجاة من القوى العليا الغيبية، ومن كل ما يمكن أن نتعلق به وقت الطامات الكبرى والمآزق الروحية العظيمة.

قاعدة ذهبية: انتبه جيداً لكلماتك الختامية، واحرص على أن تكون طريق العودة شائقة وملهمة، كما كانت طريق القدوم نحو عمق المغامرة. وإذا أردنا أن نضرب الأمثلة لهذا الحدث (العودة بالإكسير والتكلل بالغار) فسنسرد الكثير والكثير من الأمثلة:

بروميثيوس يفلح في مسعاه ويعود بقبس من النار ويهبه للبشر لنبدأ معه رحلة المعرفة والحقيقة والعلوم والهبات العظيمة التي سيقدمها الإنسان على سطح الكوكب الذي يشغله.

تنتصر إرادة وعزيمة عشتار لتعيد لـ تموز نبض الحياة، قبلة الحب، روح العطاء، هبة الوجود، وتبدأ دورة الطبيعة دورانها من جديد، فيهرع الفلاح ليحرث الأرض ويبذر الزرع كل عام، وهو يعرف أن إنبات تموز لابد متحقق في شكل معجزة دائمة جليلة مهيبة، وما تجددُ إنتاج الزرع والنسل إلا رمز أسطوري لانتصار عشتار ونهوض تموز في كل عام من موته مع تعاقب الفصول الأربعة.

النبي موسى عاد بعشرة ألواح كتبت عليها تعاليم الرب لتكون الدستور الخالد لقومه، وفيها خلاصة روح الإيمان والعقيدة التي يجب أن يتبعوها. كلما خطوت في درب قصتك وأنت تحكيها للأطفال، تأكد من أنك تتقن كتابة العودة، عودة بطلك من مغامرته بالإكسير الخاص به.

كسر أفق التوقع لدى المتلقي

يقول ارنست همنغواي: «إذا عرفنا كيف فشلنا نفهم كيف ننجح». من هنا، كان لابد من أن يتعرض البطل قبل عودته بالإكسير إلى كل المحن والمنح، على حد سواء. مرة ينكسر ثم يتعافى، ومرة يمرض، ثم يأتي صاحب الرسالة الحكيم - الجنية الطيبة، أياً يكن!! - بالدواء الشافي، وبالحكمة الرنانة التي ستخلد في ذهنية المتلقي إلى حين من الدهر وهو يتمثل حكاية بطله الأسطورية.

ليس بالضرورة أن تكون خواتم القصص دائماً بتلك العبارات الرنانة من قبيل: «وعاشوا في سبات ونبات»، و«فاز الأمير بقلب الأميرة»، و«دامت الأفراح سبعة أيام بلياليها».

من الجيد التلاعب بخاتمة الحكاية والمراوغة النبيلة مع عقل المتلقي وكسر توقعه حول النهاية. اجعله يقرأ أسطر الحكاية ويتتبع أحداثها بشكل منطقي ومتسلسل بحيث يكون التلميح بنهاية معينة واضح له، ثم اكسر التوقع واختم قصتك بنهاية مغايرة لما توقعه، أو لما هو منطقي في تسلسل الأحداث. سوف يعيش المتلقي القارئ لحكايتك صدمة المفارقة، وهذا ما نسميه كسر أفق التوقع لدى المتلقي، وهو يثير العديد من المشاعر المتناقضة التي ستترك بلا ريب أثر حكايتك في مخيلته لأطول زمن ممكن.

كل منا يعيش قصة جلجامش في ذاته، يتأمل لحظات الخلود الآنية الضائعة على طريق البحث عن الخلود العظيم، فطوبى لمن امتهن في الحياة طرقاً ترسم على شفاه الأطفال بسمة، وفي عقولهم ومضة حب وأمل بغد مشرق. وليكن إكسيرنا المنشود هو العودة كلّ مرة بحكاية جديدة نبيلة خلاقة لمكتبة أطفالنا تعزز لديهم أكثر وأكثر التعلق بحب هذا الوطن الجميل وبأبطاله النبلاء.

الأطفال لا ينقلون فيروس كورونا



ترجمة: علي اليوسف ـ عن «بلومبيرغ»

عادةً ما يكون الأطفال غير حاملين لجراثيم الجهاز التنفسي، ما يؤكد حقيقة أنهم غير ناقلين رئيسيين لفيروس كورونا الذي يسبب كوفيد-١٩، والدليل على ذلك أنه لم يتم لحظ أطفال بين المرضى في المشافي وفي هذا الصدد، تشير الدراسات إلى أن من هم في سن المدرسة الابتدائية، على الأقل، قد يكونون أقل عرضة للإصابة بالفيروس.

وأشارت التقديرات الأخيرة إلى أن ٢٪ إلى ٥٪ فقط من الأفراد المصابين بكوفيد-١٩، المؤكدين مخبرياً، كانوا أقل من ١٨ عاماً، لذلك عادةً ما يعاني الأطفال المصابون بكوفيد-١٩ من أعراض أكثر اعتدالاً، وهي تقتصر في الغالب على الأنف والحنجرة والمجاري التنفسية العلوية، ونادراً ما يحتاجون إلى دخول المستشفى.

ووفقاً لبحث أجراه علماء في جامعة هارفارد، مع مدرسة «تشان» للصحة العامة في بوسطن، وجامعة سانت أندرو في اسكتلندا، وتم إصداره في حزيران الماضي، فإن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات هم أقل عرضة للإصابة بالفيروس من المراهقين والبالغين، وقال الباحثون إن قابلية الإصابة لدى الأطفال أكبر من ١٠ سنوات مماثلة للبالغين، باستثناء أولئك الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً، والذين هم أكثر عرضة للخطر. وقد تم دعم نتائج البحث من خلال دراسة نُشرت في تموز الماضي، واستخدمت اختبارات الأجسام المضادة لمسح استهدف ٢٧٦٦ شخصاً في جنيف، ووجدت أن المراهقين كانوا عرضة للإصابة بالفيروس تقريباً مثل البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٤٩ عاماً، بينما يتأخر لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و٩ سنوات.

وهناك العديد من النظريات، فقد افترض العلماء أن كوفيد-١٩ قد ينقذ الأطفال لأنهم أقل تعرضاً للفيروس، حيث يؤدي إغلاق المدارس وإجراءات أخرى إلى عزلهم إلى حد كبير. ومن المحتمل أن يقوم الأطفال باستجابة مناعية أولية أقوى للفيروس، ما يمنح الجسم فرصة أفضل لصده، وتجنب بعض المضاعفات التي يتعرض لها البالغون كما تم الافتراض بأن الشكل الذي يستخدمه الفيروس لغزو الخلايا البشرية قد يكون أقل نضجاً عند الأطفال، ما يجعل من الصعب عليه التسبب في العدوى يضاف إلى ذلك أن فئة الشباب أقل تعرضاً للإصابة بارتفاع ضغط الدم، ومرض السكري من النوع ٢، وحالات مزمنة أخرى معروف أنها تزيد من خطر الإصابة بأمراض خطيرة مثل كوفيد-١٩.

ولوحظ أيضاً معدل إصابات منخفض وأعراض خفيفة بين الأطفال خلال التفشي المبكر لفيروسين سابقين، أحدهما كان في ٢٠٠٢ — ٢٠٠٣، ويسبب متلازمة الجهاز التنفسي الحادة «سارس»، والآخر كان بدأ في عام ٢٠١٢، ويسبب متلازمة الشرق الأوسط التنفسية «ميرس».

هل ينشر الأطفال الفيروس؟

لم يتضح ذلك بعد ، ولكن الأمر قد يعتمد على ما إذا كانوا مرضى، فقد أفاد أطباء في شيكاغو، في تموز الماضي، أن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات، ومصابون بكوفيد-١٩ «خفيف إلى متوسط»، لديهم تركيزات أعلى من الفيروس في المجاري التنفسية العلوية، مقارنة بالأطفال الأكبر سناً والبالغين، وهو ما يمكن أن يجعلهم أكثر قابلية للعدوى ومع ذلك، وجدت دراسة أخرى نُشرت في مجلة «ناتشر» أن الغالبية العظمى من الأطفال المصابين في هذه الفئة العمرية لا تظهر عليهم أعراض، ما يقلل من احتمالية نقل الفيروس.

وفي دراسة أخرى، تم الاستشهاد بها كثيراً، على ٥٧٠٦ مريضاً بفيروس كورونا ومخالطيهم في كوريا الجنوبية، خلص الباحثون إلى أن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٠ أعوام ينشرون الفيروس داخل الأسرة بأقل معدل، ولكن أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٩ عاماً كانوا أكثر عرضة لنشر الفيروس أكثر من الأطفال.

وقد ألقت البيانات الإضافية لاحقاً بظلال من الشك على معدل انتشار الأطفال الأكبر سناً ولكن ليس الأطفال دون سن العاشرة ، مع اكتشاف عام بأن القدرة على نقل العدوى تزداد مع تقدم العمر، كما يبدو. وفي هذا المجال، أفاد باحثون في سينسيناتي، في تموز الماضي، أنه في الولايات المتحدة، ارتبط إغلاق المدارس بانخفاض بنسبة ٦٢٪ في حالات الإصابة بكوفيد-١٩، وانخفاض بنسبة ٥٨٪ في الوفيات لقد أقروا بأن الاتجاهات كانت أكبر في الولايات ذات معدل الإصابة التراكمي المنخفض لكوفيد-١٩، في وقت إغلاق المدارس، وأن من الممكن أن يكون بعض الانخفاض بسبب تدابير أخرى.

أعادت الدانمرك والنرويج فتح المدارس في نيسان الماضي، ويربط اختصاصيو الصحة نجاحهم باستراتيجيات التخفيف، بما في ذلك قاعات الصفوف الأقل عدداً وزيادة غسل اليدين. وعلى النقيض من ذلك، أعادت ألمانيا الطلاب الأكبر سناً إلى المدارس في مجموعات صغيرة، في أوائل أيار الماضي، عندما كانت الحالات الإجمالية مرتفعة نسبياً وشهدت زيادة في انتقال العدوى بين الطلاب.

وجد العلماء في مدرسة لندن للصحة والطب الاستوائي، في حزيران الماضي، أن الأعراض السريرية تظهر في ٢١٪ من الإصابات لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٩ عاماً، وترتفع إلى ٦٩٪ لدى الأشخاص الأكبر من ٧٠ عاماً، ما يعني أن الموت نادر للغاية عند الأطفال، على الرغم من أنه يمكن أن يحدث لدى أولئك الذين يعانون بالفعل من مرض السرطان أو حالات خطيرة أخرى.

العودة إلى المدارس.. ما حدث خلال جائحة الإنفلونزا الإسبانية!!

ما زالت قرارات تأجيل الدراسة بسبب كورونا تصدر في عدد من دول العالم مع اقتراب العام الدراسي الجديد، لكنّ دولاً أخرى أعلنت استكمالها بصورة عادية، ما يدفعنا للتساؤل: ماذا قد يحدث إذا ذهب الطلاب إلى المدرسة خلال جائحة صحية؟ التاريخ قد يساعدنا في معرفة إجابة حدث لم نشهده بعد، تعال لنعرف ماذا حدث عندما ذهب الطلاب إلى المدرسة خلال جائحة الإنفلونزا الإسبانية.

جائحة ١٩١٨

خلال الجائحة التي قتلت نحو ٥ ملايين شخص في العالم، قررت الغالبية العظمى من مدارس العالم والولايات الأمريكية إغلاق أبوابها، لكنّ ثلاث مدن في الولايات المتحدة قررت إبقاء مدارسها مفتوحة، وهي: نيويورك وشيكاغو ونيوهيفن.

لكن لماذا لم تغلق مدارس ٣ ولايات أمريكية خلال الجائحة؟ استندت قرارات مسؤولي الصحة في تلك المدن غالباً إلى فرضية مسؤولي الصحة العامة بأن الطلاب أكثر أماناً وأفضل حالاً في المدرسة، وكانت تلك في النهاية ذروة العصر التقدمي، مع التركيز على النظافة في المدارس ووجود المزيد من الممرضات لكل الطلاب أكثر من المتوقع الآن.

كان في نيويورك ما يقرب من مليون تلميذ عام ١٩١٨، حوالي ٧٥٪ منهم يعيشون في مساكن مزدحمة، غالباً ما تكون ظروفها غير صحية.

لكن السلطات وفرت بيئة أكثر صحية في مباني المدارس عن منازلهم ومساكنهم، إذ قدمت للطلاب من المناطق المزدحمة بيئةً نظيفة وجيدة التهوية، حيث نفذ المعلمون والممرضات والأطباء بالفعل – ووثقوا – عمليات تفتيش روتينية طبية وللعلم، فقد كانت المدينة واحدةً من أولى المدن التي ضربتها الإنفلونزا ومن أشد بؤر المرض تفشياً، وفقاً لما قاله المؤرخ الطبي ومدير مركز تاريخ الطب بجامعة ميشيغان الدكتور هوارد ماركيل.

لذلك من المنطقي أن «يترك الأطفال منازلهم غير الصحية غالباً إلى المباني المدرسية الكبيرة والنظيفة ومتجددة الهواء، حيث يوجد دائماً نظام للتفتيش والفحص»، كما قال دكتور رويال كوبلاند، مفوض الصحة في نيويورك آنذاك عن الأوضاع بعد بلوغ الوباء ذروته هناك.

النظام في المدارس كان أكثر صحية حتى من منازلهم، حيث لم يُسمح للطلاب بالتجمع خارج المدرسة، وكانوا ملزمين بإبلاغ معلميهم فوراً، كما فحص المعلمون الطلاب بحثاً عن أيّ أعراض للإنفلونزا، وعُزل الطلاب الذين ظهرت عليهم الأعراض.

وإذا كان الطلاب يعانون من حمى، سيأخذهم شخص من وزارة الصحة إلى المنزل، وسيقرر المسؤول الصحي ما إذا كانت الظروف مناسبة لـ «العزل وتلقي الرعاية»، أو يُرسلون إلى مستشفى في حال لم تكُن الظروف مناسبة.

كما طلبت وزارة الصحة من أسر الأطفال الذين يتعافون في المنزل إما أن يكون هناك طبيب أسرة، أو أن يستعينوا بخدمات طبيب الصحة العامة المجانية.

أما بالنسبة للولاية الثانية التي لم تغلق مدارسها (شيكاغو)، فقد كانت الذريعة لترك المدارس مفتوحة لـ ٥٠٠ ألف طالب هي ذاتها: إبقاء المدارس مفتوحة سيُبقي الأطفال بعيداً عن الشوارع والبالغين المصابين، وهكذا اختفى المنطق وإذا كان التباعد الاجتماعي مفيداً في ذلك الوقت، لأصبح أسهل من خلال حقيقة أنّ الغياب في المدارس ارتفع خلال الجائحة، ربما بسبب ما أطلق عليه أحد مسؤولي الصحة العامة في شيكاغو «رهاب الإنفلونزا» بين الآباء. إذ قال ماركيل: «كان معدل الغائبين مرتفعاً للغاية، ولم يكن مهماً حقاً».

ووفقاً لورقة بحثية نشرتها وزارة الصحة بشيكاغو عام ١٩١٨، كان جزءٌ من استراتيجية شيكاغو هو ضمان توزيع الهواء النقي، إذ رُفعَت درجة حرارة حجرات المدرسة خلال الشتاء بشدة، بحيث يمكن أن تظل النوافذ مفتوحةً طوال الوقت.

وخلصت الورقة إلى أن تحليل البيانات أظهر أن «قرار إبقاء المدارس مفتوحة أثناء وباء الإنفلونزا الأخير كان مبرراً».

هل كانت النتائج إيجابية؟

أشاد كوبلاند باستراتيجية ولاية نيويورك بترك المدارس مفتوحة لطلاب الولاية المليون، وقال لصحيفة New York Times: «كم كان أفضل بكثير أن يصبح الأطفال تحت المراقبة المستمرة لأشخاص مؤهلين بدلاً من إغلاق المدارس».

أما ماركيل الذي كان ضمن باحثين آخرين في البيانات والسجلات التاريخية أثناء مناقشة طريقة استجابة ٤٣ مدينة للجائحة، عام ١٩١٨، فلم يكن مقتنعاً، إذ قال إنّ «نيويورك لم تكُن الأسوأ، ولكنها لم تكُن الأفضل أيضاً»، مضيفاً أن أداء شيكاغو كان أفضل قليلاً.

كما أشار إلى أنّ الأبحاث أظهرت أنّ المدن التي طبقت الحجر الصحي والعزل وإغلاق المدارس وحظر التجمعات العامة كانت الأفضل، وأردف: «أداء المدن التي نفذت أكثر من إجراء واحد كان أفضل، وكان إغلاق المدارس جزءاً من هذه المساهمة».

مع هذا، يسارع خبراء الصحة العامة، بمن فيهم ماركيل، إلى الإشارة إلى أن كوفيد-١٩ ليس الإنفلونزا، التي كانت مرضاً معروفاً في عام ١٩١٨. وما يزال هناك الكثير لنتعلمه حول فيروس كورونا الجديد وأسبابه.

إذ يقول ماركيل إن القرار الصائب اليوم هو إغلاق المدارس: «أن تكون آمناً أفضل من أن تندم».



ليس المظهر كل شيء.. ولكن هناك ملابس عليك ألا ترتديها خلال العمل



ليس المظهر كل شيء بالتأكيد، لكنه يرتبط بالانطباع الذي يكونه زملاؤك ورؤساؤك في العمل عنك، وطريقة تعاملهم معك، وهي أشياء تؤثر على نجاحك المهني وترقيتك في السلم الوظيفي، لكن هل هناك لباس غير مقبول في أماكن العمل؟

نعم بالتأكيد، وهناك ٧ أشياء يجب ألا ترتديها في مكان العمل:

الملابس الضيقة أو الكاشفة

بالنسبة للفتيات: الياقات المنخفضة، أو الياقة التي تكشف عن الصدر، الأقمشة الشفافة ، التنانير القصيرة، والفساتين الضيقة لا تناسب مكان العمل أما بالنسبة للرجل فلا ينبغي أن تكون أزرار قميصه مفتوحة مظهرة شعر صدره.

ارتداء الملابس الكاشفة يقلل من مهنيتك في نظر العملاء والزملاء. قد لا ينطبق هذا على الأشخاص المقربين لك، والذين يعرفونك، ولكنك في مكان العمل يجب أن تركز دائماً على الانطباع الذي تخلقه عند العميل والانطباع الكلي لدى زملائك بالتزامك بالمهنية

الملابس غير الرسمية

إذا كنت لا تستطيع ارتداء الملابس الرسمية «البدلة» يومياً، فحاول العمل في مكان ما حيث يُسمح بالملابس غير الرسمية أو العادية فعلى الرغم من أن ارتداء بدلة العمل ليس مريحا حتماً، لكنه على الأقل يوفر عليك الوقوع في حيرة ما يتوقعه منك رئيسك في العمل أن ترتدي.

عندما تعمل في مكان يقبل بالزي غير الرسمي، عليك معرفة ما يعنيه ذلك بالضبط ما هي حدود «غير الرسمي» في بيئة عملك؟ بشكل عام: القمصان والسراويل القصيرة ممنوعة حتى ضمن الزي غير الرسمي

قد يكون الجينز أيضاً غير مقبول، لكن بعض المكاتب تسمح به إذا كان ملوناً باللون الأزرق الداكن أو الأسود. كما أن الملابس الممزقة، على الرغم من أنها عصرية، لا تنتمي إلى بيئة العمل على الإطلاق و حتماً «الشباشيب» ممنوعة!

القمصان ذات الرسائل المسيئة

في بعض مؤسسات العمل، ربما لا يجب أن ترتدي قميصاً أو تي شيرت، ولكن إذا كنت تعمل في مكان يسمح به، فلا يجب أبداً ارتداء قميص يحمل شيئاً مسيئاً مطبوعاً عليه.

لذا، إذا كان لديك قميص يحتوي على رسالة، سواء بالكلمات أو بالصور أو بالرسوم، وهناك أدنى فرصة لإهانة أو مضايقة الأشخاص الذين قد يرونك من خلاله، فالأفضل أن ترتديه في مكان آخر غير مكان العمل.

ملابس الحفلات

إذا ذهبت للعمل وأنت ترتدي ملابس تبدو مناسبة أكثر لحفلة، فقد تبدو وكأنك قضيت المساء السابق خارج منزلك، ولم تتسن لك الفرصة للعودة وتغيير ملابسك، فعدت مباشرة في الصباح للعمل في نفس الزي! وهذا يعني أنك لا تأبه كثيراً لأجل العمل على الأقل في نظر رؤسائك!

لذلك من الأفضل أن تبتعد عن القمصان التي لا تغطي كتفيك أو الملابس الجلدية اللماعة

ملابس تعيقك خلال العمل

لا ترتدي أي قطعة ملابس غير مريحة تجعل من الصعب عليك القيام بعملك، وقد تبدو تلك الأحذية الجميلة المرتفعة رائعة على قدميك، ولكن إذا استغرق الأمر وقتاً طويلاً للوصول من مكتبك إلى آلة النسخ فقد ينتهي بك المطاف لخلعها والمشي حافية اختاري حذاء معتدل الارتفاع يريح قدميك خلال يوم العمل الطويل.

أيضاً، تجنبي ارتداء التنانير أو الفساتين الضيقة للغاية التي لن تسعدك على الحركة بحرية وبصرف النظر عن كونك قد تشتتين اهتمام زملائك في العمل، فإنك بذلك قد تعطين انطباعاً أن كونك مواكبة للموضة أهم من كونك منتجةً

ملابس متسخة أو مجعدة

هذه نصيحة بديهية، لكن لا يمكننا نسيانها: يجب أن تظهر دائماً بأفضل مظهر عندما تذهب إلى العمل إحرص أن تكون ملابسك نظيفة وغير مجعدة تجنب ارتداء الأشياء الملطخة بالبقع وإن كانت غير واضحة جداً، فقد يراها مديرك عندما يتحدث معك عن قرب حتى أنه من الأفضل أن تحتفظ ببعض الملابس الاحتياطية في خزانة مكتبك في حال حصول حادث ما. واحرص أيضاً أن يكون حذاؤك في حالة جيدة

كريم ما بعد الحلاقة أو العطر

عرفناه من رائحته! قطعاً لا تريد أن يتمكن الناس من شمك قبل أن يتمكنوا من رؤيتك بالإضافة إلى أن كثيراً من الناس حساسون للغاية للعطر. إذا كنت تعمل مع شخص لديه رد فعل شديد تجاهه، لذلك إختر الروائح الخفيفة وغير الواخزة

ورغم هذا نود التأكيد على ضرورة الانتباه لأدائك الوظيفي بالدرجة الأساسية، فالمهم لفت الانتباه في العمل لأدائك بدلاً من مظهرك

كلمات متقاطعة

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
1											■
2					■						■
3		■	■						■		
4							■				
5				■						■	
6						■					
7	■		■			■				■	
8						■				■	
9		■		■			■				
10					■			■			
11									■		

أفقي:

١- الجزء الأول من ثلاثة (نجيب محفوظ) الشهيرة
٢- حمام بري- عاصمة (نيجيريا)
٣- نغتنم الفرصة- عاصفة بحرية
٤- مخترع جهاز قياس الرطوبة- أبرم
٥- من المعادن الثمينة- الأمية أو عدم المعرفة /م/
٦- يساير ويجاري التطور- عاصمة أوروبية
٧- حب- طائر مائي
٨- يعاتبه- فجور وكفر
٩- حرف جر- (أزرق) مبعثرة
١٠- أمانة وإخلاص- ضمير متصل- مئة عام
١١- من أشرس المخلوقات المفترسة في المحيطات يمتلك معدتين- مقياس للمساحة /م/

عمودي:

١- مخترع طريقة التجميد للأغذية- يسجل ويكتب
٢- بحر- مصائب ومحن- فظ وخشن
٣- ضمير متصل- خبر- وفاق وتآلف وتفاهم
٤- سلامي وطمأنينتي- كدس الأشياء بعضاً فوق بعض- أحرف من (نماء)
٥- مطرب سوري راحل /م/
٦- حاربه وصارعه- يمنح ويعطي دون مقابل
٧- سكبه- يباس- في البيضة
٨- مجلة مصرية أسبوعية معروفة تأسست عام (١٩٥٢م) ومازالت تصدر حتى الآن ومنذ صدورها تحمل لواء التنوير في مصر
٩- ثلثا (يجن)- ممثل سوري قدير
١٠- مدينة فرنسية- أحرف متشابهة
١١- منتج ورسام أفلام رسوم متحركة أمريكي من أصل سوري وخترع شخصية (توم وجيري)

الحل السابق

أفقي:

١- كارل شتاينر
٢- ربا الجمال
٣- مال- إلا- يدل
٤- الجلل- نو- مح
٥- نيلي- بيجو
٦- الخل /م/- أرز
٧- كركدن- (ل ا ر ف و)
٨- (س ا)- حلو /م/
٩- الهلع- كيوي
١٠- مهند- كيف- أف
١١- سم- بسام كوسا

عمودي:

١- كرماناك- أمس
٢- أبالي- رسلهم
٣- (ر ا ل ج ل)- كاهن
٤- لا- دليل /م/- بدل /م/
٥- شلال- خنوع
٦- تجل- بل- (ك ا)
٧- أماني الحكيم
٨- يا- جو /م/- يفك
٩- نلي- وارسو
١٠- دم- رف- يأس
١١- الحلزون- فا

الكلمة المفقودة

نعيش في مجتمع غريب يهتمون بكلام الناس ولا يهتمون بمشاعر الناس
من حسنات الناس أنهم لا يستطيعون إخفاء سيئاتهم طويلاً
كن في حياة الآخرين كحبات السكر حتى وإن ذابت تركت طعماً حلواً

ي	هـ	ت	م	و	ن	ا	ا	ب	غ	ا	م
ح	ف	ي	س	ك	ي	ل	ل	م	ر	ل	ن
س	ح	ت	ي	ح	س	ن	آ	ش	ي	س	ن
ن	ي	ر	ء	ب	ت	ا	خ	ا	ب	ك	ع
ا	ا	ك	ا	ا	ط	س	ر	ع	ح	ر	ي
ت	ة	ت	ت	ت	ي	و	ي	ر	ت	م	ش
ل	م	ط	هـ	ط	ع	إ	ن	ص	ى	ب	أ
ا	ج	و	م	ع	و	ن	و	ل	ا	ك	ن
ح	ت	ي	ف	م	ن	ذ	ا	ب	ت	ل	هـ
ل	م	ل	ي	ا	س	ا	ن	ل	ا	ا	م
و	ع	ا	إ	خ	ف	ا	ء	ك	ن	م	ر
ا	ي	هـ	ت	م	و	ن	س	ا	ن	ل	ا

المفقودة مؤلفة من ثلاثة أحرف دولة عربية إفريقية

الحل السابق: الأغاني

إعداد: اسماعيل ونوس

الأبــراج

الحمل: تتمتع بأجواء جيدة تتيح لك مساحة للتعبير والعمل وإنجاز خطوات هامة عاطفياً تجد حلاً لمشكلة عالقة في علاقتك مع النصف الآخر

الثور: احرص على معنوياتك مرتفعة ولا تدع أصحاب النوايا السيئة يؤثرون على أداءك سلباً عاطفياً الحبيب يقف إلى جانبك ويدعمك

الجوزاء: تشعر بإنفراج هام سوف ينعكس إيجابياً على نتائج أعمالك ومهماتك القادمة عاطفياً تعرف مصادقة ترسم الابتسامة على وجهك

السرطان: اعتمد الوقاية والحذر ولا تدخل في مجازفات لست مضطراً لها عاطفياً تعرف حياتك منعطفاً إيجابياً خلال هذا الشهر

الأسد: تزداد وتيرة الأعمال وقد تشعر بالإرهاق خلال هذا الشهر لكنك سوف تقطف الثمار الطيبة عما قريب فكن صبوراً

العذراء: أفكارك جيدة ويمكنك أن تجسدها مشاريع على أرض الواقع فاسع لذلك وحاول معالجة بعض الأمور الثانوية العالقة خلال الأسبوع القادم

الميزان: لا تدع التجربة الصعبة التي مررت بها تفقدك الثقة بنفسك وكن أكثر انفتاحاً على آفاق جديدة وواعدة على الصعيد المهني كما العاطفي

العقرب: تحصل على ترقية ومكافأة ثمينة ترفع من معنوياتك وتدفعك نحو الأفضل في مجال العمل عاطفياً تعيش أجواء جميلة ومستقرة

القوس: الفرصة الحالية تقدم لك مكتسبات جديدة وأعمالك ستشهد تغييرات إيجابية عاطفياً لا تدع الغيرة المفرطة تؤثر على علاقتك بالشريك

الجدي: إياك أن تنحرف نحو العاطفة كثيراً كي لا تتأثر حياتك العملية سلباً. عاطفياً خفف من توترك وانتظر أخبار سارة

الدلو: اعتني بصحتك ولا تهمل نفسك ولا تدع العمل يأخذ كل وقتك تحسن مالي قريب وانفراج عائلي يلوح في الأفق

الحوت: المناخ المهني إيجابي ومشجع لتحقيق تطور أو قفزة نوعية فلا تضيع الفرص- صداقة جديدة قد تتحول إلى حب

البعث
الأسبوعية

رائحة الغار تفوح من حلب منذ ٤ آلاف عام





«البعث الأسبوعية» ـ معن الغادري

لا تغادر رائحة الغار أجواء حارات وشوارع حلب حيث أسواقها القديمة تغزل في فضائها العبق قصة صناعة قديمة قدم المدينة، وعمرها أكثر من ألفي عام قبل الميلاد، توارثها الأجداد والآباء والأحفاد لتشكل صناعة يدوية وشعبية مهمة ذاع صيتها في أرجاء المعمورة.

صناعة صابون الغار الحلبي أو «ذهب حلب الأخضر» – كما يحلو للحلبيين تسميته – لا تزال تتربع على عرش الصناعات التقليدية في حلب، وتضاهي في جودتها أفضل وأنقى أنواع صناعات الصابون في العالم، إذ يتكون «الغار» الحلبي من زيت الزيتون كمكون أساسي يتم مزجه بمواد متجانسة مثل الصودا القلوية، وزيت الغار الطبيعي، ومواد أخرى معطرة مفيدة تسهم في فتح مسامات الجسم وتحافظ عليه، ثم يتم خلطه وطبخه بدرجات حرارة عالية، حتى يتجانس الخليط ويتصبن.

ويترك الخليط أياماً عدة ثم يتم إخراجه ووضعه في أماكن تسمى «المباسط»، حيث تتم عملية بسط الصابون وتحديد حجم قطعة أو لوح الصابون المراد تقطيعه، بعد أن يبرد الخليط، وتطبع ماركة المصنّع تمهيداً لبيعه وتصديره.

عادت هذه الصناعة العريقة عقب تطهير حلب من الارهاب إلى صدارة الصناعات اليدوية والتقليدية في المدينة، بأنواع ومواصفات وأحجام مختلفة، وبأسعار مرتفعة جداً، نتيجة ارتفاع تكاليف مدخلات إنتاجها كما غيرها من الصناعات؛ ومع ذلك بقي صابون الغار الأكثر إنتاجاً وطلباً في الأسواق.

صفوان زنابيلي، أحد أبناء مهنة صناعة الصابون التي ورثها عن عائلته، منذ أكثر من مئتي عام، أشار إلى أنه قبل الحرب الإرهابية، كانت مدينة حلب ومحيطها تضم حوالى مئة ورشة لصناعة صابون الغار، ويبلغ إنتاجها ثلاثين ألف طن سنوياً تقريباً، وخلال سنوات الحرب الإرهابية، غادر معظم مصنعي الصابون مدينتهم، ما أدى إلى تراجع الانتاج إلى ما دون الألف طن.

يضيف زنابيلي: استعادت صناعة صابون الغار عافيتها تدريجياً، وزاد انتاجها ليصل حالياً إلى أكثر من ١٥ ألف طن سنوياً، متوقعاً أن يزداد الإنتاج إلى الضعف خلال الفترة القادمة مع انتظام الحياة الاقتصادية في حلب، وزيادة العرض والطلب ومؤشرات النمو.

وعن سبب ارتفاع أسعار الصابون، يوضح زنابيلي أن ارتفاع تكلفة الإنتاج واليد العاملة انعكس على ارتفاع سعر المنتج، مؤكداً أن الأسعار دائماً ترتبط بجودة المنتج والمواد المكونة له.

وختم بالقول إن صناعة صابون الغار تعرضت إلى أضرار بالغة، والى دمار وخراب معظم مصابن ومعامل الصابون وسرقة محتوياتها وآلاتها، وهي الآن بحاجة ماسة إلى دعم لكي تستعيد هذه المهنة والصناعة التقليدية عافيتها كما كانت سابقاً، والحفاظ على هذا التراث الذي ينتمي إلى تاريخ وعراقة عاصمة الصناعة حلب.



نقوش

زمن الضحالة

محمد كنايسي

ثمة نوع من الكتاب (أدباء، نقاد، صحفيين) يمكن القول إنهم يشكلون الأغلبية للأسف، دخلوا كار الكتابة، إذا جاز التعبير، من باب التحيل، في ظل وضع ثقافي بائس لا تمييز فيه بين الأصلي والمزيف وقد أتيح لي بحكم عملي الطويل في الصحافة، واهتمامي الثقافي أن أعاين هذه الظاهرة عن قرب.

بعض المدعين ممن يتكرر حضورهم الهزيل في الندوات والأمسيات الثقافية، وتمتلئ صفحاتهم على الفيسبوك بالمنشورات السخيفة اقتحموا ميدان الكتابة بكل وقاحة ودون امتلاك أي من المؤهلات اللازمة لهذا العمل الذي يكاد يصبح اليوم عمل من لا عمل له ومع أن نصوصهم المكتوبة ومداخلاتهم الشفوية، بما فيها من أخطاء وركاكة وضحالة، لا تثير إلا الاستياء والسخط، فإن الرداءة الثقافية السائدة تمكنهم من الاستمرار، وتفتح أمامهم الأبواب ليصبحوا شعراء وروائيين ونقاداً ومفكرين وصحفيين رغم أنف الشعر والرواية والنقد والفكر والصحافة!

وأذكر أنني عندما كنت رئيس القسم الثقافي في «البعث» ومسؤولاً عن صفحة (على دروب الابداع) المخصصة لنشر محاولات المبتدئين في مجال الأدب، زارني مرة شاب طالباً نشر قصيدة قال إنه كتبها بدموعه عن فلسطين المحتلة رحبت به وسألته بداية عن عمله، فقال إنه طالب غير مداوم، ويعمل في بيع الخضار مع والده مضيفاً إنه يهوى الشعر ويريد أن يصبح شاعراً، قلت في نفسي وأنا آخذ منه الورقة ربما كان موهوباً، لكني فوجئت بنص سجعي كثير الأخطاء اللغوية ولا علاقة له بالشعر والإبداع من قريب أو بعيد، فقلت له دون تردد: نصك للأسف لا يستحق النشر. انزعج الشاب ورد : قرأته لأكثر من شخص ونال الإعجاب فكيف لا يستحق النشر. استفزني رده فأجبته بلهجة قاطعة: لأنه نص تافه، ومن قال لك إنه جيد إما أنه كان يضحك عليك أو أنه مثلك لا يفهم شيئاً في الشعر. قال بحدة: هذه قضية عن فلسطين فكيف تقول إنها تافهة قلت منهياً النقاش: لا شأن لفلسطين بحكمي على نصك إطلاقاً، لأنه لا يكفي أن تكتب عن فلسطين لتكون كتابتك جيدة، شعراً كانت او نثراً، وأضفت ناصحاً: السؤال الذي يجب أن تطرحه بكل جدية على نفسك هو: كيف أكتب نصاً أدبياً حقيقياً عن فلسطين إذا كان موضوعها يهمك كما تقول ولتستطيع كتابة هذا النص عليك أن تتعلم الكثير قبل أن تحاول.

خرج الشاب من مكتبي منزعجاً ولم يعد مرة أخرى، ونسيت قصته تماماً إلى أن رأيته مصادفة بعد أكثر من عشر سنوات في ندوة أدبية، وكان مشاركاً فيها بصفته ناقداً وإعلامياً كما عرفت به مديرة الندوة قلت في نفسي لا بد أنه لم يعد ذلك الشاب الجاهل الذي عرفته قبل عشر سنوات، واستمعت إلى مداخلته بكل اهتمام، فإذا بها كلام مبعثر لا يدور حول فكرة جوهرية، وقد حاول أن يخفي ذلك باستخدام بعض المصطلحات الطنانة من قبيل التناص والانزياح وعتبة النص لكنها كانت دخيلة على سياق هو بالأساس غير واضح ولا منسجم فزادت الطين بلة. عندها عرفت أن كل ما فعله صاحبنا خلال تلك السنوات هو حفظ أسماء بعض الكتب المشهورة والكتاب المشهورين وبعض المصطلحات والأفكار المأخوذة من المنجز النقدي الأدبي الغربي، والتي تحولت الى موضة عندنا، معتقداً انه أصبح بذلك ناقداً لا يشق له غبار، وأما الإعلام فلا أدري أين وكيف تعلمه، ولا كيف أصبح ناطقاً إعلامياً باسم إحدى المؤسسات.

عندها تذكرت شخصية طريفة لمثقف تونسي كنا في سبعينيات القرن الماضي أنا وثلة من هواة الأدب المبتدئين نتحلق حوله منبهرين بثقافته الموسوعية وخطابه المتخم بمصطلحات ومفاهيم فلسفية جديدة على أسماعنا وتصيبنا بالدهشة وكنا لا نراه إلا حاملاً كتابين أو ثلاثة وكأنه لا يتوقف عن القراءة أبداً. حتى اكتشفنا بعد نضوجنا أن معلمنا كان يسرق الكتب من المكتبات العامة والخاصة ويكتفي بحفظ كلمة الناشر، أو فقرة من مقدمة الكتاب، كما كان يحفظ المصطلحات والمقولات الفلسفية من أحد المعاجم. وكانت تلك عدته الكافية لِيثير إعجابنا، ويجعلنا نتبارى في إهدائه علب السجائر لأن السيجارة لم تكن تفارق أصابعه أبداً. لكنه كان للإنصاف يمتلك لغة سليمة ليست كلغة ذلك الناقد والإعلامي المزعوم الذي امتلأت مداخلته الشفوية بأخطاء لغوية فادحة كان يستحق عليها السجن لو كان ثمة محاسبة ثقافية لكنه زمن الضحالة التي لم تعد تثير حتى مجرد الاستغراب!